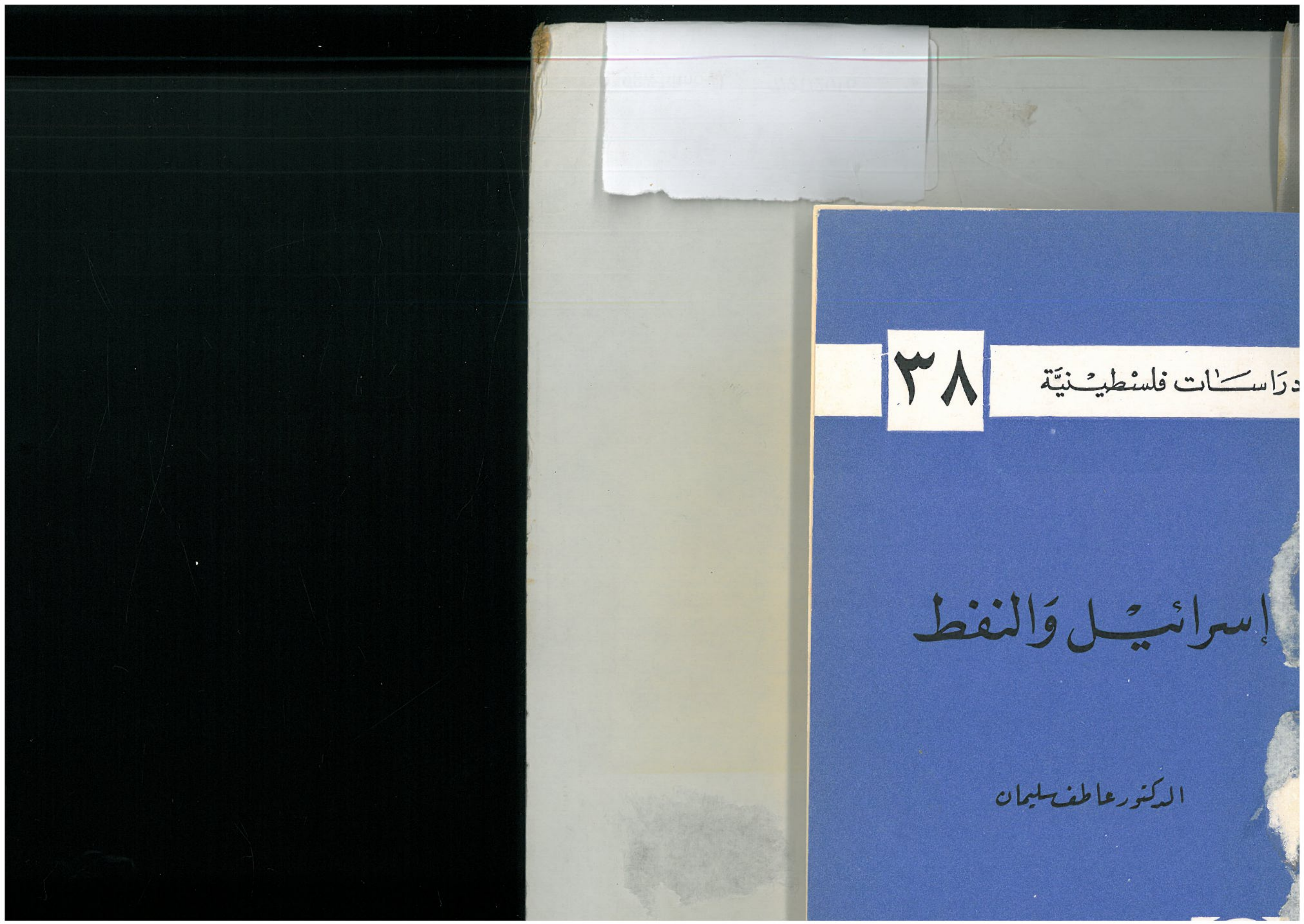

دراسات فلسطينية
٣٨
إسرائيل والنفط
الدكتور عاطف سليمان

إسرائيل والنفط

الدكتور عاطف سليمان



منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث
بيروت

ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨

Dr. Atif Suleiman
Israel and Oil,
Palestine Monographs No. 38
Palestine Research Center.
606 Sadat St., Beirut, Lebanon.

محتويات الكتاب

تمهيد

يعالج هذا الجزء الجديد من سلسلة دراسات فلسطينية في مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية موضوعا مهما لم يسبق ان عالجه ، بتوسع وموضوعية ، كاتب عربي واحد من قبل : موضوع اسرائيل والنفط : وجوده في فلسطين المحتلة ، حاجة اسرائيل له صناعيا واقتصاديا ، مشاريعها الخاصة به ، ومستقبله. وقد عالج الكاتب الموضوع من جوانبه الاقتصادية والسياسية والجيولوجية على السواء . وستصدر في الاشهر القادمة دراسة اخرى حول الصناعة في اسرائيل وستعنى باثر النفط في تطوير الصناعة الاسرائيلية بشكل خاص .

وقد نكون في غنى عن تبيان اهمية هذا الموضوع في التعرف على العدو تعرفا شاملا كاملا . وحسبي ان اذكر ان دراسة الشيخ عبدالله الطريقي عن «البترول العربي سلاح في المعركة » ، التي صدرت في سلسلة دراسات فلسطينية (رقم ٢٠) في ايلول (سبتمبر) الماضي، قد نفدت نسخها بعد اشهر قليلة فقط من صدورها ، ما يدل على تعطش القارىء العربي على درس دور النفط الرئيسي في حربنا مع العدو ، وقد عالج الشيخ عبدالله جانب منه ، ويعالج الدكتور عاطف سليمان في هذه الدراسة جانبا اخر .

انيس الصايغ

المدير العام لمركز الابحاث

مقدمة

من الامور التي اصبح مسلما بها دون اي جدال ان علينا ان نعرف عدونا معرفة دقيقة شاملة : نعرف نقاط قوتـه فنتحسب لها ونواجهها باجراءات متكافئة فعالة دون استهانة او سوء تقدير، ونعرف نقاط ضعفه فنفيد منها ونتسرب منها الى مقاتله. واهمية البترول في الحرب والسلم مسألة لا تحتاج الى بيان . ولذا فان من المهم لنا ان نتعرف على مشكلة البترول في اسرائيل وكيف استطاعت ان تواجهها وتؤمّن لها الحلول وان نحيط بمختلف جوانب النشاط البترولي فيها : عمليات التنقيب عن البترول فيها، الاحتياطي الثابت وجوده من النفط والغاز ، انتاجها الحالي وامكاناتها المحتملة في المستقبل ، استهلاكها من المنتجات البترولية وطرق تأمين احتياجاتها منه ومصادر استيرادها ، عمليـات التكريـر والصناعـات البتروكيميائية وعمليات النقل بخطوط الانابيب والناقلات . ولعلنـا على ضوء الطريقة التي حلت بها اسرائيل مشاكلهـا البترولية وحاولت الافادة من مختلف جوانب النشاط البترولي ان نأخذ العبر من عناصر التوفيق في هذا الحل وفي تلـك النشاطات وان نتعرف على ما قد يكون فيها من ثغرات ونقاط ضعف يمكن ان نفيد منها ونمارس عليها الضغط من خلالها . ثم ان فلسطين المحتلة هي قطعة غالية من الوطن العربي

وستعود يوما الى اهلها الشرعيين ويهمنا ان نعرف امكاناتها البترولية ومختلف مجالات النشاط البترولي فيها .

وفي هذه الدراسة حاولنا ان نلقي بعض الاضواء على مشكلة البترول في اسرائيل من مختلف زواياها وان نستعرض مختلف مجالات النشاط البترولي فيها بقدر ما توافر لدينا من معلومات :

وحتى نتمكن من تقدير الامكانات البترولية لاسرائيل في الحاضر والمستقبل كان من الضروري ان نبدأ بالتعرف على الوضع الجيولوجي لفلسطين والتركيب الجيولوجي فيها وما تستنبطه النظرية الجيولوجية على ضوء ذلك من احتمالات وجود البترول وتقدير هذه الاحتمالات واماكن توافرها . ولذا فقد خصصنا **الفصل الاول** من هذه الدراسة لالقاء نظرة مقتضبة على الوضع الجيولوجي لفلسطين .

اما الفصل الثاني فقد خصصناه لسرد تاريخ العمليات البترولية (عمليات تنقيب ، خطوط انابيب ، معامل تكرير) في فلسطين ايام الانتداب وقبل بداية الاحتلال الصهيوني اذ لا شك ان معظم جوانب النشاط البترولي لاسرائيل كان اتصالا للعمليات البترولية التي جرت ايام الانتداب . وسنرى مثلا ان اكبر حقل منتج للبترول في اسرائيل حاليا (حقل حليقات او ما تسميه اسرائيل حقل حلتس) هو الحقل الذي كانت شركة نفط العراق قد بدأت عام ١٩٤٧ بحفر بئر حليقات فيه وتوقف الحفر عام ١٩٤٨ للظروف السائدة حينذاك . وما كان على اسرائيل الا ان تعمق حفر هذا البئر حتى تصل الى البترول ثم تواصل عمليات تطوير الحقل . كما ان اكبر معمل تكرير في البلاد وهو معمل تكرير حيفا كان قائما في فلسطين ايام الانتداب كما هو معروف وقد آل لاسرائيل

مع ما اورثها اياه الانتداب البريطاني والمؤسسات البريطانية المرتبطة به .

ويستعرض الفصل الثالث من هذه الدراسة عمليات التنقيب عن البترول في فلسطين المحتلة منذ قيام اسرائيل ، والاحتياطي البترولي الثابت وجوده ، والانتاج الحالي واحتمالات المستقبل .

اما الفصلان الرابع والخامس فانهما يستعرضان على التوالي عمليات التكرير والبتروكيميائيات والنقل بخطوط الانابيب والناقلات **مع اشارة تفصيلية لمشروع خط الانابيب الاسرائيلي الجديد من ايلات الى عسقلان** (الفصل الرابع) ، ثم احتياجات اسرائيل من المنتجات البترولية ووسائل تأمينها ومصادر استيرادها **مع تركيز خاص على اهمية توريد البترول الايراني لاسرائيل** ، وما يمكن ان يستمد من ذلك من تبني خطة عمل ووسائل ضغط واسلوب مواجهة .

الفصل الاول

الوضع الجيولوجي في فلسطين*

أ ـ التضاريس الطبيعية (١)

يجدر بنا عند بحث التضاريس الطبيعية لفلسطين المحتلة ان نضيف الاجزاء المتاخمة للاردن باعتبار انها تشكل جزءا متمما من الناحية الطبيعية لهذه المنطقة .

تبلغ مساحة فلسطين المحتلة قبل عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (٨٠٤٠) ميلا مربعا ، بطول اقصاه ٢٥٠ ميلا من الجنوب الى الشمال وبعرض اقصاه ٧٠ ميلا من الشرق الى الغرب .

يمكن تقسيم فلسطين الى تسع مناطق جيولوجية متباينة ومختلفة من حيث تراكيبها الجيولوجية وهذه المناطق الجيولوجية تتطابق الى حد كبير في مواقعها مع حدود التضاريس الطبيعية وهي كما يلي : ـ

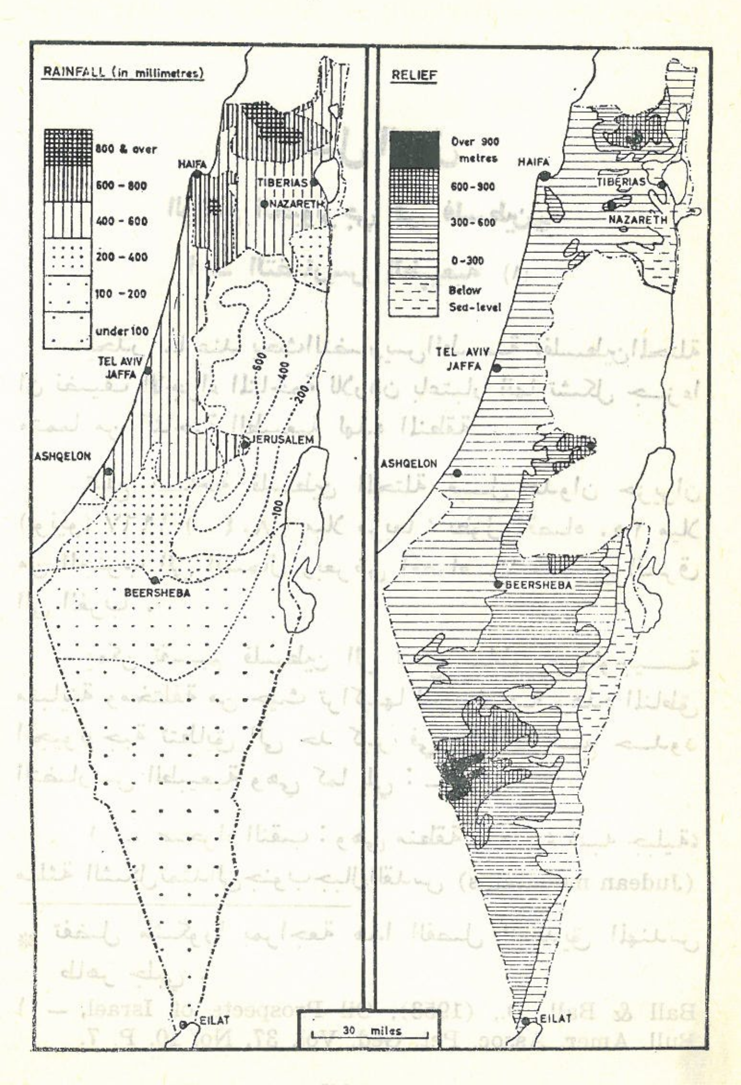
١ ـ صحراء النقب : وهي منطقة قاحلة ، شبه جبلية، مثلثة الشكل تمتد الى جنوب جبال القدس (Judean mountains)

---

* تفضل مشكورا بمراجعة هذا الفصل الصديق المهندس طاهر جلبي .

١ ـ Ball & Ball, D., (1953), Oil Prospects of Israel, Bull. Amer. Assoc. Pet. Ged. Vol. 37, No. 10. P. 7.

التضاريس الطبيعية



وتقع بين قطاع غزه وصحراء سيناء ، ومنخفض البحر الميت ، ومن اهم مظاهرها الطوبوغرافية مرتفع وادي الرمان الذي يعلو ٣٣٨٠ قدما عن سطح البحر ويعتبر اعلى قمة في النقب . ويمتد عبر منطقة النقب الشمالية الوسطى والشمالية الغربية سهل بئر السبع الذي يتصل بالسهل الساحلي في الجهة الشمالية الغربية ، وهو سهل منبسط فيه قليل من الوعورة ويتراوح ارتفاعه بين ١٠٠ ـ ١٥٠٠ قدم فوق سطح البحر . وتقل وعورة صحراء النقب بين بئر السبع وحدود سيناء حيث تتحول تدريجيا الى السهل الساحلي .

٢ ـ وادي عربه ومنخفض البحر الميت : وهي ارض منخسفة (depressed area) او واد جرف (rift valley) يقع شرقي صحراء النقب ، ويحده شرقا هضبة شرق الاردن (Transjordan Plateau) . ويمتد هذا الوادي من خليج العقبة شمالا الى البحر الميت جنوبا على مسافة طولها حوالي ١٢٠ ميلا ، ويتراوح عرضه بين ٣ الى ١٠ اميال . ويدعى الجزء الجنوبي من هذا الوادي المنخفض بوادي عربه حيث يصبح بمستوى سطح البحر عند خليج العقبة ، ويرتفع تدريجيا شمال الخليج ويكون ارتفاعه على بعد ٥٠ ميلا نحو ٧٠٠ قدم فوق سطح البحر . اما البحر الميت فانه ينخفض حوالي ١٣٠٠ قدم تحت سطح البحر ، ويبلغ طوله ما يقارب ٥٠ ميلا ويتراوح عرضه بين ٢ ١/٢ ـ ٨ اميال ، ويقع بين جبال القدس من الغرب وهضبة شرق الاردن من الشرق، كما يصل اقصى عمق له الى ٢٤٦٠ قدما تحت سطح البحر.

٣ ـ جبال القدس ـ نابلس : وهي جبال وعرة تمتد من نهاية الجهة الشمالية لصحراء النقب لتشكل ما يشبه العمود الفقري لفلسطين الوسطى . ويصل ارتفاع اعلى قمة

فيها ٣٤١٥ قدما فوق سطح البحر نحو شمال الخليل .

٤ ـ منطقة سفح التلال : وهي تقع الى الغرب من جبال القدس ـ نابلس ممتدة من سهل بئر السبع جنوبا الى مرج ابن عامر شمالا ، بعرض يتراوح بين ٢ الى ١٠ اميال . ويتكون فيها في الجزء المطل على جبال القدس ـ نابلس هضاب ومرتفعات منبسطة (Benches) وتلال (Ridges) متقطعة بوديان طمية (لحقية) (Alluvial) .

٥ ـ السهل الساحلي : ويقع بين منطقة سفح التلال (Foothills Belt) والبحر المتوسط ممتدا من غزه جنوبا الى صور شمالا . ويبلغ طوله ١٤٠ ميلا ، بينما يتراوح عرضه بين ٢ ـ ١٤ ميلا . ويعترضه الى الجنوب من حيفا مرتفع الكرمل . وينقسم السهل الساحلي الى :ـ

أ ـ السهل الساحلي الجنوبي ويمتد من غزه الى اللد .

ب ـ سهل الشارون ويمتد من تل ابيب الى الكرمل .

جـ ـ سهل عكا ويمتد من غزه شمال الكرمل الى راس الناقورة .

٦ ـ جبل الكرمل : يقع الى الجنوب من حيفا متدرجا في الارتفاع فوق السهل الساحلي ليشكل ما يشبه قوس سفينة كبيرة . ويبلغ طوله ١٥ ميلا وعرضه ٨ اميال ، ويصل الى علو ١٨٩١ قدما فوق سطح البحر .

٧ ـ مرج ابن عامر : وهي مساحة ضيقة من الارض المنخفضة تقع بين جبل الكرمل وجبال القدس من الجنوب ومرتفعات الجليل من الشمال ، ممتدة مسافة ٣٠ ميلا بين وادي الاردن الى الشمال من البحر الميت باتجاه شمالي

غربي حتى حيفا . ويبدأ هذا السهل بالارتفاع من مستوى سطح البحر الى ان يصل الى ارتفاع اقصاه ٢٣٠ قدما فوق سطح البحر ثم يأخذ في الانحدار باتجاه جنوبي شرقي حتى يصل الى ٨٨٦ قدما تحت سطح البحر . وتنقسم هذه الارض المنخفضة الى ثلاثة اقسام : أ) مرج ابن عامر الواسع (٩ـ١٥ ميلا عرضا) ب) وادي حارود ج) سهل بيسان .

٨ ـ وادي الاردن الاعلى (الغور) : وهذا الوادي في الحقيقة جزء مكمل لوادي عربه ومنخفض البحر الميت . يمتد شمالا من بحيرة طبريه (٦٩٦ قدما تحت سطح البحر) مارا ببحيرة الحولة الى المطلة Metulla (١٦٤٠ قدما فوق سطح البحر) الواقعة في الزاوية المشتركة بين اسرائيل وسوريه ولبنان ، ويواصل هذا الوادي امتداده الى سهل البقاع في لبنان .

٩ ـ مرتفعات الجليل : وهي ارض عالية تمتد من الناصرة (١٥٨١ قدما) الى صفد ، وتحتوي على جبل الجرمق (٣٩٦٣ قدما) اعلى قمة في فلسطين ، وتنتهي في جنوب لبنان عند منطقة النبطية . وتتميز هذه الجبال بقمم عالية شديدة الانحدار باتجاهيها الشرقي والغربي بصورة عامة ، وتفصلها وديان ضيقة .

٢ ـ التركيب الجيولوجي (Structure)

يمتد في فلسطين المحتلة الحزام الالتوائي للشرق الادنى (Levantine fold belt) المثل في سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية على شكل سلاسل من الطيات المحدبة والمقعرة غير المتناظرة على الاغلب وباتجاه عام محوره شمال شرقي ـ

جنوبي غربي . وقد اخذت هذه الطيات شكلها النهائي في اواخر العصر الاوليجوسيني (Late Oligocene) ، بعد ان ارتفعت وقطعت جوانبها بفوالق متقاطعة في عصرين رئيسيين

أ – في اوائل العصر المايوسيني (Early Miocene)

ب – في اوائل العصر البلايستوسيني (Early Pliestocene).

اذ تكونت منهما مجموعتان من الانخفاضات الانهدامية (grabens) الواسعة النطاق وممتدتان من الشمال الى الجنوب . ظهرت الاولى في الغرب ومغطاة الان بالبحر الابيض المتوسط وظهرت الثانية في الشرق وقد تكون منها منخفض وادي الاردن – البحر الميت – وادي عربه (٢) .

وكما ذكرنا سابقا تنقسم المنطقة ، من حيث التكوين الجيولوجي الطبيعي «الى تسع مقاطعات جيولوجية متباينة» (٣) .

اولا : منخفض وادي عربه – البحر الميت مملوء بطبقات مايوسينية الى حديثة (Miocene to Recent) مع وجود قبة ملحية او قبتين (Salt domes) في منطقة البحر الميت مع احتمال وجود قبب اخرى نحو الجنوب .

ثانيا : صحراء النقب وهي منطقة صحراوية شبه جبلية تنتصب فيها طيات محدبة وقبب افرادية او مجتمعة ، على طول اتجاه محور قوس السوري (الالتواء الذي مقطعه بشكل قوس) (Syrian Arch) .

٢ – Picard, L. (1959), Geology and Oil Exploration of Israel, 5th World Petroleum Congress, New York, Section 1. P. 2.

٣ – Ball & Ball. P. 38.

ثالثا : منطقة سفوح التلال : تتتاخم مع جبال القدس – نابلس في الغرب والتواؤها خفيف في الغالب غير ان انحداراتها في بعض المناطق الواقعة عند حدودها الغربية شديدة في اتجاه الغرب ويرافقها احتمال وجود بعض الفوالق .

رابعا : السهل الساحلي وهو مغطى برسوبات حديثة وبلايستوسينية (Recent and Pleistocene Sediments) وفيه بعض ثنيات (Folds) طبقية معروفة ، واخرى من المحتمل اكتشافها ، وتظهر بعض الفوالق بمحاذاة حدود هذا السهل مع منطقة سفوح التلال (Foothills Belt) .

خامسا : جبل الكرمل يشكل ثنية محدبة (upfold) مثلثة الشكل فلقت مؤخرا عند طرفيها ثم دفعت الى الاعلى (up thrust) مكونة هرست (horst) اي القطعة من الارض بين فالقين والمرتفعة بالنسبة الى جوانبها .

سادسا : مرج ابن عامر يتألف من انخفاض فالقي مركب (complex graben) ويظهر في نصفه الشرقي براكين قديمة .

سابعا : وادي الاردن الاعلى (الغور) او حوض الجليل الشرقي الذي تشكل على طرف الانهدام الفالقي (down-faulted trough) وقد تغطى برواسب باليوزوية (Palaeozoic) الى حديثة (Recent) تتخللها طبقات من الطفوح البازلتية (Lava) .

ثامنا : مرتفعات الجليل وهي عبارة عن كتل مقاومة (اي قطع من الارض تحددها فوالق) (block faulted) معطيات محدبة محلية مقطعة بفوالق عرضانية (transverse faulting).

تاسعا : جبال القدس – نابلس وتؤلف التواء قوسيا

(arch) رئيسيا ذا سفح (flank) غربي شديد الانحدار . كما تحوي على طيات محدبة ثانوية يوجد اغلبها في الاردن .

٣ ـ الطبقية Stratigraphy

يمكن تقسيم مقطع الصخور الرسوبية (Sedimentary Section) الى ثلاثة اقسام عامة من حيث عمرها الزمني وطبقة تركيب صخورها (Lithology)(٤) : ـ

اولا : القسم الاعلى او الرضيخي (او الرسوبيات المائية والهوائية) (Upper or clastic division) : من الحديث (Recent) حتى الاوليجوسيني (Oligocene) : رضيخي في الغالب مع بعض المترسبات (Precipitates) والصخور الكلسية (الجيرية) (Limestones) غير العضوية . وتبرز هذه الطبقات الصخرية جيدا في جهات متعددة من البلاد . وهناك العديد من عدم التوافق (Unconformities) الطبقي المحلي والاقليمي الذي يفصل التكوينات (Formations) ووحداتها (Intraformational Members) عن التكوينات الاكبر عمرا . وصخور الاوليجوسيني (Oligocene) والمايوسيني (Miocene) يرتكزان بعدم توافق (Unconformably) على الايوسيني (Eocene) والباليوسيني (Paleocene) ، وفي جهات اخرى هنا وهناك على العصر الطباشيري العلوي (Upper Cretaceous) . كذلك فان الطبقات البلايوسينية (Pliocene) تستقر وبشمول اكبر على طبقات تصل في عمرها حتى السينومينيان (Cenomanian) . وتتطبق التكوينات البلايوبلايستوسينية (Plio-Pleistocene) والبلايستوسينية (Pleistocene) والحديثة (Recent)

٤ ـ Ball & Ball, P. 15.

جميعا على بقية التكوينات التي تصل في عمرها الجيولوجي حتى ما قبل الكمبري (Pre-Cambrian) المتبلوّر .

ثانيا : القسم الاوسط او الجيري (Middle or Calcareous Division) : من اعلى الايوسيني (Eocene) الى قاعدة العصر الطباشيري العلوي (Upper Cretaceous) صخر كلسي (Calcareous) (جيري) في الغالب . وهذه الطبقات هي الصخور السطحية لمعظم انحاء البلاد بما في ذلك صحراء النقب ، والجبال ، وسفوح تلال (Foothills) جبال القدس والجليل ، وجبل الكرمل . والصخور الرئيسية التي تكوّن هذا القسم هي الحجر الكلسي (الجيري) (Limestones) والدولوميت (Dolomites) (صخر كلسي (جيري) مركب من كربونات الكالسيوم وكربونات المغنسيوم) ، والطفل غضارية كلسية (طينية جيرية) (Marls) ، والطباشير (Chalks) مع بعض طبقات الصوان (Flint) وقليل من طبقات الكوارتزايت (Quartzite) الرقيقة .

ثالثا : القسم السفلي او ما قبل العصر الطباشيري الاعلى (Lower or Pre-Upper Cretaceous) :

ان الطبقات الكائنة من اول العصر الطباشيري الاسفل (Top of Lower Cretaceous) الى عصر ما قبل الكمبري (Pre-Cambrian) : تتألف من صخور كلسية (جيرية) ورضيخية (Calcareous and Clastic) ، بحرية وارضية (Marine and Terrestrial) ، متداخلة فيما بينها ومتعاقبة . وتعرف جميع الطبقات غير البحرية السميكة الموجودة تحت العصر الطباشيري العلوي (Upper Cretaceous) ، وبغض النظر عن عمرها الجيولوجي ، باسم الحجر الرملي النوبي (Nubian Sandstones) ، وتقع بين العصر الطباشيري الاسفل (Lower Cretaceous) حتى ما قبل العصر الكربونفير

LEGEND

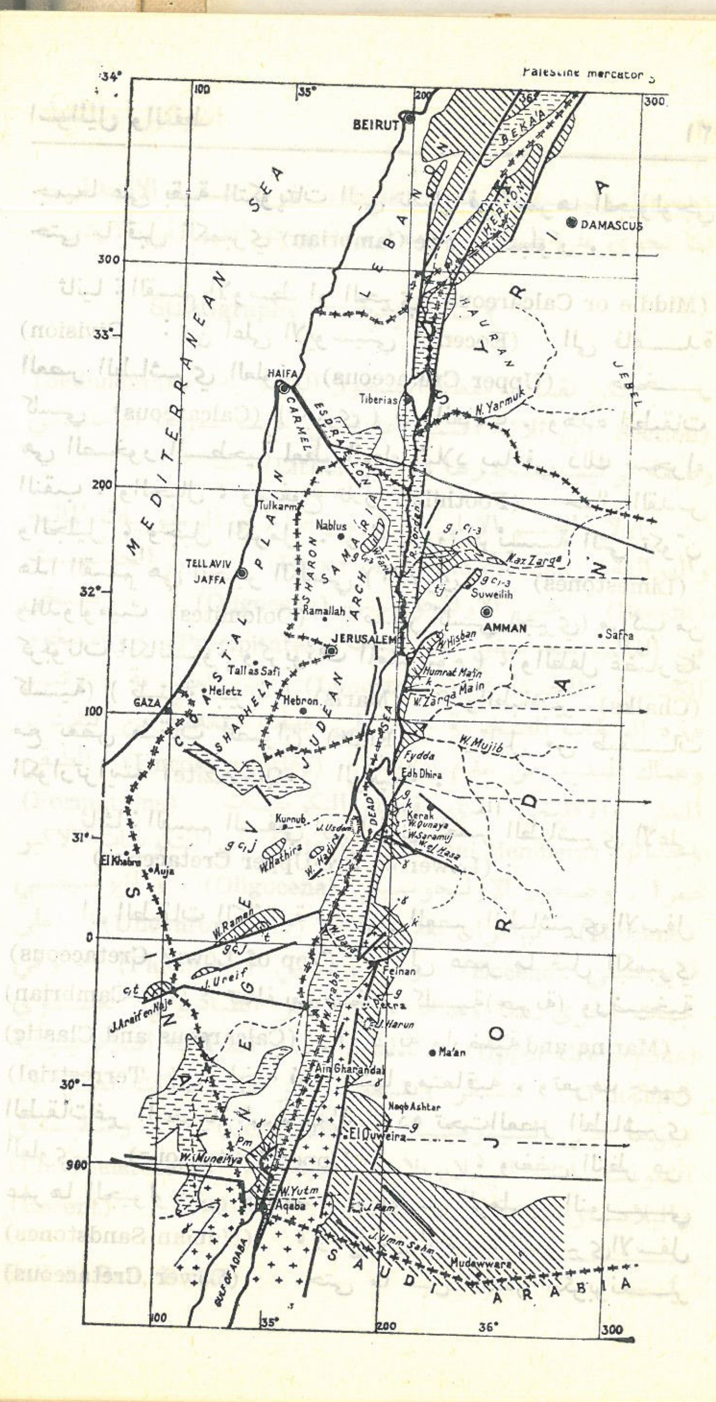
Fault	———	Cambrian	k
Interior depressions	(dashed pattern)	Marine Palaeozoic	Pm
Granitic basement	✚ γ	Triassic	t
Pre-Cenomanian sediments	(hatched pattern)	Jurassic	J
Sandstone facies	g	Lower Cretaceous	Cr

(Pre-Carboniferous) . واما الطبقات البحرية فتتغير تغييرا كبيرا من حيث سماكتها وخواصها وتتكون في القالب من الحجر الفضاري (Shale) ، والحجر الكلسي (الجيري) (Limestones) ، والدولوميت (Dolomite) ، والطفل (Marl) مع بعض الحجر الرملي والمتبخرات (الصخور الناتجة عن بقايا التبخر كالجص والملح ...) (Evaporites) مع توضعات عرضية من صخور اخرى (Occasional intercalation) .

وتنكشف طبقات هذا القسم في اماكن قليلة في صحراء النقب فقط . وتحوي هذه الطبقات على عدم توافق طبقي (Unconformity) رئيسي بين الجزء الاوسط للجوراسي العلوي (Upper Jurassic) الى الترياسي العلوي (Upper Triassic) .

٤ ــ البترول واحتمالية وجوده

ادت الخبرة السابقة في التنقيب في فلسطين المحتلة الى ان احتمال وجود البترول في الفوالق الحوضية (grabens) الموجودة في المناطق الساحلية والمغمورة (offshore) كما في المنخفضات الجبلية (intermountain depressions) (وادي الاردن ــ البحر الميت ، مرج ابن عامر وتابور Tabor) افضل مما هو عليه في المناطق ذات الطيات



المحدبة (anticlines) .

وقد اعطى بول وبول (Ball & Ball) في بحث نشر عام ١٩٥٣ دلائل لوجود البترول في فلسطين المحتلة وذكرا ان الطبقات التي تحوي عادة خزانات الزيت (reservoir beds) موجودة في كل مكان في البلاد . كذلك فان طبقات الام التي هي مصدر البترول (source beds) موجودة ايضا في كل جزء من العمود الطبقي (column) ما عدا الجزء الحديث (Recent) والبلايستوسيني (Pleistocene) ،والبلايو ـ بلايستوسيني (Plio-Pleistocene) . فالاراضي المشبعة بالزيت (seeps) عند منطقة البحر الميت ، والاراضي المشبعة بالغاز والمرافقة للمناطق المشبعة بالزيت والكبريت عبر البلاد قرب غزه ، بالاضافة الى وجود الغاز في ساقيه (Saqiya) وعروق الاسفلت (asphalt veins) المبعثرة في اماكن مختلفة ، تدل على تحول المواد الاصلية الى الزيت والغاز .

ويستنتج الكاتبان في هذا البحث ايضا احتمال وجود الزيت في كل المقاطعات الجيولوجية ، ولكن مع تفاوت في الخواص والقدر : فمن المحتمل وجود المصائد التركيبية والطبقية (structural & stratigraphic traps) في وادي الاردن الاعلى ومرج ابن عامر على الرغم من صعوبة اكتشافها. وهناك امكانية حسنة الى جيدة لتجمع البترول في الطيات المحدبة المنفلقة والكتل المنفلقة (faulted anticlines & blocks) في مرتفعات الجليل والكرمل . وتحوي مقاطعة البحر الميت شمالي وادي عربه القباب الملحية والفوالق (faults) حيث من المحتمل تجمع زيت ذي ضغط عال في بعض منها . وعلى الرغم من صعوبة التنقيب في المناطق المنخفضة، فان احتمال وجود الزيت في مصايدها امر متوقع . كما ان هناك فرصا جيدة لوجود الزيت في منطقة سفوح التلال (Foothills Belt)

والسهل الساحلي اللذين تكثر فيهما الالتواءات (Folded) وفي صحراء النقب .

وفي بحث اخر لبيكارد (١٩٥٩) تبين بعد حفر اكثر من ثلاثين بئرا ، ان على الارجح وجود الزيت في مناطق الفوالق الانهدامية (grabens) . وقد وجد انه بالرغم من كثرة الصخور المسامية الصالحة لخزن البترول (reservoir rocks) وذات الغطاءات العازلة (Caprock) الجيدة المانعة لتسربه فان آبار دبوره (Debora) والكرمل ، وموتسا (Motza) ورخمه (Rekhme) وقرنب (Kurnub) ، وخربة جلس (Zohar) الموجودة جميعا على قمم طيات محدبة (anticlines) ظاهرة للعيان هي آبار «ناشفة» (Dry) باستثناء وجود الغاز ذي الضغط المنخفض في بئر خربة جلس (Zohar) . كذلك ما عدا بئر حلتس برور (Heletz-Brur) وبعض آبار من الغاز غير المستغلة فان الابار الاخرى: حيفا (Hayfa Bay) قيساريه (Caesarea) ، ملبس (Petach Tigva) ، حلده (Hulda) غان يفنه (Gan Yavni) ، تل الصافي (Til-Safit) حتّا (Revaha) ، تلاميم (Telamim) ، سدوت عكيفاه (Sadath Akiva) ، البيره (Beeri) والخلصة (Halutza) هي آبار ناشفة ايضا ، على الرغم من كونها موجودة على تراكيب مقفلة (closed structures) .

وقد وجدت دلائل بترولية في جميع التكوينات (formations) من الترياسي (Triassic) حتى الحديث (Recent) في آبار حفرت على تراكيب فالقية حوضية (grabens) وهذه الابار هي : معزل (Mazal) ، مسعده (Massada) ، عين جدي (Engedi) الكائنة جميعا عند حدود البحر الميت ـ ومنخفض الاردن ، وعند دبوره قرب منخفض تابور (Tabor) ، وعثر على الزيت والاسفلت في

هذه الابار في حالة سائلة (Fluid) ، وشمعية (waxy) ، لزجة (viscous) ، وحية (living) كتلك التي وجدت في الاراضي التي ينزّ منها الزيت حول البحر الميت .

وسنتحدث بشيء من التفصيل في الفصل الثالث عن عمليات التنقيب في اسرائيل ونتائجها والابار المنتجة في الوقت الحاضر واحتمالات المستقبل .

الفصل الثاني

العمليات البترولية في فلسطين
قبل قيام اسرائيل

لمحة تاريخية

يعود الاهتمام بالبترول في فلسطين الى ما قبل الحرب العالمية الاولى حينما كانت فلسطين ما تزال تكوّن جزءا من الامبراطورية العثمانية : فبتاريخ ٣ شباط (فبراير) ١٩١٤ حصل ثلاثة مواطنين عثمانيين ، هم اسماعيل حقي الحسيني، وسليمان ناصيف وشارل ايوب ، من الحكومة العثمانية على ثلاث رخص للتنقيب عن البترول والمعادن في فلسطين . وقد تم التصديق على هذه الرخص ، في ٢٦ اذار (مارس) ١٩١٤ ، من قبل الادارة العثمانية للتجارة والزراعة وهي الادارة المختصة حينذاك بشؤون التنقيب عن البترول والمعادن . الا ان اصحاب هذه الرخص قاموا بتحويلها بعد ذلك الى المستر و. بميس W. E. Bemis واوسكار جنكل Oscar Gunkel ، وكيلي شركة ستاندارد اويل اوف نيويورك . وقد تمت اجراءات هذا التحويل بشكل رسمي امام السلطات العثمانية المختصة في كل من القدس والاستانة وذلك في شهر ايار (مايو) ١٩١٤ . وفي ذلك العام نفسه حصلت شركة ستاندارد مباشرة من الحكومة العثمانية على احدى عشرة رخصة

للتنقيب عن البترول في المناطق المجاورة لبئر السبع . وبعد ان قامت الشركة ببعض التحريات التمهيدية قررت ان تبدأ بالحفر قرب « كرنب » الى الجنوب من بئر السبع . ولاجل هذا الغرض باشرت الشركة بانشاء طريق واقامة المباني اللازمة لعملياتها وموظفيها كما استوردت بعض سيارات الشحن واوصت على معدات حفر من اميركه ، وكانت هذه المعدات في طريقها الى فلسطين عندما اندلعت نيران الحرب العالمية الاولى فاضطرت الشركة الى انزالها في الاسكندرية ، وتوقف نشاط الشركة خلال سنوات الحرب .

وبعد ان احتلت القوات البريطانية فلسطين طلب مندوبو شركة ستاندارد الاذن للشركة باستئناف عمليات التنقيب طبقا للرخص التي تحملها . الا ان السلطات البريطانية رفضت ذلك، وفي ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩١٨ اصدرت السلطات العسكرية البريطانية في القدس اوامرها لمندوب شركة ستاندارد اويل بأن يضع تحت تصرف الليفتنانت البريطاني جودريك الخرائط وكافة الوثائق الاخرى المتعلقة برخصها التنقيبية في فلسطين، وقام الليفتنانت المذكور بالاطلاع على هذه الوثائق ودراستها ثم اعادها للشركة .

وهنا بدا نزاع مثير بين الحكومتين البريطانية والاميركية حول الحقوق المكتسبة للشركات البترولية الاميركية من فلسطين وكان في الحقيقة مظهرا من مظاهر نزاع اكبر بين الحكومتين للسيطرة على الثروات البترولية في العالم العربي : فقد اشتكت شركة ستاندارد الاميركية الى حكومتها من تصرفات السلطات البريطانية في القدس ضدها . وقام القائم بالاعمال الاميركي في لندن ببحث الموضوع مع لورد كيرزون ، وزير الخارجية البريطانية حينذاك ، الذي صرح على اثر ذلك بانه الى ان يتم تثبيت انتداب بريطانيه على فلسطين والى ان تنتهي

ظروف الحرب نهائيا فانه سيؤجل البت بكافة الادعاءات والمطالبات. ولم تكن وزارة الخارجية الاميركية مستعدة لقبول مثل هذا القرار لا سيما نظرا لقيام المصالح البريطانية حاملة الامتيازات فيما بين الرافدين بمواصلة نشاطها رغم ان العراق كان ايضا احد الاقاليم العثمانية التي ستوضع تحت الانتداب انبريطاني . وكان ذلك بداية نزاع طويل بين الحكومتين الاميركية والبريطانية على الثروات البترولية في الشرق الاوسط وهو النزاع الذي لم ينته الا عند حصول الشركات البترولية الاميركية على حصة من شركة البترول التركية Turkish Petroleum Co. التي اصبحت فيما بعد شركة نفط العراق .

ونحن اذا كنا سنشير فيما يلي الى بعض وقائع هذا النزاع فانما لنسلط الاضواء على حقيقة كون الثروة البترولية العربية والسيطرة عليها هي احد العوامل الرئيسية التي اثارت شهية الغرب للسيطرة على العالم العربي واثارت فيما بين دوله النزاع الحاد التي تكشف بعض الوقائع المروية هنا حدته واساليبه وذلك لاقتسام الغنائم التي هي العالم العربي وثرواته الهامة . ولنبين ايضا بأن استثمار البترول العربي من قبل الشركات الاجنبية لم يكن يوما من الايام بعيدا عن اعتبارات السياسة بل انه كان في قلب الاهتمامات السياسية لاميركه وبريطانيه والغرب بصورة عامة .

لقد عمد كل من الفريقين ــ الاميركي والبريطاني ــ الى اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز موقفه بشأن نزاع المصالح البترولية على فلسطين . ففي آب (اغسطس) ١٩١٩ طلب اللورد كيرزون من الكولونيل فرنتش في القاهرة بأن يرسل الى الوفد البريطاني في مؤتمر السلام بكافة المعلومات حول الامتيازات البترولية في كل من سوريه وفلسطين التي تساهم

فيها المصالح البريطانية وكذلك كافة الامتيازات البترولية والتعدينية الاخرى . وقد اجابت السلطات البريطانية في القاهرة بأنها لم تستطع ان تجد اي اثر لامتيازات بترولية في سوريه او فلسطين تشارك فيها المصالح البريطانية وبأنه، حسب تحرياتها ، ليست هنالك اية امتيازات يحملها بريطانيون في فلسطين قبل الحرب. وقدمت هذه السلطات قائمة بالامتيازات التي كان من بينها الامتيازات الممنوحة في فلسطين لشركة ستاندارد أويل كومباني .

وفيما يتعلق بمطالب شركة ستاندارد، فقد رفع الكولونيل فرنتش تقريرا الى اللورد كيرزون في ١٣ آب (اغسطس) ١٩١٩ ذكر فيه ان الشركة قد اثبتت للادارة البريطانية في فلسطين بما لا يدع مجالا للشك بأنها قد حصلت على حقوق بترولية من الحكومة العثمانية . وكانت مطالب شركة ستاندارد تتعلق بثلاثة انواع من العمليات : (١) عمليات كانت قد وافقت عليها الحكومة العثمانية وبدأ العمل فيها بالفعل وان لم تكن الشركة قد باشرت الحفر . (٢) عمليات صدّق عليها مجلس الدولة للحكومة العثمانية ولكن العمل لم يكن قد بدأ فيها . (٣) عمليات وافقت عليها الدوائر المختصة في الحكومة العثمانية ولكنها لم تكن قد عرضت على مجلس الدولة . وقد طلبت الشركة الاذن بمواصلة العمل في الفئة الاولى من العمليات التي كان في حوزتها كافة الوثائق التي تثبت حقوقها بشأنها وكانت على استعداد تام لابراز هذه الوثائق للادارة البريطانية. وطلب الكولونيل فرنتش من وزارة الخارجية البريطانية اتخاذ قرار بهذا الشأن . وفي نهاية شهر آب (اغسطس) اصدر اللورد كيرزون قراره الذي يقضي بانه « لا يمكن منح الاذن المطلوب الا بعد ان يكون قد تم البت في مسألة الانتداب البريطاني على فلسطين » . ومن الواضح ان مماطلة الحكومة

البريطانية في منح شركة ستاندارد الاميركية الاذن بمواصلة عمليات التنقيب طبقا للرخص التي كانت قد حصلت عليها لم تمله اعتبارات الحرص على الاصول القانونية والتمسك باهداب الشرعية ، وان كانت الحكومة البريطانية قد ارادت ان تضفي على تصرفاتها مثل هذه الشرعية ، وانما كان الهدف الواضح هو محاولة اقصاء المصالح الاميركية واية مصالح اخرى عن بلاد خاضعة للنفوذ البريطاني وجعل هذه البلاد حكرا للمصالح البريطانية وحدها . ولو ان الحكومة البريطانية كانت متمسكة بالشرعية وحريصة على المبادىء والاصول القانونية لما قامت قبل ذلك ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ باتخاذ اجراء اعظم خطرا بما لا يقاس وافدح ضررا بكثير وذلك حين اصدرت وعد بلفور في الثاني من الشهر الذي تعهدت فيه بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وتصرفت فيه بدون اي حق او سند ودون اعتبار لقانون او اخلاق بمصير بلد عربي وجنت على مستقبل الشعب العربي الفلسطيني .

على ان الاميركيين من جانبهم كانوا حريصين على ضمان مصالح شركاتهم وعلى تأمين حصة مجزية لها من الثروات البترولية في العالم العربي . وفيما يتعلق بمطالب شركة ستاندارد في فلسطين فقد قام نائب وزير الخارجية الاميركية حينذاك (المستر بريكنريدج لونغ) (Brekinridge Long) في ٧ تموز (يوليو) ١٩١٩ باصدار تعليماته للسفير الاميركي في لندن بأن يحاول معرفة ما اذا كانت هنالك مطالب ادعاءات بترولية اخرى في فلسطين وما اذا كانت السلطات العسكرية البريطانية قد سمحت لاصحاب اية امتيازات اخرى كان قد تم الحصول عليها من الحكومة العثمانية بأن يباشروا عملياتهم في فلسطين قبل احتلال السلطات البريطانية لها . وقد عبّر المستر لونغ بعد ذلك بشهرين للجنة الاميركية الى مؤتمر السلام

عن شكوكه الكبيرة حول النوايا البريطانية . وكان الوزير الاميركي يخشى من ان يكون هدف البريطانيين اقصاء شركة ستاندارد . وقد ايد هذه المخاوف تقرير اعده الكابتن وليم يال William Yale الذي كان احد المندوبين الاميركيين في لجنة كنج ـ كرين ، اذ ذكر بأن مخاوف شركة ستاندارد لها ما يبررها . (ولم تكن السلطات البريطانية غافلة عن نشاطات الكابتن يال اذ ورد في تقرير رفعه الجنرال كلايتون ، من المكتب العربي في القاهرة ، الى اللورد هاردينج Hardinge : « ان الكابتن يال يعمل الان مع لجنة كنج ـ كرين ، وعلاقاته مع شركة ستاندارد معروفة لدينا ونحن لن نتوانى عن مراقبته باستمرار» (١). وابلغ لونغ اللجنة الاميركية لمؤتمر السلام بأن وزارة الخارجية الاميركية تنوي « ان تتخذ موقفا متصلبا بشأن حقوق رعايانا في الامتيازات التي كان قد تم الحصول عليها او كانت في سبيل التنفيذ سواء قبل الحرب او خلالها » وانها ستطلب من الحكومة البريطانية تسهيل اعمال الشركات الاميركية في فلسطين (٢) . (وورد في تقرير للقنصل الاميركي في القدس مؤرخ في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩١٩ بأن شركة ستاندارد كانت قد انفقت مبلغ ٨٩٠١٨ر دولارا للحصول على امتيازاتها ووضعها موضع التنفيذ وان لديها معدات مخزونة في الاسكندرية مخصصة لهذه الامتيازات تبلغ قيمتها حوالى ٢١٨ر١٢٥ دولارا) .

وفي هذه الاثناء كان صراع اخر بين المصالح البترولية

١ ـ Foreign Office, **Documents on British Foreign Policy, 1919 - 1939**, First Series, IV (London, 1952), p. 278.

٢ ـ United States Department of State, **Papers Relating to the Foreign Relations of the US, 1919**, II (Washington, 1934), pp. 250 - 254.

الاميركية والمصالح البريطانية تدور رحاه في رقعة عربية اخرى هي العراق . فقد رفع القنصل الاميركي في بغداد تقريرا الى وزارة الخارجية الاميركية في ٤ شباط (فبراير) ١٩٢٠ ابلغها فيه ان المندوب السامي البريطاني في العراق رفض ان يعطي ترخيصا لممثل شركة ستاندارد اويل كومباني للتحري في بعض المناطق العراقية بينما اعطى مثل هذا الترخيص لممثل شركة شل . وعبّر القنصل الاميركي عن رأيه بأن شركة شل ستكون قادرة على الحصول على المعلومات المرغوبة بشأن المناطق البترولية في العراق وهي المعلومات التي لم يسمح للاميركيين بالاطلاع عليها . وعلى اثر ذلك اصدرت وزارة الخارجية الاميركية تعليماتها للسفير الاميركي في لندن بأن يحتج على التمييز الذي تمارسه السلطات البريطانية في العراق بين شركة ستاندارد وشركة شل (٣) . ورغم ان وزارة الخارجية الاميركية كانت تعلم تماما بأنه ليس لديها اي سند قانوني للتقدم الى السلطات البريطانية بطلب الحصول على رخص تنقيب في اقليم تحت الاحتلال العسكري الا ان فكرتها من وراء ذلك كانت، كما عبّرت عن ذلك في خطاب للسفير الاميركي في لندن : « اننا نعتقد بأن من المهم ان نواصل الضغط على السلطات البريطانية حتى تشعر وزارة الخارجية البريطانية بالاهتمام الكبير للحكومة الاميركية تجاه هذا الموضوع وتعلم بأنه عندما يدور التفاوض من اجل ابرام المعاهدة التركية فان الولايات المتحدة ستكون حريصة تماما على تأمين ورعاية الحقوق التي اكتسبتها رعاياها طبقا للقوانين التركية » (٤) .

٣ ـ Shwadran, Benjamin, **The Middle East, Oil and the Great Powers**, 1959, p. 406.

٤ ـ United States Department of State, **Papers Relating to the Foreign Relations of the US, 1920**, II, (Washington, 1936), pp. 650 - 651.

وكان امضى سلاح يمكن ان تلجأ اليه الولايات المتحدة بهذا الخصوص هو رفضها الاعتراف بشرعية « شركةالبترول التركية » (وهي الشركة البريطانية التي اصبح اسمها فيما بعد شركة نفط العراق) والتي يستند البريطانيون في ادعاءاتهم البترولية في العراق الى الامتيازات التي كانت قد حصلت عليها الشركة المذكورة . وكانت شكوك الاميركيين في محاولات البريطانيين للسيطرة التامة على مصادر البترول في المنطقة والحيلولة دون تمكين الاميركيين من ان يكسبوا مواقع قدم هناك ـ هذه الشكوك كانت قد تعززت كما ذكرنا برفض السلطات البريطانية السماح لشركة ستاندارد اويل اوف نيويورك بمباشرة عملياتها طبقا لامتيازاتها في فلسطين . وقد عبّر السفير الاميركي في لندن عن ذلك صراحة في محادثة له بتاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٢٠ مع اللورد كيرزون، وزير الخارجية البريطانية ، اذ اتهم السلطات البريطانية بأنها تمارس التمييز بخصوص عمليات التنقيب عن البترول بين المصالح الاميركية والبريطانية في كل من فلسطين والعراق .

وقد تزايدت حدة النزاع بين الولايات المتحدة وبريطانيه حول البترول في العراق لاسيما بعد نشر معاهدة سان ريمو، (اذ بموجب هذه المعاهدة المبرمة في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٢٠ حصلت فرنسه على ٢٥٪ من اسهم شركة البترول التركية ولكن المصالح الاميركية لم تحصل على اية حصة فيها) ، وتزايد شعور النقمة ضد البريطانيين في الولايات المتحدة وهنا اصبح البريطانيون على استعداد للتوصل الى حل وسط مع المصالح الاميركية . ففي ١٢ آب (اغسطس) ١٩٢١ طلب نائب رئيس شركة ستاندارد من وزارة الخارجية الاميركية بان تحصل لشركته على اذن من السلطات البريطانية للقيام بمسح جيولوجي لمناطق رخصها التنقيبية في فلسطين

وذلك لتقرير ما اذا كانت ستواصل تطوير هذه المناطق. وبعد اجراء الاتصالات الدبلوماسية بين سلطات البلدين قام اللورد كيرزون في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) من العام نفسه بابلاغ السفير الاميركي في لندن بان بريطانيه قد وافقت على منح شركة ستاندارد اذنا غير رسمي لمباشرة اعمال التنقيب ضمن حدود المناطق التي من المعروف ان للشركة حقوقا بترولية فيها .

على انه في خلال ذلك كان السير جون كادمان ، احد الخبراء البريطانيين المشهورين في عالم البترول ، قد قام بزيارة للولايات المتحدة وعمل على اقرار ترتيبات بين الشركات الاميركية والبريطانية بشأن استغلال مصادر البترول في الشرق الاوسط . وفي هذه الترتيبات لم يعد هنالك ذكر للنزاع بين المصالح الاميركية والبريطانية في فلسطين ، اذ تنازلت شركة ستاندارد عن مطالبها وذلك دون ريب كثمن لوضع شركة ستاندارد كواحدة من مجموعة الشركات الاميركية التي كانت تفاوض شركة البترول التركية للحصول على حصة في امتيازاتها بالعراق ، وقد حصلت هذه المجموعة الاميركية بالفعل فيما بعد على ٢٣ر٧٥ ٪ من اسهم شركة البترول التركية ، التي اصبحت فيما بعد شركة نفط العراق.

هذه صفحة من تاريخ النزاع بين المصالح الاميركية والبريطانية بشأن السيطرة على عمليات التنقيب عن البترول في فلسطين وذلك كجزء من صراع اهم واشمل للسيطرة على مصادر البترول في منطقة الشرق الاوسط باكملها . وهي تظهر بكل وضوح كيف ان السياسة كانت في قلب الترتيبات البترولية التي اعتمدت بشأن استغلال بترول الشرق الاوسط، وكيف ان المصالح الاميركية والبريطانية كانت تتنازع بلادنا لاقتسام مناطق النفوذ فيها واقتسام ثرواتها البترولية فيما

بينها وابرام الاتفاقات التي تحفظ مصالحها دون ان تأخذ بعين الاعتبار باي شكل من الاشكال مصالح ابناء البلاد وحقوقهم المشروعة .

عمليات التنقيب عن البترول

لقد ادت الحرب العالمية الاولى ثم النزاع الذي اشرنا اليه اعلاه بين المصالح البريطانية والاميركية الى تعطيل عمليات التنقيب عن البترول في فلسطين . وحتى عام ١٩٢٩ ، حين تم التوصل الى تسوية نهائية بين مجموعة الشركات الاميركية وشركة البترول التركية (البريطانية) صاحبة الامتياز البترولي في العراق ، فان ايا من الشركات الاميركية او البريطانية لم يحاول القيام بعمليات جدية للتحري عن الامكانات البترولية لفلسطين . ففي ٣١ تموز (يوليو) ١٩٢٨ ابرمت بين مجموعة الشركات الاميركية وشركة البترول التركية (التي اصبحت تسمى فيما بعد بشركة نفط العراق) الاتفاقية التي اشتهرت باسم «اتفاقية الخط الاحمر» (Red Line Agreement) ومن المعروف انه بموجب هذا الاتفاق اعطي ٢٣ر٧٥ ٪ من اسهم شركة نفط العراق (شركة البترول التركية سابقا) لمجموعة الشركات الاميركية وتم التوزيع النهائي لاسهم رأسمال شركة نفط العراق (بحيث حصلت كل من شركة البترول الانجلو ـ ايرانية ومجموعة رويال دوتش ـ شل ، وشركة البترول الفرنسية ومجموعة الشركات الاميركية (ممثلة بشركتي ستاندارد اويل اوف نيوجرسي وسوكوني موبيل) على ٢٣ر٧٥٪ من اسهم الشركة واعطيت ٥٪ من الاسهم للمستر غولبنكيان ـ الذي اشتهر فيما بعد باسم مستر خمسة في المائة . وبموجب هذه الاتفاقية تعهدت الاطراف الموقعة عليها بان لا يحاول اي منها منفردا الحصول على حقوق

بترولية في اية منطقة مما كانت تشمله الامبراطورية العثمانية، باستثناء مصر والكويت ، اذ ينبغي للحصول على اي امتياز بترولي في المنطقة المذكورة ان تسعى اليه جميع الاطراف مجتمعة وممثلة بشركة نفط العراق . وكانت هذه اول محاولة لاحتكار البترول العربي ومنع المنافسة الحرة بين الشركات عند الحصول على الامتيازات من ان تأخذ مجراها ومواجهة الحكومات صفا واحدا . ولقد ارفقت بالاتفاق المذكور خريطة اشر عليها بالخط الاحمر على المناطق التي يمتنع فيها على الاطراف الحصول منفردين على امتيازات بترولية ولذلك سمي هذا الاتفاق باسم اتفاقية الخط الاحمر .

فطبقا لاتفاقية الخط الاحمر المذكورة كانت فلسطين من بين المناطق التي لا يجوز لاية شركة مساهمة في شركة نفط العراق ان تحصل فيها منفردة على رخصة تنقيب او امتياز بترولي وانما لشركة نفط العراق ككل الحق في الحصول على مثل هذه الامتيازات البترولية . وكتمهيد لذلك فقد قامت شركة نفط العراق بفتح مكتب جيولوجي لها في القدس عام ١٩٣٢ ، وبعد ان قام خبراء الشركة بالتحري في مختلف المناطق الفلسطينية تقدمت الشركة بطلب للحصول على رخص التنقيب في مناطق كبيرة تقع في وسط وشمال فلسطين ، وقد حصلت على هذه الرخص عام ١٩٣٣ . وفي عام ١٩٣٤ قام فريق جيوفيزيقي تابع للشركة بعمليات تحري في منطقة غزه .

وفي خلال ذلك كان قد تم تأسيس الشركة المعروفة باسم (Palestine Mining Syndicate Ltd.) التي تسجلت في فلسطين عام ١٩٢٤ وتقدمت بطلب الحصول على رخص تنقيب لا سيما في المنطقة المجاورة للبحر الميت . وقد حصلت على هذه الرخص عام ١٩٣٣ . كما كان سوثر لاند

(D. A. Sutherland) قد حصل على رخص تنقيب على شواطىء البحر الميت .

وفي عام ١٩٣٨ اصدرت حكومة الانتداب على فلسطين قانونا للبترول مع الانظمة واللوائح المكملة له (النص الكامل لهذا القانون في الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين ، الملحق رقم ١ للعدد رقم ٧٩٣ الصادر في ٧ تموز (يوليو) ١٩٣٨) . وطبقا لهذا القانون كان يحق لحامل رخصة التنقيب الذي ينجح في اكتشاف البترول بكميات تجارية ان يحصل على امتياز استثمار يشمل نصف مساحة رخصة التنقيب ومدته ثلاثون سنة ، ويلتزم حامل الامتياز بان يدفع للدولة ايجارا سطحيا سنويا عن المناطق المشمولة بالامتياز كما يدفع بالاضافة لذلك ريعا يتراوح بين شلنين ونصف شلن و ٦ شلنات عن الطن الواحد من البترول المنتج .

وكانت شركة نفط العراق قد قامت ، قبل صدور القانون الجديد ، باجراء سلسلة من الدراسات الجيولوجية في المناطق التي كانت تحمل رخص تنقيب عليها . وعلى اثر صدور القانون الجديد قامت بواسطة الشركة المتفرعة عنها المسماة (Petroleum Development (Palestine) Limited) بالحصول في نهاية شهر شباط (فبراير) ١٩٣٩ على (١١) رخصة تنقيب جديدة طبقا للقانون الجديد تشمل منطقة مساحتها (٥ر٠٠٠) ميل مربع وتغطي كافة الساحل الفلسطيني من الحدود اللبنانية حتى الحدود المصرية . وكان على الشركة ان تنفذ الالتزامات التي نص عليها القانون ومن ضمنها ضرورة الحفر ضمن مدد محددة في كل من المجموعتين من رخص التنقيب التي تحملها : مجموعة الرخص التي حصلت عليها قبل صدور القانون والرخص التي حصلت عليها بعد صدوره . ومن اجل ذلك فقد احضرت الشركةالى فلسطين عام ١٩٣٩ فريقا ثانيا من الجيوفيزيائيين

قام بعمليات المسح الجيوفيزيائي خلال بضعة اشهر وذلك من اجل تحديد الاماكن المناسبة لاعمال الحفر التي كانت الشركة تنوي اجراءها بعد ذلك مباشرة . ولكن اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية جمد عمليات الشركة . كما ان الشركة قد حصلت في تموز (يوليو) ١٩٣٩ على (١٨) رخصة تنقيب جديدة تغطي مساحة مقدارها ١٣ر٦٤٥ كيلومترا مربعا . ولم تقم الشركة خلال سنوات الحرب باية اعمال حفر .

وكانت شركة (Palestine Mining Syndicate) قد حصلت بعد صدور القانون الجديد على رخصتي تنقيب جديدتين تغطيان مساحة (١٠٠٠) كيلومتر مربع على الشاطىء الجنوبي الغربي من البحر الميت . وقد حولت هاتان الرخصتان بالاضافة الى الرخص التي كانت تلك الشركة قد حصلت عليها قبل صدور القانون الجديد ـ حولت الى شركة (Jordan Exploration Company Ltd.) المسجلة في فلسطين وهي الشركة المالكة لمشروع البوتاس الفلسطيني (Palestine Potash Enterprise) . كما ان سوثر لاند كان هو الاخر قد تنازل عن رخصه لهذه الشركة . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قامت هذه الشركة ببعض اعمال الحفر التنقيبي الا ان اندلاع الحرب بين العرب والاسرائيليين قد وضع حدا بشكل نهائي لاعمال الشركة .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قامت شركة نفط العراق ، عن طريق الشركات المتفرعة عنها ، ببعض عمليات الحفر في التراكيب التي كانت تحرياتها وعمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي التي اجرتها قد رجحت امكانية اكتشاف البترول فيها : ففي عام ١٩٤٦ باشرت شركة Petroleum Development (Palestine) Ltd باقامة معسكر قرب قرية (**حليقات**) حيث احضرت جهازا للحفر وبقية

معدات الحفر اللازمة . وكان التركيب الجيولوجي الـذي
تؤمل الشركة اكتشاف البترول فيه يقع على بعد ٨ اميـال
الى الشمال من غزه . وقد بدات الشركة حفر بئر في منطقة
حليقات في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧ وفي ٧ شباط (فبراير
١٩٤٨ وصل الحفر الى عمق (٣٤٦٥) قدما . ولكن نظرا
لاندلاع الحرب بين العرب والاسرائيليين وانعـدام الامـن
اضطرت الشركة الى ايقاف عمليات الحفر وسحب موظفيها
من الحقل .

كما باشرت الشركة الحفر في موقع اخر في جنوب
فلسطين في تركيب جيولوجي ذى احتمالات جيدة وذلك
عند قرية (كرنب) على بعد (٥٠) ميلا الى الجنوب الشرقي
من غزه. وقد انشأت الشركة لهذا الغرض طريقا طوله (١٦)
ميلا يمر عبر التلال ويربط منطقة العمل بطريق بئر السبع .
كما انشأت مخيما على نقطة مرتفعة من الارض ، واحضرت
المياه اللازمة من آبار حفرتها في واد مجاور . الا ان جميع
هذه الاستعدادات لم تؤد الى اية نتيجة وذلك نظرا للظروف
السياسية المضطربة التي سادت في ربيع عام ١٩٤٨ والحرب
بين العرب واسرائيل مما اضطرت معه الشركة الى ايقاف
عملياتها قبل اتمام عملية الحفر . وقد قامت الشركة بنقـل
الاجهزة والمعدات من كل من (كرنب) و (حليقات) الى غزه
ثم تخزينها تمهيدا لنقلها نهائيا . وقد نقل جزء من هذه
المعدات فيما بعد الى شرق الاردن كما نقل قسم اخر الى
البصرة عن طريق حيفا ، كمـا اقتيـدت بعض السيارات
والشاحنات الى عمان .

وهكذا يتضح ان مجموعة كبيرة من رخص التنقيب
كانت قد منحت في فلسطين قبل الحرب العالمية الثانيـة
معظمها لشركة نفط العراق والشركات المتفرعة عنها . ولم

تتم اية اعمال حفر تذكر قبل الحرب العالمية الثانية او خلالها
وان كانت مجموعة مفيدة من التحريات والدراسات الجيولوجية
واعمال المسح الجيوفيزيائي قد تم اجراؤها خلال ذلك . وبعد
الحرب بدأت بعض اعمال الحفر التي تبشر بالخير واهمها في
منطقة (كرنب) ومنطقة (حليقات) في جنوب فلسطين
وكذلك على الشواطىء الغربية والجنوبية الغربية للبحر الميت.
ولكن اندلاع الحرب العربية ـ الاسرائيلية قد جمد هـذه
الاعمال قبل ان تتوصل الى اكتشاف البترول . وسنلاحظ
بان اسرائيل قد استفادت من مجموعة هذه التحريـات
والدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية واعمـال الحفـر
التنقيبية وان اهم الابار التي تنتج البترول والغاز في فلسطين
المحتلة حاليا تقع في كل من منطقة (كرنب) و (حليقات)
والتراكيب الجيولوجية التي تعتبر امتدادا لها وكذلك المنطقة
الواقعة الى الجنوب الغربي من البحر الميت .

خطوط الانابيب ومرافق شحن البترول

في عام ١٩٣١ اتخذت شركة نفط العراق قرارا ببناء
خطي انابيب لنقل البترول العراقي من كركوك الى البحر
الابيض المتوسط . وقد تقرر ان يجتاز احد الخطين سوريه
ولبنان وينتهي في طرابلس . اما الخط الثاني فكان مـن
المقرر ان يجتاز شرق الاردن لمسافة (٢٠٥) اميال حيث تقام
محطتان للضخ هما (H4) و (H5) ثم يجتاز فلسطين مسافة
(٤٠) ميلا وينتهي في حيفا على الشاطىء الفلسطيني حيث
تقرر بناء مرافق كبيرة لشحن البترول .

وقد توصلت شركة نفط العراق في ٥ كانون الثاني
(يناير) ١٩٣١ الى ابرام اتفاقية مع المندوب السامي البريطاني في

فلسطين بشأن مرور خط الانابيب في فلسطين واقامة مرفأ لشحن البترول في حيفا . وكانت هذه الاتفاقية مشابهة في بنودها لاتفاقيات المرور التي ابرمت في ذلك الوقت بين شركة نفط العراق وبلدان المرور الاخرى : سوريه ولبنان وشرق الاردن (٥) . ويصف لونغرغ (Longrigg) ، احد الخبراء البتروليين البريطانيين المعروفين واحد الشخصيات التي مثلت شركة نفط العراق في عدة مناسبات وساهم في اجراء كثير من المفاوضات البترولية في المنطقة ، يصف هذه الاتفاقيات بقوله : « وبينما تعتبر بنود هذه الاتفاقيات مواتية للشركة فانها لم تكن مواتية للدول التي ابرمت معها . وكانت مدة هذه الاتفاقيات ٧٠ سنة . وكانت تنص على اعفاء شبه كامل للشركة من دفع الرسوم الجمركية والضرائب وتسمح للشركة بان تستخدم الخدمات والموارد المحلية ، مقابل دفع الاجور والاثمان المناسبة ، وان تتبنى كافة المنشآت اللازمة لها وان تستعمل جميع مرافق المواصلات العامة . وكان على الحكومة المعنية ان تساعد الشركة في الحصول على الاراضي اللازمة لعملياتها وحقوق الارتفاق الضرورية . ولم تكن الشركة ملزمة بان تدفع اية رسوم مرور للحكومة ، وذلك من ناحية تمشيا مع الاتفاقيات الدولية بهذا الصدد (اتفاقية برشلونه للترانزيت ، ١٩٢١) ، ومن ناحية اخرى في مقابل المنافع العامة التي من المتوقع ان

---

٥ ـ انظر النص الانجليزي الكامل لهذه الاتفاقية في :
«Convention Regulating the Transit of Mineral Oils of Iraq Petroleum Company Ltd. Through the Territory of Palestine», **Official Gazette of the Government of Palestine, No. 276, Feb. 1, 1931.** pp. 75 - 85.

يجنيها اقتصاد بلدان المرور »(٦) . ويلاحظ شوادران Benjamin Shwadran في كتابه : The Middle East, Oil and the Great Powers, (٧) بأن لونغرغ قد عدد بذلك الشروط المواتية للشركة ولكنه لم يستطع ان يذكر اية منافع للدولة في مقابل هذه الامتيازات والاعفاءات التي تتمتع بها الشركة ، ربما باستثناء المنافع العامة التي تتأتى من استخدام بعض الموظفين المحليين في بناء الخط وصيانته . والحقيقة ان اتفاقيات المرور الاصلية هذه ، بما فيها اتفاقية المرور مع حكومة فلسطين ، كانت في صالح الشركة تماما دون اي مقابل يذكر للدولة .

وقد اقيم المركز الرئيسي لمشروع خطوط الانابيب هذه في مدينة حيفا في صيف عام ١٩٣١ ، كما فتحت مكاتب فرعية في بيروت ، طرابلس ، حمص وعمان . وقد انجزت اعمال المسح التفصيلية اللازمة في خريف ذلك العام . وبدأ بناء الخط في ربيع عام ١٩٣٢ واكتمل في نهاية عام ١٩٣٤ وكان قطره (١٢) بوصة (٨) . وكان البترول يضخ الى حيفا من محطة (H5) على بعد ١٣٨ ميلا . وفي حيفا اقيمت عشرة صهاريج لتخزين البترول سعة كل صهريج ٩٣٫٠٠٠ برميل وقد وضعت على التلال الرملية المجاورة لخليج عكا ، ثم

---

٦ ـ Longrigg, Stephen H., **Oil in the Middle East, 3rd Edition, Oxford University Press,** (London, 1968), p. 87.

٧ ـ Shwadran, Benjamin, **op. cit.**, p. 410.

٨ ـ انظر وصفا تفصيليا لمختلف مراحل بناء الخط في :
Iraq Petroleum Company, **An Account of the Construction in the Years 1932 to 1934 of the Pipeline of the Iraq Petroleum Company from its Oilfield in the Vicinity of Kirkuk to Haifa and Tripoli, (London, 1934).**

اضيفت فيما بعد خمسة صهاريج اخرى وضعت قرب مرفأ حيفا ورصيفها البترولي . وقد اقيمت في حيفا كذلك المباني الصناعية والمكاتب والمخازن ومراكز المواصلات وورش التصليح ، وكذلك الترتيبات اللازمة لاطفاء الحرائق ، كما تم بناء خط بحري تحت المياه يصل الشاطىء بمرافق تحميل السفن على بعد حوالي ميل من الشاطىء . وكانت مرافق التحميل هذه تتمتع بحماية طبيعية من الظروف الجوية وذلك بوجود جبل الكرمل كما ان ميناء حيفا قد تم ادخال تحسينات اخرى عليه نتيجة قيام حكومة فلسطين ببناء مرفأ حديث بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٣ وقد اضيف لهذا المرفأ فيما بعد رصيف بترولي لاستعمال الشركة وبدأ استخدام هذا الرصيف عام ١٩٣٥ .

وقد تم ابرام اتفاقيات بين الشركة وحكومة فلسطين بشأن عمليات تحميل السفن سواء من الخطوط البحرية او من الرصيف البترولي ، وذلك في عام ١٩٣٤ و ١٩٣٥ . وقد نصت هذه الترتيبات على الاجراءات التفصيلية للشحن وعلى العلاقة بين احتياجات الشركة ومرافقها وبين احتياجات الدولة والجمهور ، وتضمنت التزام الشركة بدفع ٢ بنس عن تحميل كل طن من المرافق المغمورة و ٥ بنس عن تحميل كل طن من الرصيف البترولي . وقد حصلت الشركة ليس فقط على الاراضي اللازمة مباشرة لعملياتها وانما على مناطق كبيرة مجاورة تحسبا لاحتمال بناء معامل تكرير عليها في المستقبل .

وقد اقتضت اعمال بناء الخط الى استخدام اعداد كبيرة من الموظفين والعمال المحليين ، اذ لجأت الشركة الى خدمات الاطباء والمهندسين والفنيين والعمال المهرة والعمال اليدويين من الفلسطينيين . فعندما كانت مرحلة بناء الخط في ذروتها بلغ عدد الموظفين الفلسطينيين العاملين في الخط

مستوى لم يكن مألوفا في المشاريع الصناعية والتجارية حينذاك: ففي صيف عام ١٩٣٣ كان عدد الفلسطينيين العاملين في الخط حوالي (١٤٠٠) . على انه منذ نهاية عام ١٩٣٢ والفترة اللاحقة بدأت الشركة بتخفيض عدد الموظفين المحليين بنسبة كبيرة ، ولكن توظيف هذه الاعداد من الموظفين كان ذا اثر ملموس على الاقتصاد المحلي كما استفاد الاقتصاد المحلي كذلك من عقود الشراء وعقود المقاولة التي تم ابرامها بهذا الخصوص . بل يلاحظ بأن الفوائد العامة التي كان يجنيها الاقتصاد الوطني لم تتوقف عند الانتهاء من اعمال الخط : اذ كانت هنالك اعمال اضافية لاقامة المباني وصهاريج التخزين وكذلك اعمال الصيانة التي استدعت كلها بين عام ١٩٣٥ و ١٩٣٩ استخدام اعداد كبيرة من الموظفين وكان لها اثرها الملموس على العمال وعلى الجمهور بصورة عامة . وقد اثيرت بعض المنازعات مع الشركة بخصوص عدم مراعاة التوازن بين نسبة الموظفين العرب واليهود في اعمال الشركة وميل الشركة الى التحيز الى جانب اليهود .

بدأ تشغيل خط الانابيب كما ذكرنا في الاسابيع الاخيرة من عام ١٩٣٤ . وكانت طاقته المبدئية حوالي (٢) مليون طن سنويا عام ١٩٣٥ . ثم بدأت تتزايد بعد ذلك كما سنذكر .

وكان البترول الخام الذي يمر في الخط يذهب كله للتصدير ، حيث لم يكن قد بدأ تشغيل مصفاة حيفا الا في نهاية عام ١٩٣٩ . وقد كانت كل من الشركات المساهمة في شركة نفط العراق تأخذ حصتها من البترول الخام في حيفا وتتولى تصديره : فكانت حصة شركتي سوكوني ونيوجرسي تذهب الى مصافيها في فرنسه وانجلتره ، وتذهب حصة الشركة الفرنسية للبترول الى فرنسه ، وحصة الشركة الانجلو ـ ايرانية تذهب الى مصافيها في بريطانيه وفرنسه ،

كما تذهب حصة شل الى مصافيها في فرنسه وبلجيكه . اي ان فلسطين لم تكن تستفيد من البترول الخام المار عبر اراضيها عن طريق انشاء معامل تكريره او المعامل الاخرى القائمة على تصنيع البترول والغاز مثل اقامة الصناعات البتروكيميائية مع ما كان من شأن انشاء مثل هذه المعامل والصناعات ان يؤدي اليه من تشغيل لليد العاملة ومن آثار خيرة على التطوير الصناعي للبلاد .

وفي خلال الحرب العالمية الثانيةلم يتوقف نقل البترول الخام العراقي عبر خط الانابيب . بل ان مركز فلسطين كبلد مرور وشحن للبترول قد ازداد اهمية . وقد بذلت شركة نفط العراق كل جهد لابقاء خط الانابيب يعمل بطاقته الكاملة، وفي الحقيقة ان عملية الضخ لم تتوقف في الخط خلال فترة الحرب الا لمدة شهرين فقط في ربيع عام ١٩٤١ . وقد ادت محطات الضخ في الصحراء ، التي كانت بمثابة واحات حقيقيةللتصنيع والتموين والمواصلات ، خدمة كبيرة للعمليات العسكرية للحلفاء لا سيما خلال انتقال قوات الحلفاء من فلسطين الى العراق وقيامها باحتلال سوريه عام ١٩٤١ . وكانت مرافق اللاسلكي التابعة لخط الانابيب تستعمل لنقل الاشارات العسكرية لقوات الحلفاء كما وضعت مطارات المفرق وحمص التابعة لشركة نفط العراق تحت تصرف الطيران العسكري . وقد اثبتت هذه الاحداث التلاحم الكامل بين شركة نفط العراق البريطانية وبين القوات العسكرية للحلفاء واكدت ان شركات النفط الاجنبية ليست الا ادوات لخدمة اغراض البلدان التي تنتمي اليها .

ومثل هذه العلاقات الحميمة قامت بين مرفأ حيفا ومرافقشحن البترول فيه وبينالسلطات العسكريةوالبحرية البريطانية . وقد توقف خلال الحرب تصدير البترول الخام

اذ كان يجري تحويل جميع هذا البترول الى مصفاة حيفا حيث يتم تكريره وتذهب المنتجات المكررة في معظمها لتغطية احتياجات الحلفاء في الشرق الاوسط .

وكانت شركة نفط العراق قد قررت منذ عام ١٩٣٩ بناء خط جديد للانابيب من العراق الى حيفا لزيادة طاقة خط الانابيب الاصلي الا انها اضطرت الى ارجاء تنفيذ هذا المشروع عند اندلاع الحرب العالمية الثانية . ولذا فما كادت الحرب تنتهي حتى عادت الشركة الى تنفيذ هذا المشروع بل انها بدات المراحل التمهيدية للتنفيذ في حيفا حتى قبلنهاية عام ١٩٤٥ . وكانت خطط الشركة تقضي ببناء خط جديد قدره (١٦) بوصة ومن شأنه ان يضاعف من كمية البترول العراقي التي تنقل عبر شرق الاردن وفلسطين الى حيفا . فقد كانت الطاقة المبدئية لخط الانابيب الاصلي حوالي (٢ر٢٥) مليون طن سنويا وكانت الشركة تهدف الى رفع هذه الكمية الى (٧) ملايين طن سنويا وكانت تأمل تحقيق ذلك بين مطلع عام ١٩٤٦ ونهاية الانتداب علىفلسطين في ايار (مايو) من عام ١٩٤٨ . وكانت هذه الاعمال تتوقف من وقت لآخر اما بسبب بعض الاضطرابات العمالية لا سيما تلك التي كانت تثيرها منظمة الهستدروت او بسبب صعوبات ما بعد الحرب ، مثل النقص في بعض المواد وعدم توافر بعض المعدات، التي واجهتالشركة كما واجهت غيرها من المشاريع. الا ان الشركة احرزت تقدما كبيرا في بناء خطوط اضافية للتحميل البحري واقامة صهاريج تخزين اضافية وكذلك العمليات التكميلية لبناء خطوط الانابيب وصيانتها . وقد امضت الشركة اشهرا عديدة من النشاط المتواصل في حيفا والمفرق وعلى طرق وسكك حديد فلسطين والاردن وذلك في عمليات نقل الانابيب والمعدات والاجهزة اللازمة لبناء محطات

الضخ بالنسبة للجزء الغربي من الخط .

وفي الاسابيع الاولى من عام ١٩٤٨ كان قد تم احضار جميع الانابيب ولوازم بناء محطات الضخ ونقلها الى المواقع التي ستبنى فيها كما كان قد تم مد الخط من حيفا باتجاه الشرق حتى نهر الاردن ولم تبق الا عمليات لحام وطمر (٤٠) ميلا من الانابيب بين نهر الاردن وصهاريج التخزين في حيفا ، وبدا ان المشروع يقترب من نهايته . بل ان الشركة ابرمت ، في شهر ابريل (نيسان) من عام ١٩٤٨ ، اتفاقية تكميلية مع المندوب السامي لتسوية بعض المشاكل المعلقة بين الشركة وحكومة فلسطين مثل حق المرور عبر اقليم فلسطين لاي بترول اردني قد يتم اكتشافه ، والتزام الشركة بدفع ضرائب محلية ، وتقديم مبلغ سنوي للحكومة مقداره (٤٥٫٠٠٠) جنيه استرليني مقابل خدمات الحراسة والامن . الا ان اشتداد الحرب بين العرب واسرائيل اضطر الشركة الى ايقاف اعمالها والتخلي عن خط الانابيب الذي كان قد تم وضعه في فلسطين . وعلى ذلك فان خط الانابيب الجديد المقترح والذي قطره (١٦) بوصة لم يتم بناؤه بل ان خط الانابيب القديم الذي قطره (١٢) بوصة لم يعد مستعملا فقد توقف الضخ فيه نتيجة قيام العراق بمنع ضخ البترول العراقي عبر اراضي فلسطين المحتلة بعد شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٤٨ .

مصفاة حيفا

الى جانب عمليات التنقيب عن البترول في فلسطين وعمليات نقل البترول في خطوط الانابيب وشحنه من مرفأ حيفا ، فان مظهرا آخر هاما من مظاهر النشاط البترولي في فلسطين يتمثل في بناء معمل تكرير البترول في حيفا .

في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٣ حصلت شركة انجلو ـ ايرانيان ، وهي الشركة البريطانية العاملة في ايران، على حقوق نقل بترولها عبر شرق الاردن وفلسطين . وفي عام ١٩٣٨ ابرمت الشركة الانجلو ايرانية اتفاقا مع شركة نفط العراق ثم ابرمت كلا الشركتين اتفاقا مع المندوب السامي لفلسطين تقرر بموجبه منح الشركة الانجلو ايرانية حق استعمال مرافق شركة نفط العراق في فلسطين وكذلك امتياز تكرير المنتجات البترولية في فلسطين وشحنها . وعلى ذلك فقد اصبح من الممكن للشركة الانجلو ايرانية ان تباشر ببناء مصفاة للبترول في فلسطين ، الا انه بموجب الترتيبات التي كانت مجموعة الشركات الغربية العاملة في الشرق الاوسط قد ابرمتها فيما بينها كانت عمليات التكرير في فلسطين من حق شركة المصافي المتحدة (Consolidated Refineries Ltd.) التي كان قد تم تسجيلها في فلسطين منذ عام ١٩٣٥ وكانت تملك اسهمها مناصفة كل من شركة شل وشركة الانجلو ـ ايرانية .

وقد شرعت شركة المصافي المتحدة المذكورة في عام ١٩٣٨ ببناء مصفاة في حيفا ، وكان العمل قد تقدم في هذا المشروع عندما اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩ بحيث رات الشركة ان من الضروري مواصلة ما تبقى من اعمال لانجاز المصفاة رغم ظروف الحرب، وقد اصبحت اول وحدة تقطير في المصفاة جاهزة في شهر كانون الاول (دسمبر) ١٩٣٩ ، وبدا تشغيل المصفاة في ذلك الشهر بطاقة مبدئية مقدارها مليون طن واحد سنويا . وقد اثبتت هذه الطاقة التكريرية على صغرها بانها ذات اهمية كبيرة للعمليات الحربية ، كما سيتضح فيما بعد . وكان انشاء معمل تكرير عصري على هذا الشاطىء من شواطىء البحر

الابيض المتوسط خطوة هامة في تطوير صناعة البترول في الشرق الاوسط ، كما زاد ذلك من الاهمية الاستراتيجية والمالية لخطوط انابيب البترول التي تعبر الصحراء حاملة البترول العراقي الى شواطىء البحر الابيض المتوسط . وقد ادى كل ذلك الى زيادة الاهمية الاستراتيجية لفلسطين .

في تلك الاثناء كانت الاحتياجات البترولية لفلسطين (وكذلك للاقطار الثلاثة المجاورة : شرق الاردن ، سوريه ولبنان) محدودة جدا . ففي عام ١٩٢٨ لم يكن مجموع الطلب على المنتجات البترولية بانواعها في فلسطين يتجاوز (٥٠٫٠٠٠) طن ، وفي عام ١٩٣٨ لم يتجاوز هذا الطلب (٢٠٠٫٠٠٠) طن من المنتجات ، وكان اقل من ذلك في كل بلد من البلدان الثلاثة المجاورة . وكانت احتياجات هذه البلدان الاربعة تؤمّن من قبل بعض شركات التوزيع التي كانت قد استقرت في المنطقة ، واهمها شركة Consolidated Petroleum (ممثلة بشركات شل في كل من فلسطين وسوريه) ، وشركة سوكوني ـ فاكوم ، وعدد صغير من شركات التوزيع المحلية الصغيرة التي كان بعضها متفرعا عن شركات اميركية ، ورومانية وفرنسية . اما المنتجات البترولية المكررة فكانت تأتي من رومانيه ، وايران ، وجزر الهند الشرقية الهولندية ، ومصر .

ويبدو من ذلك ان الطاقة المبدئية المحدودة لمصفاة حيفا كانت تزيد كثيرا عن احتياجات فلسطين للمنتجات البترولية بل انها كانت تكفي ايضا لسد احتياجات سوريه ولبنان وشرق الاردن حينذاك . الا ان اندلاع الحرب العالمية الثانية قد ادى الى زيادة الطلب على المنتجات البترولية في المنطقة زيادة كبيرة وذلك لسد احتياجات قوات الحلفاء في منطقة البحر الابيض المتوسط والشرق الادنى مما زاد من اهمية مصفاة

حيفا واستدعى مضاعفة طاقتها في السنوات التالية : ففي عام ١٩٤١ اضيفت للمصفاة وحدة تقطير ثانية مما زاد طاقة المصفاة الى ضعفي طاقتها الاصلية . وبعد عام ١٩٤١ بدأت المصفاة في انتاج الاسفلت لرصف الطرق وانشاء المطارات ، كما انشىء الى جانب المصفاة معمل لصنع البراميل . ثم زيد انتاج المصفاة من البنزين والكيروسين والغاز اويل والفيويل اويل الى (٣٫٥) مليون طن سنويا بعد ان تم انجاز وحدة تقطير ثالثة في المصفاة . وفي منتصف عام ١٩٤٤ كانت طاقة المصفاة قد وصلت الى (٤) ملايين طن سنويا بعد ادخال التعديلات والتحسينات على بعض اجهزة المصفاة لتمكينها من تكرير كميات اضافية من النفط الخام . ومنذ مطلع الحرب العالمية الثانية توقف تصدير النفط العراقي الخام الواصل الى حيفا عبر خط الانابيب وبدأ تحويل كافة كميات هذا النفط الى مصفاة حيفا ليتم تكريره فيها ثم تصديره على شكل منتجات مكررة لا سيما لقوات الحلفاء في الشرق الاوسط . بل انه لما ضوعفت طاقة مصفاة حيفا بعد ذلك لم يعد النفط الواصل عبر خط الانابيب الى حيفا كافيا لاحتياجات المصفاة فتقرر ابتداء من عام ١٩٤٣ نقل كميات اضافية من النفط من مرفأ طرابلس بناقلات صغيرة الى حيفا .

ومنذ عام ١٩٤٤ اصبحت مصفاة حيفا ، حسبما يذكر لونغرغ ، اكبر مشروع صناعي في فلسطين (٩) . وقد لعبت دورا كبيرا وهاما خلال الحرب ، سواء من حيث تزويد السكان المدنيين باحتياجاتهم النفطية او من حيث امداد القوات البحرية والبرية للحلفاء باحتياجاتها المتزايدة من المنتجات النفطية . وكانت الناقلات تنقل المنتجات البترولية من حيفا الى قوات الحلفاء في مصر وشمال افريقيه ابتداء

٩ ـ Longrigg, Stephen H., op. cit., p. 141.

من عام ١٩٤١ . ويذكر (لونغرغ) انه بدون هذه المنتجات
لم يكن من الممكن مواصلة الحرب في تلك المنطقة ، كما ان سفن
الحلفاء كانت تتزود بالوقود اللازم لها من حيفا . كل هذه
الاعتبارات تفسر الغارات الجوية المتكررة للطيران الايطالي
والالماني على المصفاة خلال سنوات الحرب . وفي خلال
حوالي (٢٧) غارة تعرضت لها المصفاة سقط حوالي (١٠٠)
قنبلة داخل منطقة المصفاة كما سقط اضعاف هذا العدد من
القنابل في المناطق المجاورة . وقد سببت غارة قامت بها
قاذفات القنابل الايطالية على المصفاة في ايلول (سبتمبر)
١٩٤٠ اضرارا كبيرة . كما ادت غارة قامت بها طائرات سلاح
الجو الالماني على المصفاة في ربيع عام ١٩٤١ (وكانت هذه
الطائرات تستخدم مطار حلب الذي كان حينذاك تحت سيطرة
حكومة فيشي) الى احتراق ٦٠٠ طن من الكبريت والحاق
اضرار بالغة بالمصفاة مما ادى الى تخفيض انتاجها خلال
البضعة اسابيع التالية . وقد اتخذت بعد ذلك بعض الاجراءات
للتقليل من مخاطر واضرار الغارات الجوية على المصفاة والمرافق
المرتبطة بها – مثل بناء تحصينات من الاسمنت لحماية خطوط
الانابيب ومستودعات تخزين النفط وانشاء الملاجيء
واستخدام ستائر الدخان، وقد ادت هذه الاجراءات بالاضافة
الى كون مرافق المصفاة منتشرة فوق رقعة متسعة من الارض
الى تقليل الاضرار التي تعرضت لها المصفاة نتيجة القصف
الجوي (١٠) . ومنذ الاشهر الاخيرة من عام ١٩٤٥ بدأت ازالة
هذه التحصينات الاضافية والعودة الى الظروف العادية في
تشغيل المصفاة .

وكانت خطط شركة المصافي المتحدة ، صاحبة مصفاة
حيفا ، تهدف الى توسيع طاقة المصفاة بعد انتهاء الحرب

١٠ – Ibid., p. 142.

العالمية الثانية والى انتاج عدد اكبر من المنتجات المكررة .
فقد كانت الشركة تسعى لزيادة طاقة المصفاة من (٤) ملايين
طن سنويا الى (٥ر٧) مليون طن سنويا ، كما كانت تسعى
الى انتاج درجات مختلفة من الاسفلت والى انتاج زيوت
التشحيم . وقد بدأت الشركة بالفعل منذ عام ١٩٤٦ بانشاء
المرافق اللازمة لهذا التوسيع والتنويع في المنتجات وكانت
عمليات انشاء بعض هذه المرافق قد قطعت شوطا هاما في
عام ١٩٤٨ . الا ان قيام الحرب بين العرب واسرائيل جعل
الشركة تضطر الى اتخاذ قرار في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٨
بايقاف اعمال توسيع المصفاة بل بوقف تشغيل المصفاة كلية،
لا سيما بعد ان توقف وصول النفط العراقي عبر خط الانابيب
الى حيفا حين قررت الحكومة العراقية ايقاف شحن النفط
عبر ذلك الخط في شهر نيسان (ابريل) ١٩٤٨ .

وخلاصة القول بالنسبة للوضع البترولي في فلسطين
قبل قيام اسرائيل ان اكتشاف البترول بكميات تجارية لم يتم
التوصل اليه رغم منح عدد غير قليل من رخص التنقيب الا ان
اقتصاد البلاد تأثر بشكل واضح من انشاء وتشغيل خط
انابيب البترول الذي كان يحمل البترول العراقي عبر فلسطين
الى حيفا كما تأثرت البلاد ايضا من قيام مصفاة البترول في
حيفا ومرافق شحن البترول فيها . غير ان الفوائد التي
جناها الاقتصاد الفلسطيني من هذه المرافق البترولية كانت
بكل تأكيد اقل كثيرا مما ينبغي نظرا لوجود الانتداب البريطاني
على فلسطين وكون المرافق البترولية المذكورة ملكا لشركات
بريطانية وقد ادت وحدة المصالح هذه بين شركات النفط
والحكومة البريطانية الى تساهل حكومة الانتداب مع الشركات
البريطانية الى حد بعيد واعفائها من الضرائب والرسوم كما
بيّنا وذلك على حساب فلسطين وشعبها .

الفصل الثالث

عمليات التنقيب عن البترول وانتاجه في اسرائيل

عندما قامت اسرائيل عام ١٩٤٨ لم يكن قد تحقق اكتشاف البترول بكميات تجارية في فلسطين سواء في الاجزاء المحتلة منها او في الاجزاء الاخرى . الا اننا قد ذكرنا بأن حكومة الانتداب كانت قد منحت مجموعة من رخص التنقيب التي كانت ما تزال قائمة عند نشوء اسرائيل ، وكانت اهم الشركات التي تحمل هذه الرخص : شركة نفط العراق (.I.P.C) والشركات المتفرعة عنها ثم شركة (.Jordan Exploration Co) . وكانت هذه الشركات قد قامت ببعض اعمال التحري والمسح الجيولوجي وعمليات التنقيب المختلفة في اجزاء كثيرة من فلسطين وحصلت على معلومات جيولوجية مفيدة ، وكانت اعمال بعض هذهالشركات في حقل التنقيب قد وصلت الى مرحلة متقدمة بحيث استطاعت ان تحدد مواقع لحفر الآبار ، وقد قامت شركة نفط العراق بالفعل ، كما سبق ان ذكرنا ، بحفر بئرين في كل من حليقات وكرنب .

وكانت نقطة الانطلاق في سياسة الحكومة الاسرائيلية، في هذا المجال ، هي اعتبار جميع الحقوق البترولية التي كانت حكومة الانتداب قد منحتها باطلة وكأنها لم تكن ، سواء منها رخص التنقيب او غيرها من الحقوق البترولية ، وعدم

الاعتراف بأية حقوق مكتسبة . وكانت تهدف من وراء ذلك الى الحصول من الشركات البترولية على شروط افضل بكثير من السابق وعلى مدفوعات اكبر اذا ما ارادت هذه الشركات مواصلة نشاطها . فاذا لم تقبل الشركات المذكورة بالخضوع للشروط الاسرائيلية الجديدة فان الحكومة الاسرائيليةستقوم باستقدام شركات غربية ، تسيطر عليها المصالح اليهودية ، لتقوم باعمال التنقيب بدل الشركات القديمة وتكون الحكومة قد استفادت ايضا من نتائج التحريات والدراسات وعمليات التنقيب المختلفة التي قامت بها الشركات السابقة .

وفيما يتعلق بشركة نفط العراق ، صاحبة اكبر المصالح البترولية في البلاد ، فان الحكومة الاسرائيلية اشعرتها منذ وقتمبكر بأنها لا تعترف بأية حقوق لها طبقا لرخص التنقيب التي كانت قد حصلت عليها عام ١٩٣١ و ١٩٣٤ من حكومة الانتداب . وبذا فقد اعتبرت رخص التنقيب التي كانت الشركة طبقا لها قد ابتدأت عمليات الحفر في حليقات وكرنب باطلة كما اعتبرت قانون البترول الفلسطيني الصادر عام ١٩٣٩ لاغيا . ويبدو ان شركة نفط العراق نفسها لم تكن متحمسةلمواصلة عمليات التنقيب وذلك نظرا لعدم الاستقرار الذي كان يسود المنطقة وللتكاليف العالية لعمليات التنقيب في اسرائيل ثم لعدم معرفتها بالشروط التي ستفرض عليها لاستثمار البترول الذي قد يكتشف . وعلى ذلك فان شركة نفط العراق لم تواصل عمليات التنقيب بعد قيام اسرائيل .

وفي الوقت نفسه كانت الحكومة الاسرائيلية تبذل جهودا كبيرة لاجتذاب الشركات الغربية ـ لا سيما الشركات الاميركية والاوروبية التي تملكها او تسيطر عليها المصالح اليهودية ـ للقدوم الى اسرائيل والعمل على الكشف عن الامكانات البترولية في البلاد وتطويرها . وقد اظهرت بعض

الشركات السويسرية والكندية والاميركية وشركات تابعة لجنوب افريقيه ـ اظهرت تجاوبا مع الرغبة الاسرائيلية مما حفزها الى ارسال خبرائها الى اسرائيل في الفترة من عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢ للتعرف على شروط العمل ثم انشاء مشاريع مشتركة لهذا الفرض تساهم فيها المصالح الاسرائيلية ـ سواء الحكومية منها او الخاصة ـ جنبا الى جنب مع المصالح الاجنبية . (وكان من بين هذه الشركات التي اظهرت تجاوبا مبكرا :

The United Petroleum Company, The New Continental Oil Co., The Israel Oil Prospecting Company, The Ampal Corporation, The Israel Fuel Corporation, The American-Israel Petroleum Co.)

وكانت هذه الشركات بانتظار صدور قانون البترول الاسرائيلي الجديد والحصول على رخص تنقيب طبقا لاحكامه لمباشرة اعمالها .

صدور قانون البترول الاسرائيلي ـ ١٩٥٢

وفي ٣١ آب (اغسطس) ١٩٥٢ اقر البرلمان الاسرائيلي قانون البترول الجديد الذي تقرر بموجبه الغاء جميع التشريعات والانظمة التي صدرت ايام الانتداب فيما يتعلق بحقل البترول والمعادن . وكان هذا القانون مستندا الى توصيات اثنين من خبراء البترول الاميركيين هما : Max and Douglas Ball .

وقد اعد هذان الخبيران فيما بعد دراسة عن الامكانات البترولية لاسرائيل (١) . وفي مطلع عام ١٩٥٣ صدرت

١ ـ Ball, Max and Ball, Douglas, «Oil Prospect of Israel», **Bulletin of the American Association of Petroleum Geology**, 1953, Vol. 36, No. 10.

اللوائح والتعليمات المكملة لقانون البترول والتي تتناول التنظيم التفصيلي لتطبيق احكامه (٢) .

وقد نص قانون البترول على ان ثروات باطن الارض ملك للدولة وحدها وليس لاصحاب سطح الارض حقوق بالنسبة لما في باطنها من معادن وثروات طبيعية . ونص القانون على ثلاثة انواع من السندات البترولية التي يمكن منحها ، وهي : اذن تحري عام ، ورخصة تنقيب منفردة تجيز لصاحبها وحده مباشرة عمليات التحري الجيولوجي واجراء الحفريات التنقيبية ، ثم امتياز استثمار . ومدة رخصة التنقيب ٣ سنوات يمكن تجديدها لمدد محدودة ، ويلتزم صاحبها بالقيام ضمن مدد قصيرة من حصوله على الرخصة بالعمليات الحقلية واعمال الحفر . وقد حدد الحد الاقصى لمساحة رخصة التنقيب بحيث لا تتجاوز (١٠٠٫٠٠٠) فدان ، ولا يجوز لشخص واحد ان يحصل على اكثر من ثلاثة رخص تنقيب في منطقة بترولية واحدة (حيث قسمت البلاد الى مناطق بترولية متعددة) وكان من تضييق مساحة رخصة التنقيب ووضع حد لعدد رخص التنقيب التي يملكها شخص واحد اشراك اكبر عدد ممكن من الشركات في عمليات التنقيب وخلق التنافس فيما بينها لصالح البلاد .

اما امتياز الاستثمار فيمكن منحه لصاحب الرخصة الذي يكتشف البترول بكميات تجارية . ومدة الامتياز (٣٠) سنة يمكن تمديدها لمدة (٢٠) سنة اخرى . ويلتزم صاحب الامتياز بدفع ريع مقداره ١٢٫٥ ٪ وتخضع ارباح المشروع لضريبة دخل مقدارها ٥٠ ٪ . ولا يجوز ان تزيد

٢ ــ انظر النص الانجليزي الكامل لقانون البترول الاسرائيلي لعام ١٩٥٢ واللوائح المكملة له الصادرة عام ١٩٥٣ في :
Economic News, 1953, Vol. V, pp. 75 - 108.

مساحة الامتياز الواحد عن (٦٥٫٠٠٠) فدان كما لا يجوز منح اكثر من ثلاثة امتيازات لشخص واحد في اقليم بترولي واحد . وكل ذلك بهدف الحيلولة دون احتكار العمليات البترولية في يد شركة واحدة او شركات قليلة واثارة التنافس بين اصحاب الرخص والامتيازات البترولية .

وفي شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٥٢ اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن ملكيتها لحقوق التعدين في « الرف القاري » المواجه لساحل فلسطين في البحر الابيض المتوسط .

عمليات التنقيب

وعلى اثر صدور قانون البترول بدات الشركات التي اشرنا اليها سابقا وكثير غيرها بتقديم طلباتها للحصول على رخص تنقيب وذلك منذ اواخر عام ١٩٥٢ . وقد منحت الحكومة الاسرائيلية عددا كبيرا من هذه الرخص وتبع ذلك نشاط كبير للتنقيب عن البترول في مختلف انحاء البلاد ساهمت فيه شركات من جنسيات مختلفة ولكن تملك معظمها او تسيطر عليها عناصر يهودية ، كما ساهم في هذا النشاط راس المال الاسرائيلي سواء الحكومي منه او الخاص .

وقد انطلقت عمليات التنقيب منذ عام ١٩٥٣ بحماس كبير في اكثر من (١٢) منطقة في نفس الوقت . وكان من ابرز الشركات العاملة في ميدان التنقيب شركة (Israel Oil Prospectors) ، التي تساهم فيها مؤسسات نقابية اسرائيلية الى جانب رؤوس اموال اميركية وسويسرية ، وقد باشرت عمليات التنقيب منفردة في بعض المناطق وبالمشاركة مع شركة اخرى هي لابيدوت Lapidoth في مناطق اخرى . وشركة لابيدوت هذه يساهم فيها راس المال الحكومي

الاسرائيلي الى جانب رأس المال الاميركي . وبالاضافة الى هاتين الشركتين فقد قامت بعمليات التنقيب في النقب شركات يساهم فيها رأس المال الكندي الى جانب رأس المال الاسرائيلي ومن هذه الشركات :

(Tri-Continental Drilling, Pan-Israel Oil,)

(Israel-Mediterranean Petroleum) كما قامت شركة اخرى تملكها ايضا مصالح كندية بالمشاركة مع مصالح اسرائيلية هي شركة (Israel-Continental Oil) بالتنقيب عن البترول قرب طبريه. ومن الشركات الاخرى التي قامت بعمليات تنقيب: (Sharon Oil Company) التي تنتمي بدورها الى شركة (Israel-American Oil Corp.) والشركة الكندية (Yellow Knife Power Company) ، وشركة Palestine (Economic Corp.) وهي شركة اسستها بعض المصالح الاسرائيلية ولكن بمساعدة رأس المال الاميركي. وقد دخلت ميدان التنقيب عام ١٩٥٨ الى جانب هذه الشركات شركة حكومية هي «شركة النفط الوطنية National Oil Company » . ويلاحظ بأن شركات البترول العالمية الكبرى لم تشارك في عمليات التنقيب في اسرائيل والسبب في ذلك هو كونها تملك مصالح بترولية ضخمة في البلاد العربية وخوفها من ان تتأثر مصالحها هذه لو انها اقدمت على العمل في اسرائيل .

وكان اول اكتشاف ادت اليه عمليات التنقيب هذه هو قيام مشروع مشترك من شركتي لابيدوت و (Israel Oil Prospectors) اللتين شكلتا فيما بعد شركة عاملة تحت اسم (Matsada) بالعثور على البترول في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٥٥ في منطقة (حليقات) الى الشمال الشرقي من غزه . وقد عثر على البترول في البئر نفسه التي كانت شركة نفط العراق ،

كما سبق ان بيّنا ، قد حفرته هناك ووصل عمقه عام ١٩٤٨ الى ٣٤٦٥ قدما حين اضطرت الى ايقاف الحفر نظرا لاندلاع الحرب العربية الاسرائيلية . وقد قامت الشركتان المذكورتان بتعميق هذا البئر فعثرتا على البترول من رمال طبقة الكريتاسي الاسفل (Lower Cretoceons sand) على عمق يتراوح بين ٤٠٠٠ – ٤٩٠٠ قدم . وقد غيرت تسمية هذا الحقل من حليقات الى حلتس رقم ١ (Heletz No. 1) والبترول المكتشف هو من كثافة ٣٠٫٥ – ٣١ درجة حسب مواصفات معهد البترول الاميركي (A.P.I.) . ولم تكن الرواسب البترولية المكتشفة كبيرة اذ ان انتاج حقل حلتس (حليقات) بعد خمس سنوات من اكتشافه اي في عام ١٩٦٠ لم يكن يزيد عن ٢٠٠٠ برميل يوميا يأتي من (٢٥) بئرا وتحتاج ثلاثة ارباع هذه الآبار الى استخدام الضخ لاستخراج البترول لان البترول لا يخرج بالانسياب الطبيعي كما هو الحال مثلا في حقول البترول المنتجة في الخليج العربي . واستخدام عملية الضخ من شأنه بالطبع ان يزيد من تكاليف الانتاج . وفي شهر ايار (مايو) ١٩٦٠ ارتفعت الآمال بزيادة انتاج الحقل نتيجة حفر بئر حلتس رقم ٢٥ الذي كشف عن وجود طبقة جيرية حاملة للبترول . الا انه تبين فيما بعد ان هذه الآمال مبالغ فيها .

غير انه على اثر اكتشاف حقل حلتس ، الذي رغم ان طاقاته محدودة فانه قد اصبح يؤمن فيما بعد حوالي ١٠ ٪ من حاجات اسرائيل للبترول ، فقد تضاعف النشاط التنقيبي وقامت الشركات المشار اليها اعلاه بعمليات واسعة للمسح الجيوفيزيائي والحفر . وقد بوشرت عمليات الحفر بالقرب من حيفا ، وفي صحراء النقب الى الجنوب من بئر السبع (في المنطقة التي كانت شركة نفط العراق قد حفرت فيها بئر

« كرنب » الواقع على بعد حوالي ٥٠ ميلا الى الجنوب الشرقي من غزه) ، وكذلك في المناطق القريبة من غزه . وفي اوائل عام ١٩٦٠ اقرت الشركتان العاملتان في حقل حلتس برنامجا لصرف (٣) ملايين جنيه استرليني خلال عامين على عمليات حفر ، الهدف منها تطوير حقل حلتس ، كما ان شركة النفط الوطنية الحكومية كانت تسعى بكافة الوسائل لتأمين رأس المال اللازم لعملياتها وذلك عن طريق اصدار السندات وتلقي المساعدات المالية من المصالح اليهودية في العالم . على انه ، باستثناء اكتشاف محدود في برور ـ حايل (Bror-Hayil) بالقرب من حلتس عام ١٩٥٧ ، فانه لم يتحقق اي اكتشاف هام الى جانب حقل حلتس ، وان يكن من المؤكد ان هنالك رواسب بترولية اخرى قد يتحقق اكتشافها ولكنها ليست هامة ومن المحتمل ان تكون كمياتها محدودة . ومنذ اواسط عام ١٩٥٨ لوحظ بأن الحماس الذي اندلع في عام ١٩٥٣ ثم بعد عام ١٩٥٥ عند اكتشاف حقل حلتس ـ قد بدأ يفتر بالتدريج ولم تعد كثير من الشركات حاملة رخصة التنقيب راغبة في صرف مزيد من الاستثمارات وبدأ بعضها بالتنازل عن رخصه التنقيبية والانسحاب .

على انه اذا لم توفق الشركات ، في تلك الفترة ، الى اكتشاف اي حقل بترولي ذي اهمية تذكر بعد حقل حلتس ، فقد تحقق اكتشاف حقل للغاز الطبيعي يمثل بعض الاهمية. ففي اوائل عام ١٩٥٩ عثرت شركة Naptha Israel Petroleum (والتي هي كمعظم الشركات التي عملت في حقل البترول في اسرائيل ذات رأسمال مختلط اسرائيلي ـ اجنبي) على الغاز الطبيعي في بئر زوهار Zohar في النقب على بعد حوالي (٣٥) ميلا الى الجنوب الشرقي من بئر السبع . وقد نشطت الشركة في تطوير الحقل المكتشف بحفر مزيد من الآبار ومن

بين هذه الآبار بئر كدود Kidod ، على بعد خمسة اميال من زوهار ، وقد بلغت طاقته الانتاجية حوالي (٧) ملايين قدم مكعب من الغاز في اليوم وقد قدر احتياطي حقل زوهار بحوالي (٥٠٠٠) مليون قدم مكعب من الغاز . وقد تقرر في اوائل عام ١٩٦٠ مد خط انابيب قطره (٦) بوصات لنقل الغاز مسافة (٢٠) ميلا من حقل زوهار الى معامل بوتاس البحر الميت في سدوم .

وللتدليل على مدى اتساع عمليات التنقيب التي تمت في فلسطين المحتلة بعد صدور قانون البترول عام ١٩٥٢ نذكر بأن مقدار الاموال التي صرفت على عمليات التنقيب من عام ١٩٥٣ الى اواخر عام ١٩٦٢ تقدر بحوالي (٩٢) مليون جنيه اسرائيلي ، وقد بلغ مجموع عدد الآبار التي حفرت في تلك الفترة (١٥١) بئرا ، فيها (٦٥) بئرا تجريبية والباقي آبار انتاج . وبالاضافة الى ذلك فقد حفرت بضع مئات من الثقوب التي تهدف الى التعرف على طبقات الارض والتراكيب الجيولوجية .

ورغم ذلك فقد رأت الحكومة الاسرائيلية ان عمليات التنقيب هذه غير كافية وانه لا بد من تشجيع الاقدام على عمليات اخرى ، ومن اجل هذا الغرض عمدت عام ١٩٦٣ الى تعديل قانون البترول (الصادر عام ١٩٥٢) . وكانت تهدف من وراء ذلك الى ما يلي : (١) توسيع نطاق عمليات التنقيب في المناطق التي اختارتها الشركات . (٢) عدم تشجيع الشركات على الاحتفاظ بمساحات تزيد عما يعتبر ضروريا . (٣) تشجيع زيادة الاستثمار في عمليات البترول عن طريق منح اذن استطلاعي يسمح بمباشرة عمليات التحري التمهيدية مع اعطاء صاحبه حق الاولوية في الحصول على رخصة تنقيب انفرادية في المنطقة المشمولة بالاذن الاستطلاعي او اجزاء

منها . (٤) تخفيف الالتزام الذي كان ينص عليه القانون
بالحفر المبكر والذي كان من شأنه ان يؤدي الى اضطرار حامل
الرخصة الى الحفر غير المجدي في مواقع تحددت على عجل .

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف نفسها اصدرت الحكومة
لائحة تقرر بموجبها منح مقاولي الحفر اعفاء من الرسوم
الجمركية على المعدات التي تستورد من اجل عمليات الحفر .
وكان الاعفاء من قبل مقصورا على الشركات التي تحمل حقوقا
بترولية ، وحيث ان مقاولي الحفر يعملون في العادة بموجب
عقد لحساب شركة بترولية ولا يحملون رخصة او امتيازا
بتروليا فلم يكونوا يتمتعون بمثل ذلك الاعفاء . فحتى تشجع
اعمال الحفر اقدمت الحكومة على منح مقاولي الحفر هذا
الاعفاء الجديد .

وقد واصلت بعض الشركات نشاطها لاكتشاف مزيد
من البترول . وكان على رأس هذه الشركات الشركتان اللتان
حققتا اكتشاف حقل حلتس اذ ان نجاحهما في تحقيق هذا
الاكتشاف شجعهما على بذل مزيد من الجهود . وقد تركز
جزء كبير من جهد هاتين الشركتين على الاسراع في تطوير
حقل حلتس وحفر مزيد من الآبار فيه ، وقد اصبح هذا
الحقل ، مع حقل برور ـ حايل الصغير المجاور ، ينتج في عام
١٩٥٩ حوالي ١٤٥٫٠٠٠ طن من البترول (وكان احتياطيه
يقدر بحوالي ٥ ملايين طن) . وفي عام ١٩٦٠ ادى حفر
البئرين رقم ٢٥ و ٢٦ في حقل حلتس نفسه الى زيادة
الاحتياطي المكتشف والى زيادة في الطاقة الانتاجية للحقل ،
واصبحت اسرائيل في ذلك العام تنتج من البترول ما يقارب
١٠ ٪ من احتياجاتها البترولية التي كانت تبلغ حينذاك حوالي
(١٫٩) مليون طن . وفي اواخر عام ١٩٦٠ تمكنت الشركتان
اللتان تتوليان تطوير حقل حلتس ـ برور الى العثور على

كميات صغيرة من البترول في بئر نقبة Negba على بعد
حوالي (٣) اميال من حقل حلتس ، وفي ربيع عام ١٩٦٢
كشف بئر حلتس رقم ٢٨ عن وجود مزيد من البترول والغاز .

وفي اواخر عام ١٩٦٢ تمكنت شركة لابيدوت من
اكتشاف البترول بكميات متواضعة في حقل كوخاف
Kokhav ، الى الشمال قليلا من حلتس ، وواصلت عمليات
الحفر هناك حيث جاءت معظم الآبار منتجة ، بحيث مثل هذا
الحقل اضافة ولو محدودة الى احتياطي اسرائيل من البترول ،
واعتبر اكتشاف هذا الحقل افضل اكتشاف بعد حقل حلتس .
وقد عمدت الشركة المنتجة الى استخراج البترول من بعض
آبار كوخاف من اكثر من طبقة في نفس الوقت
Multiple completion فادى ذلك الى بلوغ الانتاج الكلي
للبترول في اسرائيل عام ١٩٦٥ الى حوالي ٢٠١٫٠٠٠ طن
(في مقابل ١٣٤٫٠٠٠ طن في كل من عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ،
و ١٥١٫٠٠٠ طن في عام ١٩٦٣ و ١٩٨٫٠٠٠ طن في عام
١٩٦٤) وذلك من ٢٢ بئرا منتجة في حلتس ـ برور و (١١)
بئرا في كوخاف . وقد تقرر في عام ١٩٦٤ استخدام الوسائل
الاصطناعية المساعدة (Secondary recovery methods)
بالنسبة لكثير من الآبار وذلك للمحافظة على الضغط الطبيعي
في المكامن او زيادته ، مثل عمليات حقن الغاز والماء ، من اجل
زيادة كميات البترول المكن استخراجها . وفي هذه السنة
الاخيرة توصلت شركة تساهم فيها شركة النفط الوطنية
الحكومية الى تحقيق اكتشاف جديد ذي اهمية محدودة في
نيرعام Nir-Am حيث حفرت بعد ذلك مجموعة من آبار
التطوير . وفي عام ١٩٦٥ انخفض الانتاج في حقل برور
من ٢٦٠٠ برميل يوميا الى ١٩٩٥ برميل يوميا الا ان هذا
الانخفاض تم تعويضه بزيادة انتاج حقل كوخاف من ١١٠٠

برميل يوميا الى ١٨٥٥ برميل يوميا .

وقد بقيت عمليات التنقيب والمسح والحفر التجريبي تجري بشكل شبه متواصل في جميع ارجاء البلاد وكذلك في المناطق المغمورة المواجهة لساحل فلسطين في البحر الابيض المتوسط : واذا اخذنا سنة ١٩٦٣ – ١٩٦٤ كنموذج لهذا النشاط لتبين لنا ان العمليات التنقيبية تتمثل في القيام ببرامج للمسح السيزمي في كل من المنطقة المغمورة ومختلف ارجاء المنطقة اليابسة ، والقيام بحفر ما لا يقل عن (١٢) بئرا تجريبية في شمال صحراء النقب ووسطها وفي السهل الساحلي . وقد كان مجموع الاقدام المحفورة عام ١٩٦٤ حوالي (١٣٥ر٦٩٧) قدما اي بزيادة ٤٠ ٪ عما حفر عام ١٩٦٣ (حيث حفر حوالي ٩٦ر٣٧٧ قدما) ، وبلغ مجموع الاقدام المحفورة عام ١٩٦٥ ، ما بين آبار تنقيبية وآبار تطويرية حوالي (١٥٢ر٩٤٩) قدما. وفي هذا العام –١٩٦٥– نفسه قامت شركة اميركية – اسرائيلية بعمليات المسح السيزمي في المنطقة الواقعة الى الجنوب من البحر الميت . وفي عام ١٩٦٦ تم اجراء عمليات مسح جيوفيزيائي واسعة شملت اعمال المسح السيزمي ومسح الجاذبية ، كما تم اجراء مسح مغناطيسي جوي aeromagnetic survey للبلاد باكملها وكذلك لشريط من المنطقة المغمورة في البحر الابيض المتوسط عرضه عشرين ميلا . وكانت برامج عام ١٩٦٧ تشمل اجراء مزيد من عمليات المسح الجيوفيزيائي المركزة بكافة انواعها على مجموع مساحة الرف القاري المواجه لشواطىء فلسطين.

ولم تهمل اسرائيل عمليات البحث عن الامكانات البترولية في الرف القاري المواجه لساحل فلسطين على البحر الابيض المتوسط : وقد سبق ان رأينا كيف انها منذ عام ١٩٥٢ قد بادرت الى اعلان ادعائها بحقوق التعدين في «الرف القاري» .

وفي عام ١٩٦٢ منحت اول رخصة للتنقيب في المناطق المغمورة وذلك للشركة الكندية بتروكانا Petrocana وهي شركة متفرعة عن شركة سانكانا Sancana . وقد قامت هذه الشركة بعمل مسح جيوفيزيائي للمناطق المغمورة . ثم تلتها بعد فترة وجيزة عمليات اخرى من المسح الجيوفيزيائي قامت بها شركة Asher Oil Company الاميركية (المسجلة في ولاية ديلاور) وذلك في المنطقة المغمورة المواجهة لحيفا . على ان الآبار التي حفرت في المنطقة المغمورة على اثر عمليات المسح هذه قد جاءت كلها جافة . وفي اوائل عام ١٩٦٦ انضمت الى شركة بتروكانا الكندية وتشاركت معها في امتيازها شركة اميركية هي شركة Livingstone Oil التي اتفق معها على ان تقوم بحفر آبار في المنطقة المغمورة . وفي اواخر عام ١٩٦٦ جاءت الى البلاد شركة اخرى من الشركات الاميركية المستغلة ، وهي شركة نفط بلكو Belco ، التي حصلت على امتيازات بحرية بالقرب من قيساريه وحيفا وعلى مناطق برية في النقب .

وقد ادت كميات الغاز الطبيعي التي تم اكتشافها الى دعم اهمية الرواسب البترولية المكتشفة كمصدر محلي من مصادر الطاقة . فلقد سبق ان ذكرنا بأنه تم اكتشاف الغاز في حقل زوهار وكذلك في كدود في صحراء النقب وعملت الترتيبات اللازمة لنقل هذا الغاز الى المناطق الصناعية كما بينا . وقد قامت شركة Naptha Corporation منذ عام ١٩٦٠ بحفر مزيد من آبار الغاز في منطقة دايه Daya ، على بعد حوالى ١٢ ميلا من زوهار، كما قامت شركة Israeli-American Oil Coorporation بحفر بعض آبار الغاز جنوب تل ابيب . وفي اواخر عام ١٩٦١ تم اكتشاف كميات محدودة من الغاز في منطقة كناعيم Kana'im ، الى الشمال الشرقي من زوهار . وقد تقرر نقل هذا الغاز كذلك بخطوط الانابيب الى المناطق

الصناعية في النقب .

ويرى بعض الخبراء على ضوء هذا النشاط الواسع في مجال التنقيب انه من المحتمل ان يتم اكتشاف كميات جديدة من البترول والغاز ولكن من شبه المؤكد انها لن تكون كميات كبيرة وان تكن كافية لتبرير نفقات التنقيب الباهظة[٣] . وعمليات التنقيب ما تزال مستمرة ، وان تكن قد تعطلت مؤقتا على اثر عمليات عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ اذ رغم ان كثيرين من اصحاب رخص التنقيب قد انسحبوا الا ان هنالك عددا كافيا منهم ما يزال في ميدان العمل يدعمه رأسمال كاف سواء من مصادر اجنبية او محلية . على انه من الملاحظ كما سبق ان بيّنا بأن شركات البترول العالمية لم تساهم في عمليات التنقيب عن البترول في اسرائيل وذلك خوفا على مصالحها البترولية الهامة في البلدان العربية المنتجة للبترول كما ان من الملاحظ كذلك ان عدد اصحاب رخص التنقيب لم يزد زيادة ملموسة كما كان متوقعا على اثر التغييرات التي ادخلت على قانون البترول الاسرائيلي عام ١٩٦٣ والتي كانت تهدف كما بيّنا الى جذب مزيد من رؤوس الاموال وعدد اكبر من الراغبين في المساهمة في عمليات التنقيب عن البترول في اسرائيل .

ولا بد من الاشارة هنا الى الوسائل الكثيرة التي تعمد اليها الحكومة الاسرائيلية لتشجيع اعمال التنقيب في البلاد . فبالاضافة الى مساعيها المعروفة لاجتذاب رؤوس الاموال اليهودية من جميع انحاء العالم للاستثمار في اسرائيل بمبالغ كبيرة في مشاريع من كل نوع ومن بينها عمليات التنقيب عن البترول ، يمكن ان نشير هنا الى قيام الحكومة عام ١٩٦٤ بتأسيس معهد البحوث الجيولوجية والجيوفيزيائية بعد ان

٣ — Longrigg, Stephen H., op. cit., p. 450.

جهزته بكافة الوسائل والادوات الفنية اللازمة . وغاية هذا المعهد القيام بالابحاث الفنية والدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية وتقديم النتائج بدون مقابل لكل من يبغي الاستفادة من هذه المعلومات .

كما انها تلجأ الى تشجيع شركات البترول المحلية سواء العاملة في حقل التنقيب او في النشاطات البترولية الاخرى وتقديم التسهيلات اللازمة لتقوية رأسمالها اما عن طريق القروض او عن طريق طرح اسهم جديدة . وقد قامت شركة باز للتوظيف المالي Paz Investment Co. وهي فرع لشركة باز لتوزيع البترول Paz Oil Distributing Co. (التي اشترت مصالح شركة شل في اسرائيل بعد عدوان السويس ، كما سنبيّن) — قامت هذه الشركة في اواخر عام ١٩٦٣ بطرح اسهم جديدة للجمهور بقيمة ٥ ملايين ليرة اسرائيلية . (وقد قامت شركة باز للتوظيف المالي بتوظيفات في صناعات بتروكيميائية وفي خط انابيب النفط بين حيفا وايلات وفي صناعة زيوت التشحيم وفي شركة خدمات الغاز في اسرائيل). وتلجأ الحكومة كذلك الى تشجيع دمج الشركات البترولية المحلية لتقوية امكاناتها المالية ، فقد سهلت حصول اتفاق مالي بين شركة نفتا Naptha وشركة كبرى اخرى من شركات التوزيع هي شركة « دلك » Delek .

انتاج اسرائيل من البترول والحقول المنتجة

اكتشف البترول في اسرائيل لاول مرة في حقل حلتس (حليقات) عام ١٩٥٥ ، كما سبق ان ذكرنا . وكان انتاجه حينذاك ضئيلا جدا اذ انه لم يزد في عام ١٩٥٥ عن معدل ١٦٦ برميلا يوميا (حوالي ٨٣٠٠ طن سنويا). ونتيجة التطوير المتواصل لهذا الحقل واكتشاف الحقول الاخرى الصغيرة التي

سبق ان اشرنا اليها تزايد انتاج اسرائيل من البترول عاما بعد عام وانما بنسب بطيئة وبقي انتاجا محدودا (يقل عن ١٠٪ من الاحتياجات البترولية للبلاد) حتى عندما بلغ حده الاقصى . فقد بلغ الانتاج ٤٣٨ برميلا يوميا (٢١ر٩٠٠ طن سنويا) عام ١٩٥٦ ثم ارتفع في عام ١٩٥٧ الى ١٠٩٦ برميلا يوميا (٥٤ر٨٠٠ طن سنويا) . وفي عام ١٩٥٨ وصل الانتاج الى معدل ١٤٦٢ برميلا يوميا (حوالى ٧٣ر١٠٠ طن سنويا) . ثم قفز في عام ١٩٥٩ الى ٢٥٥٠ برميلا يوميا (١٢٧ر٥٠٠ طن سنويا) . وفي السنوات الثلاث التالية لم يزد الا بنسبة ضئيلة : فقد بلغ ٢٥٧٨ برميلا يوميا (١٢٨ر٩٠٠ طن سنويا) عام ١٩٦٠ ، وكان معدله ٢٧٠٢ برميلا يوميا (١٣٥ر١٠٠ طن سنويا) عام ١٩٦١ ، ثم انخفض قليلا عام ١٩٦٢ الى ٢٦٧٧ برميلا يوميا (١٣٣ر٨٥٠ طنا سنويا) . وفي عام ١٩٦٣ ارتفع الى ٣٠٠٦ براميل يوميا (١٥٠ر٣٠٠ طن سنويا) ، ثم ارتفع الى ٣٩٢٠ برميلا يوميا (١٩٦ر٠٠٠ طن سنويا) عام ١٩٦٤ . وازداد الانتاج بنسبة بسيطة عام ١٩٦٥ حيث بلغ ٤٠٢٠ برميلا يوميا (٢٠١ر٠٠٠ طن سنويا) . وفي عام ١٩٦٦ هبط الانتاج بنسبة ٧ ٪ الى حوالي ٣٧٤٠ برميلا يوميا (١٨٧ر٠٠٠ طن سنويا) ، ثم هبط مرة ثانية عام ١٩٦٧ الى حوالي ٢٧٠٨ براميل يوميا (١٣٥ر٤٠٠ طن سنويا) (٤) . والجدول رقم (١) يبين انتاج اسرائيل من البترول في الفترة ما بين ١٩٥٥ الى ١٩٦٧ .

والى جانب انتاج النفط فقد ذكرنا بأنه تم اكتشاف بعض حقول الغاز الطبيعي وجاء انتاجها دعما جزئيا لانتاج النفط كمصدر محلي للطاقة . ففي عام ١٩٦٦ كان مجموع

٤ — Petroleum Press Service, March 1967 and March 1968.

انتاج الغاز من مختلف الحقول حوالى ٣٠٠٠ مليون قدم مكعب وكانت هذه الكميات ترسل الى المراكز الصناعية في سدوم واورون وديمونه .

جدول رقم (١)

الانتاج المحلي من النفط الخام

١٩٥٥ — ١٩٦٧

السنة	الانتاج بآلاف الاطنان يوميا	الانتاج بالبراميل يوميا
١٩٥٥	٨ر٣	١٦٦
١٩٥٦	٢١ر٩	٤٣٨
١٩٥٧	٥٤ر٨	١٠٩٦
١٩٥٨	٧٣ر١	١٤٦٢
١٩٥٩	١٢٧ر٥	٢٥٥٠
١٩٦٠	١٢٨ر٩	٢٥٧٨
١٩٦١	١٣٥ر١	٢٧٠٧
١٩٦٢	١٣٣ر٨	٢٦٧٧
١٩٦٣	١٥٠ر٣	٣٠٠٦
١٩٦٤	١٩٦ر٠	٣٩٢٠
١٩٦٥	٢٠١ر٠	٤٠٢٠
١٩٦٦	١٨٧ر٠	٣٧٤٠
١٩٦٧	١٣٥ر٤	٢٧٠٨

المصادر : Longrigg, Oil in the Middle East, 1967.
Barrows, International Petroleum Industry : Middle East. Petroleum Press Service, March 1967 & March 1968.

واهم الحقول المنتجة للنفط هي الآتية :

(١) حقل حلتس ـ برور HELETZ-BRUR

هذا الحقل هو اهم واكبر الحقول البترولية في فلسطين المحتلة . وقد جرى اكتشافه عام ١٩٥٥ في المكان الذي كانت شركة نفط العراق قد حفرت فيه بئر حليقات عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ، كما سبق ان ذكرنا . ومتوسط عمق الآبار في هذا الحقل في حدود (٥٩٧١) قدما . ولغاية ١٩٦٤ كان قد تم حفر (٥٦) بئرا في هذا الحقل منها (٣٠) بئرا منتجة ، اربعة منها فقط يتدفق البترول منها بصورة طبيعية . وكان ضغط الطبقة البترولية حينئذ بين ١٣٠٠ الى ١٤٠٠ ليبرة على الانش المربع . اما باقي الآبار فكانت تحتاج الى ضخ لاستخراج البترول منها . وفي اواخر عام ١٩٦٦ بقي من الآبار المنتجة (٢١) بئرا فقط يستخرج البترول منها كلها بواسطة الضخ وذلك بمعدل (٩٠) برميلا في اليوم الواحد من كل بئر ، اي ان معدل انتاج الحقل اليومي كان (١٩٨٦) برميلا من بترول كثافته ٣ر٣٠ درجة اي.بي.آي (اي حسب مواصفات معهد البترول الاميركي) .

ويقدر الاحتياطي المخزون القابل للانتاج في هذا الحقل بحوالي (١٦) مليون برميل **يمكن استخراج نحو (٨ر١٤)** مليون برميل حتى عام ١٩٨٢ والباقي في السنوات التسع الباقية وينتهي عمر الحقل في عام ١٩٩١ عندما تبلغ نسبة الماء ٩٥ ٪ مع النفط المستخرج .

وتشكل الطبقة الخازنة للنفط في هذا الحقل من صخور رملية يتوسطها قسم دولوميتي تبلغ سماكته نحو (١٠) امتار **ويرجع عمرها الى العصر الكريتاسي الاسفل . وتقع هذه الطبقة الخازنة مباشرة فوق عدم التطابق بين عصر الجوراسي والكريتاسي .**

مقطع للطبقات المنتجة في حقول برور ـ حلتس ـ كوخاف

Chart of Producing Zones in the Brur-Heletz-Kohav Fields

العمق
DEPTH

1550 — 1560 — 1570 — 1580 — 1590 — 1600 — 1610 — 1620 — 1630 — 1640 — 1650 — 1660 — 1670 — 1680

LOWER CRETACEOUS — الكريتاسي الاسفل

JURASSIC — الجوراسي

LC-11 LIMESTONE
OIL DISCOVERY OCTOBER 1962
WELL KOKHAV No. 13

حجر كلسي (جيري)
جرى اكتشاف البترول فيه عام ١٩٦٢
في بئر كوخاف رقم ١٣

HELETZ SANDS ZONE
OIL DISCOVERY SEPTEMBER 1955
WELL HELETZ No. 1

احجار رملية تعرف برمال حلتس
اكتشف البترول فيه عام ١٩٥٥
في بئر حلتس رقم ١

DOLOMITE ZONE
OIL DISCOVERY FEBRUARY 1963
WELL KOKHAV No. 5

دولوميت
اكتشف البترول فيه عام ١٩٦٣
في بئر كوخاف رقم ٥

LC-13-A SAND
OIL DISCOVERY OCTOBER 1963
WELL KOKHAV No. 13

رمل غير متماسك
اكتشف البترول فيه عام ١٩٦٣
في بئر كوخاف رقم ١٣

KOKHAV SANDS ZONE
OIL DISCOVERY SEPTEMBER 1962
WELL KOKHAV No. 1

رمال كوخاف
اكتشف البترول فيها عام ١٩٦٢
في بئر كوخاف رقم ١

unconformity

عدم تطابق

JURASSIC LIMESSTONE ZONE
OIL DISCOVERY AUGUST 1963
WELL KOKHAV No. 10

حجر كلسي (جيري) جوراسي
اكتشف البترول فيه عام ١٩٦٣
في بئر كوخاف رقم ١٠

(٢) مكمن كوخاف KOCHAV POOL

تم اكتشاف البترول في هذا المكمن عام ١٩٦٢ عندما جرى حفر البئر رقم ٢٨ في شمال حقل حلتس لاختبار امتداده . وقد عثر على البترول في رمال حلتس وفي الدولوميت الذيڤليه وفي رمال كوخاف التي تقع تحت اسفل رمال حلتس بنحو (٢٥٠) قدما . وفي عام ١٩٦٤ كان مجموع انتاج الحقل حوالي (١٩٢٣) برميلا في اليوم وكثافة النفط فيه ٣ر٣٠ درجة اي.بي.آي .

(٣) حقل نيرعام NIR-AM

على بعد (٦) اميال جنوب بئر حلتس رقم (١) اكتشف البترول في بئر نيرعام في عام ١٩٦٤ في طبقة كلسية (جيرية) يرجع عمرها الى عصر الجوراسي على عمق (٦٤٠٠) قدم . وقد انتج البئر بواسطة الضخ بمعدل (٢٠) برميلا في اليوم عام ١٩٦٥ .

اما اهم الحقول المنتجة للغاز الطبيعي فهي :

(١) حقل زوهار — كيدود ZOHAR-KIDOD

لم يجر حفر آبار تطويرية في هذا الحقل في المدة الاخيرة بعد عام ١٩٦٢ . وبقي انتاجه ضعيفا بسبب الاستهلاك المحدود للمعامل المتصلة بهذا الحقل بواسطة خطوط الانابيب . وقد بلغ مجموع انتاجه لغاية ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ حوالي ١٨٢٧ مليون قدم مكعب بمعدل ٢ر٢ مليون قدم مكعب في اليوم . وقد قدر احتياطي هذا الحقل في البداية بحوالي (٥) آلاف مليون قدم مكعب من الغاز ، الا ان التقديرات الاخيرة رفعت مقدار الاحتياطي الى حوالي (٤٠) الف مليون

قدم مكعب (٥) .

(٢) حقل هارهاكانيم HAR-HAKANAIM

اكتشف هذا الحقل في عام ١٩٦١ وتوقف الحفر بعد البئر الثاني عام ١٩٦٢ . وبقي الحقل الى عام ١٩٦٥ بدون انتاج بانتظار طلب للغاز بكمية اكبر من المعامل المجاورة . ويقدر الاحتياطي المخزون القابل للانتاج على اساس هذين البئرين بحوالي (١٠) آلاف مليون قدم مكعب (١٠ بليون قدم مكعب) من الغاز .

وقد ذكرت وزارة التنمية الاسرائيلية في عام ١٩٦٣ بانها وضعت خطة تستثمر بموجبها (٧٠) مليون ليرة اسرائيلية لتطوير حقلي زوهار وهارهاكانيم على اساس استعمال الغاز في معامل الاسمدة الموجودة في منطقة عرض وأورون Oron في شمال النقب .

احتياطي البترول في فلسطين المحتلة واحتمالات المستقبل

تقدر بعض المصادر (٦) احتياطي البترول الثابت وجوده والقابل للاستخراج بالوسائل الفنية المتوافرة حاليا بحوالي (٣٠) مليون برميل او حوالي (٤) ملايين طن .

اما لونفرغ فيذكر بأن احتياطي اسرائيل يقدر بخمسة ملايين طن (٧) . وتذكر الموسوعة البترولية International Petroleum Encyclopedia, 1967 بان احتياطي البترول الثابت

٥ — Barrows, Gordon, «Middle East : Israel», **International Petroleum Industry,** International Petroleum Industries Inc., (New York, 1965), p. 34.

٦ — **World Petroleum Report, 1967.**

٧ — Longrigg, Stephen H., op. cit., p. 449.

وجوده في اسرائيل لا يزيد عن ٩ر١ مليون طن، وتقدر احتياطي الغاز بحوالي ٣ بلايين متر مكعب .

ويذكر مرجع آخر بأن احتياطي البترول الممكن استخراجه من حقل حلتس ، وهو اهم الحقول كما ذكرنا ، كان يقدر في اوائل عام ١٩٦٤ بحوالي (٣٥ر١٩) مليون برميل او حوالي (٧ر٢) مليون طن . اما احتياطي الغاز فيذكر هذا المرجع بأن بعض الجيولوجيين يقدرونه بحوالي (١٠٠) بليون قدم مكعب . وعلى اساس القيمة الحرارية لهذا الغاز فان الاحتياطي الثابت منه في حقول زوهار – كيدود وهارهاكانيم يعادل ما بين ١٥ – ١٦ مليون برميل من النفط او حوالي (٢) مليون طن [٨] .

وعلى ذلك فان اكثر المصادر تفاؤلا لا تقدر الاحتياطي الثابت وجوده باكثر من (٥) ملايين طن . وهذا الاحتياطي يبدو بالطبع محدودا للغاية اذا ما لاحظنا بان استهلاك اسرائيل من البترول كان في عام ١٩٦٧ حوالي (٣ر٣) مليون طن .

ومن ناحية اخرى فان معدل انتاج الابار ضئيل جدا لاسيما اذا ما قورن بآبار الشرق العربي ، فبينما يتعدى انتاج الآبار في منطقة الخليج العربي بضعة آلاف من البراميل في اليوم فان انتاج البئر في اسرائيل من الطبقة التي يرجع عمرها الى العصر الكريتاسي في حدود (٩٠) برميلا في اليوم وانتاج البئر من طبقة الجوراسي يبلغ نحو (٢٠) برميلا في اليوم . هذا مع العلم بان الغالبية العظمى من الآبار المنتجة تحتاج الى مضخات لاستثمارها . فاذا ما اضفنا ذلك الى ضآلة انتاج الآبار تصبح كلفة انتاج البرميل الواحد في اسرائيل عالية جدا ولا مجال للمقارنة بينها وبين كلفة انتاج البترول العربي .

٨ – Barrows, op. cit., p. 33.

واذا رجعنا الى الطبقات المنتجة نرى ان سماكتها ضئيلة ، كما يتضح من المقطع رقم ١ . كما ان رقعة الحقول المنتجة ضيقة ونسبة عدد الآبار المنتجة الى الآبار الاستكشافية الجافة نسبة ضعيفة جدا مما يجعل كلفة التنقيب عن البترول مرتفعة جدا والاقدام على التنقيب مغامرة خطرة . وينتج البترول حاليا من طبقتين : الاولى يرجع عمرها الى العصر الكريتاسي الاسفل والثانية الى العصر الجوراسي .

ولكن ما هو مدى احتمالات اكتشاف البترول في المستقبل طالما ان عمليات التنقيب ما تزال جارية ؟

يذكر خبير اميركي هو الدكتور لويس ويكس Lewis Weeks الذي كان قد اجرى دراسة مستفيضة لمشكلة البترول في اسرائيل بناء على طلب من الحكومة الاسرائيلية – يذكر في تقرير اعده في شهر ايار (مايو) ١٩٦٢ بان الامكانات البترولية في اسرائيل او مجموع المخزون الذي من الممكن اكتشافه بمواصلة عمليات التنقيب قد يصل الى (٢) بليون برميل كحد اقصى والى (٥٠٠) مليون برميل كحد ادنى ، وذلك باستثناء احتمالات الغاز الطبيعي التي يمكن تقديرها بحوالي ٥٠٪ من الامكانات البترولية . وهذه التقديرات تمثل في نظر الخبير المذكور كافة احتمالات العثور على البترول في فلسطين المحتلة ضمن حدود هدنة ١٩٤٩ (والتي تقدر مساحتها بحوالي ٠٠٠ر٢٠ كيلومتر مربع) مضافا اليها حوالي (٢٠٠٠) كيلومتر مربع من المناطق البحرية التي تمثل المياه الاقليمية . ويرى هذا الخبير بان عملية الكشف عن هذا البترول ستستغرق بضع سنوات اخرى الا ان انتاج اسرائيل يمكن ان يصل بعدها الى حوالي ٠٠٠ر٢٥ برميل يوميا (او حوالي ١/٤ ١ مليون طن سنويا) .

ويبدو لنا ان هذه التقديرات مبالغ فيها كثيرا . ولا شك

ان مواصلة اعمال التنقيب قد تنجلي عن اكتشافات جديدة ولكن ليس من المتوقع ان يزيد انتاج اسرائيل تبعا لذلك في المستقبل المنظور الى اكثر من ضعف انتاجها الحالي . وقد تكون افضل المناطق التي يؤمل وجود البترول فيها من حيث التكوين الجيولوجي والتراكيب البترولية هي : (١) السهل الساحلي ومياهه المغمورة وخاصة النصف الجنوبي من الساحل الذي يتضمن منطقة غزه. (٢) يمكن التطلع الى منطقة الانهدام في وادي الاردن والبحر الميت للبحث عن مكامن بترولية مشتركة مع فوالق ، او عن القبب الملحية اذ ان دلائل وآثار بترولية قد وجدت في طبقة العصر الكريتاسي في الحفريات التي جرت في هذه المنطقة ، غير انه من المعروف عن التنقيب في مثل هذه المناطق ان ملابسات فنية تدخل في التفسيرات الجيوفيزيائية والحفر الاستكشافي . ونوعية المغامرة فيها اخطر بكثير من مغامرة التنقيب عن التراكيب الجيولوجية في المناطق التي يعتبرها المسح الجيولوجي اقل اضطرابا مثل السهل الساحلي (٣) الفئة الثالثة من المناطق التي يؤمل اكتشاف البترول فيها هي جزء من شمالي النقب ومنطقة الجليل .

وخلاصة القول ان العثور على البترول في فلسطين المحتلة امر غير سهل ويحتاج الى اندفاع مغامر وتكاليف كبيرة لا يقدم عليها الا رؤوس الاموال التي تعمل باندفاع سياسي وحماس صهيوني وليس على اسس واعتبارات تجارية بحتة، وبالتالي فان البترول في حالة اكتشافه تكون تكلفة استثماره مرتفعة ارتفاعا كبيرا على غير ما نعلمه عن كلفة البترول في منطقة مثل الخليج العربي .

الفصل الرابع

عمليات التكرير والنقل والصناعات البتروكيميائية

عمليات التكرير

١ ــ **معمل تكرير حيفا :** من المرافق البترولية الضخمة التي استفادت اسرائيل من وجودها في البلاد منذ البداية : مصفاة حيفا التي كانت اكبر مشروع صناعي في فلسطين ايام الانتداب . وقد بينا في الفصل الثاني نشأة المصفاة وتطور طاقتها والتوسيعات والتحسينات المتوالية التي ادخلت عليها. وقد بلغت طاقة المصفاة عند نهاية الانتداب (٤) ملايين طن سنويا .

كانت هذه المصفاة كما بيّنا ملكا لشركة المصافي المتحدة Consolidated Refineries Limited التي كانت تملك اسهمها مناصفة كل من شركة شل والشركة الانجلو ــ ايرانية (التي اصبحت فيما بعد تعرف باسم بريتيش بتروليوم (British Petroleum) . وكانت المصفاة تستخدم البترول العراقي الذي كان ينقله اليها خط انابيب شركة نفط العراق الذي يحمل البترول من حقوله في العراق مارا بشرق الاردن وفلسطين الى شاطىء البحر الابيض المتوسط عند حيفا .

وفي ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ توقفت اعمال المصفاة نتيجة اندلاع الحرب العربية ــ الاسرائيلية ونتيجة قيام

العراق بوقف ضخ البترول عبر خط الانابيب الى حيفا .
وبقيت المصفاة متوقفة تماما عن العمل حتى اواخر عام ١٩٤٩
حين اتفقت الحكومة الاسرائيلية مع الشركة المالكة للمصفاة
على تشغيل جزئي لها اذ تم استيراد بعض الشحنات من
البترول الفنزويلي وتم تشغيل وحدة واحدة فقط من وحدات
المصفاة لتكرير هذه الشحنات . وخلال الفترة من عام ١٩٤٩
الى عام ١٩٥٩ لم تكن المصفاة تعمل باكثر من ١/٤ طاقتها .
ففي عام ١٩٥٢ كررت المصفاة حوالي ٨٤٣٫٠٠٠ طن وكانت
تستخدم حوالي (٧٠٠) من الفنيين والموظفين اي حوالي ١/٣
عدد الموظفين اللازمين لتشغيلها بطاقتها الكاملة . وكان
البترول الواصل للمصفاة في هذه الفترة يأتي كله من نصف
الكرة الغربي اذ ان البترول العربي لم يكن يصل لاسرائيل
نتيجة اجراءات المقاطعة الصارمة ضد اسرائيل . ولم يكن
حينذاك قد تم انشاء خط الانابيب بين ايلات وحيفا وهو
الخط الذي اصبح ينقل البترول الايراني الى حيفا كما
سنذكر فيما بعد .

بقيت اذن مصفاة حيفا التي تملكها شركة المصافي
المتحدة تعمل ضمن هذه الحدود الضيقة وكانت تحرص على
ان تزود البلاد بكافة احتياجاتها من المنتجات البترولية
باستثناء بنزين الطائرات كما كانت تزود الصناعة البتروكيميائية
المحلية الناشئة باحتياجاتها . وفي تلك الفترة كانت الحكومة
الاسرائيلية تحرص على عدم الاصطدام مع الشركة المالكة
للمصفاة لاحتياجها اليها ولعدم رغبتها في اثارة خلاف مع
بريطانيه التي تنتمي اليها الشركة ، الا ان الحكومة بدات
بالتدريج تزيد من اشرافها على المصفاة كما بدات تضيق
من نطاق الاحتكار شبه التام الذي كانت تتمتع به شركة شل
ومعها شركة سوكوني لتوزيع المنتجات البترولية محليا .

وقد تقرر اولا ان يخصص ١٥ ٪ من انتاج المصفاة لمؤسسة
المحروقات التي تشرف عليها الدولة ثم زيدت هذه النسبة
الى ٣٠٪ . وبعد مفاوضات طويلة مع شركة المصافي المتحدة
دامت حوالي ٣ سنوات تم التوصل في شباط (فبراير) عام
١٩٥٣ الى اتفاق بين الحكومة الاسرائيلية والشركة لتحديد
وضع الشركة في ظل الحكم الاسرائيلي . وقد تضمن هذا
الاتفاق تحديد المنتجات التي يجب ان تقوم المصفاة بتكريرها ،
وحقوق مؤسسة الوقود الحكومية او من تعينه لذلك في
تكرير بترولها في المصفاة وفي عمليات التوزيع . كما تقرر
بموجب هذا الاتفاق خضوع الشركة لقوانين الضرائب
الاسرائيلية السارية المفعول وكانت الشركة بموجب اتفاقيتها
المبرمة ايام الانتداب معفاة من الخضوع للضرائب المحلية .

وفي عام ١٩٥٨ انتقلت ملكية المصفاة من شركة المصافي
المتحدة البريطانية الى الشركة الاسرائيلية Paz Oil Company
وهي شركة توزيع اسرائيلية تسيطر عليها الحكومة وكان قد
تولى الجزء الاكبر من تمويلها المليونير الصهيوني البريطاني
Isaac Wolfson عن طريق شركة الاستثمارات المسماة
Iwol Investments Ltd.

وقد بقيت المصفاة تعمل بطاقة جزئية خلال هذه الفترة
وكانت تعمل فقط من اجل تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي
ولكنها منذ شهر اذار (مارس) ١٩٦٠ بدات تصدر كميات
محدودة من المنتجات الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي
الى اوروبه الغربية كما بدات تصدر الاسفلت الى تركيه .
(وقد ذكرت مجلة اويل اند غاز في عددها الصادر في
٢٨ اذار (مارس) ١٩٦٠ بان ادارة الاشغال العامة في تركيه
ابرمت عقدا مع اسرائيل لاستيراد (٦٠) الف طن من الاسفلت
من مصفاة حيفا) . وكانت عمليات التصدير هذه تتولاها
شركة اسرائيلية تسمى United Petroleum Export وهي

تضم مجموعة من شركات التسويق الاسرائيلية . وكان انتاج المصفاة في هذه الفترة يتراوح بين ١/٤ ١ مليون طن و ٣/٤ ١ مليون طن في السنة .

على ان الصعوبات التي واجهتها المصفاة في الفترة التي تلت انشاء اسرائيل في الحصول على النفط الخام اللازم لعملياتها بدأت تخف بالتدريج . وقد ادى منع البترول العربي من الوصول الى اسرائيل الى قيامها بالحصول على البترول من مصادر غربية بما في ذلك البترول الفنزويلي والروماني والروسي . الا ان البترول الروسي والروماني توقفا عن الوصول الى اسرائيل منذ اوائل عام ١٩٥٧ حين قررت روسيه والكتلة الشيوعية ايقاف شحن بترولها الى اسرائيل على اثر اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر . وعندما انشىء خط الانابيب بين ايلات وحيفا بدأ البترول يصل الى اسرائيل من اندونيسيه بكميات قليلة ثم من ايران بكميات كبيرة(١) .

وفي الفترة ما بين عام ١٩٦٣ – ١٩٦٥ قامت الشركة الاسرائيلية شبه الحكومية التي انتقلت اليها ملكية المصفاة بتجديد اجهزة المصفاة التي كان قد مضى على انشائها اكثر من عشرين عاما . وقد زيد انتاج المصفاة في المرحلة الاولى من عملية التجديد هذه من ١ر٧٥ مليون طن سنويا الى حوالي ٣ ملايين طن سنويا (كان ثلثها تقريبا يذهب للتصدير) . وفي مرحلة ثانية تم انجازها في عام ١٩٦٥ زيد انتاج المصفاة الى ٤ر٧ مليون طن ، وقد وصلت طاقة المصفاة في اول عام ١٩٦٨ الى ٥ر٢ مليون طن سنويا . ومن بين المنتجات الجديدة التي اصبحت تنتجها المصفاة البنزين من عيار ١٠٠ اوكتان . كما تبنت شركة المصفاة في عام ١٩٦٤ برنامجا اخر لزيادة

١ – Longrigg, Stephen H., op. cit., p. 333.

كميات المنتجات المكررة وتحسين نوعيتها وذلك بزيادة طاقة التكرير واضافة وحدات متخصصة من بين اغراضها استخراج الكبريت الذي يحتويه البترول . وقد تم تأمين جزء من الاموال اللازمة لعمليات تجديد المصفاة وتوسعها عن طريق البنك الاميركي للتصدير والاستيراد U.S Export-Import Bank وقد حققت اسرائيل فوائد مالية كبيرة من تصدير جزء من منتجات مصفاة حيفا الى الخارج ، ففي عام ١٩٦٦ حققت صادرات المنتجات المكررة ربحا مقداره ١٦ر٥ مليون دولار .

٢ – الى جانب مصفاة حيفا التي آلت الى اسرائيل غنيمة سائغة من عهد الانتداب بدأت اسرائيل عام ١٩٦٥ بانشاء مصفاة صغيرة في ايلات طاقتها حوالي ٢٥٠ر٠٠٠ طن سنويا وتملكها كل من شركة مصفاة حيفا وشركات التوزيع الاسرائيلية الرئيسية الثلاث : سونول ، باز وديليك . وكان الغرض الرئيسي من انشاء هذه المصفاة تزويد السفن التي ترسو في ايلات بالوقود وكذلك تزويد منطقة النقب باحتياجاتها من القطرات المتوسطة وزيت الوقود . وكان من المقرر ان يتم انشاء هذه المصفاة في عام ١٩٦٦ الا انه اعلن في اواخر عام ١٩٦٦ عن تأجيل انشائها نتيجة اعتراضات ضد التلويث والاضرار بمرافق الحياة . ومع انه بالامكان اعادة انشاء المعمل في موقع اخر يبعد عن المدينة الا ان الشركة قد تقرر هجر المشروع (٢) .

وتقوم شركة معامل تكرير حيفا بدراسة مشروع انشاء معمل للتكرير تبلغ طاقته مليونين من الاطنان في ميناء اسدود .

٢ – Petroleum Press Service, March 1967.

الصناعات البتروكيميائية

رغم ان اسرائيل لم تستطع ان تكتشف البترول والغاز الا بكميات محدودة ورغم ان انتاجها البترولي ضئيل كما بينا في الفصل السابق الا انها استطاعت ان تستغل اكتشافات الغاز الطبيعي ووجود مصفاة حيفا لبناء صناعات بتروكيميائية هامة . فقد تبنت مؤسسة اسرائيلية تسمى Israel International Enterprises (وتضم مجموعة من الشركات الخاصة بالمشاركة مع رأس المال الحكومي) مشروع انشاء صناعات بتروكيميائية متنوعة تعتمد على منتجات مصفاة حيفا وعلى الغاز الطبيعي الذي اصبح يتوفر محليا واهم معامل البتروكيميائيات اقيمت اما في حيفا نفسها او بالقرب منها وقد بدأت هذه الشبكة من المعامل البتروكيميائية بالتوسع ابتداء من عام ١٩٦٢ . وقد انشئت معامل بتروكيميائية متفرقة ، تستخدم المنتجات البترولية سواء كمادة خام او كوقود ، في انحاء مختلفة من البلاد . وفي عام ١٩٦٤ وحده ذكر ان اسرائيل استثمرت (١٠) ملايين دولار في ثلاثة معامل بتروكيميائية مرتبطة بمصفاة حيفا ينتج احدها الاثيلين والثاني ينتج الكربون والثالث ينتج البوليثيلين .

وفي عام ١٩٦٧ كان لدى اسرائيل (٤) معامل بتروكيميائية كبيرة ، حسبما ورد في مجلة Oil and Gas International, Oct. 1967 ، اي انه كان لديها عدد من معامل البتروكيماويات يزيد عما لدى اي بلد من البلدان العربية المنتجة الكبرى للبترول رغم ان اسرائيل ليست بلدا منتجا ومصدرا للبترول (فقد كان حينذاك لدى الكويت معملان للبتروكيميائيات وكان لدى العراق معمل واحد ولم يكن لدى السعودية اي معمل قد تم بناؤه وانما كان هنالك معملان يجري انشاؤهما او

التخطيط لهما) . ولعل ذلك ان يكون حافزا للبلدان العربية المنتجة للبترول في ان تولي اهتماما كافيا لمسألة انشاء الصناعات البتروكيميائية على نطاق واسع بالاستفادة من ثروات الغاز الضخمة التي تتوافر لديها والتي حرقت منها كميات هائلة ضاعت هباء ، وربما يتحقق ذلك بالتعاون والتنسيق بين الشركات الوطنية للنفط فيها . كما ان ما فعلته اسرائيل في هذا المجال يبرز بشكل صارخ التقصير الشنيع الذي وقعت فيه الشركات البترولية الاجنبية العاملة في العالم العربي باحجامها عن المساهمة في تصنيع البلاد العاملة فيها مقابل الارباح الهائلة التي جنتها وذلك بانشاء الصناعات التكريرية والبتروكيميائية التي كان سيكتب لها النجاح اسوة بما فعلته اسرائيل رغم امكاناتها البترولية الضئيلة . وهو دليل على ان هذه الشركات لن تقوم من نفسها بالعمل على تصنيع البلدان المنتجة ما لم تقم بارغامها على ذلك حكومات وطنية واعية لمصلحة بلدها . وما حققته اسرائيل في هذا المجال يعطي لبلد مثل لبنان نموذجا تحتذيه باستغلال وجود المصافي فيها ومرور خطوط الانابيب من اراضيها بانشاء المعامل البتروكيميائية التي يساهم فيها رأس المال الوطني مع شركات النفط صاحبة خطوط الانابيب ومعامل التكرير .

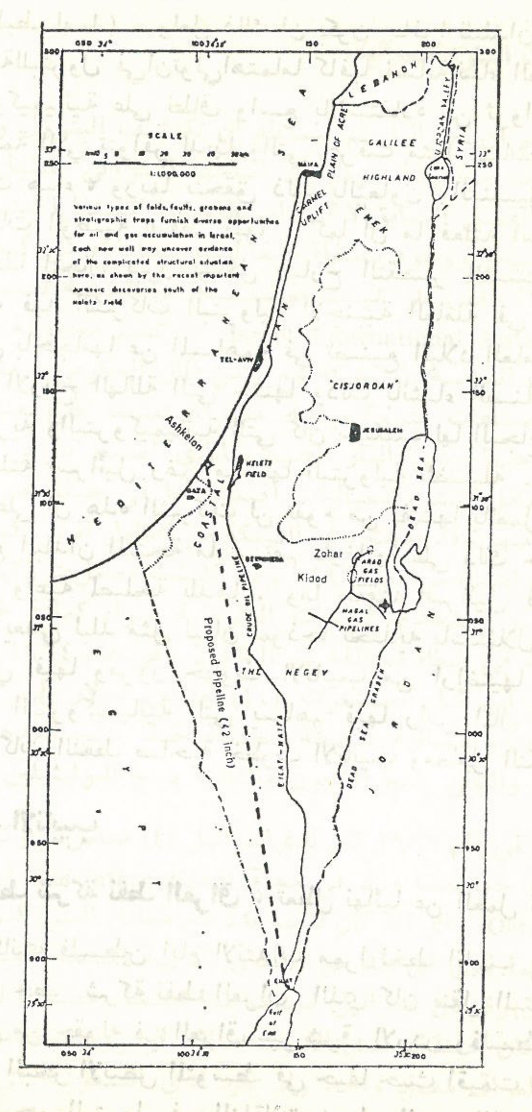
خطوط الانابيب

١ ـ خط شركة نفط العراق ، تعطل نهائيا عن العمل :

كانت فلسطين ايام الانتداب ممرا لخط انابيب بترولي هام هو خط شركة نفط العراق الذي كان ينقل البترول العراقي من حقوله في العراق عبر شرق الاردن وفلسطين الى شاطىء البحر الابيض المتوسط في حيفا حيث اقيمت مرافق هامة لشحن البترول في الناقلات ، على النحو الذي بيّناه

حقول البترول وخطوط الانابيب

Map of Petroleum Fields and Facilities



في الفصل الثاني من الدراسة حيث استعرضنا تاريخ انشاء الخط والمعلومات الفنية المتعلقةبه وطاقته وآثاره على الاقتصاد الفلسطيني . وفي شهر نيسان (ابريل) ١٩٤٨ منعت الحكومة العراقية شحن البترول العراقي عبر هذا الخط أنى حيفا التي اصبحت تحت الاحتلال الصهيوني ونتج عن ذلك ان تعطل الخط نهائيا ولم تتمكن اسرائيل من اعادة استعماله ابدا . وفي السنوات الاولى التي تلت الاحتلال الصهيوني بقيت مرافق الشحن ورصيف تحميل الناقلات ومرافق التخزين الواقعة في نهاية الخط عند حيفا — بقيت دون استعمال باستثناء استخدام رصيف التحميل لشحن بعض البضائع الاخرى غير البترول . وكانت الحكومة الاسرائيلية تستعير هذه المرافق من الشركة كلما احتاجت لذلك كما استمرت الشركة في دفع رسوم التحميل البالغة ٣٠٫٠٠٠ جنيه استرليني سنويا الى الحكومة الاسرائيلية رغم عدم اجراء اية عمليات شحن البترول. وبقي الوضع كذلك الى ان صفت الشركة عملياتها في اسرائيل وانسحبت نهائيا .

٢ — خط الانابيب بين ايلات وحيفا

في عام ١٩٥٧ بدات اسرائيل في تحقيق احد مشاريعها البترولية الهامة وهو مشروع مد خط انابيب بترولي من ايلات الى حيفا تهدف من ورائه الى تأمين شحنات البترول الايراني الى مصفاة حيفا وهي الشحنات التي لم تكن اسرائيل تستطيع نقلها عبر قناة السويس وكذلك نقل النفط المحلي المنتج من حقول حلتس — برور . وقد تم في عام ١٩٥٧ انشاء الجزء من الخط الذي يقع بين ميناء ايلات وبئر السبع وطوله (١٥٠) ميلا وكان قطره (٨) بوصات فقط ، واستمر العمل في تمديد الخط من بئر السبع الى حيفا بحيث يكون

قطر هذا الخط (١٦) بوصة . وقد تم فيما بعد استبدال الخط الضيق بين ايلات وبئر السبع بخط قطره (١٦) بوصة بحيث اصبح قطر الخط جميعه من ايلات الى حيفا (١٦) بوصة . وقد تم انجاز هذا المشروع بمعونة الاثرياء الصهيونيين وعلى رأسهم البارون روتشيلد . ومنحت الحكومة الاسرائيلية مجموعة اصحاب الاستثمارات من الصهيونيين الذين اتحدوا في شركة اسمها (Tri-Continental Pipelines) امتيازا بموجبه يملكون ويشغلون هذا الخط لمدة تسعة واربعين عاما . ويبلغ طول الخط من ايلات الى حيفا (٢٥٧) ميلا وقطره كما ذكرنا (١٦) بوصة وكانت طاقته الاولية (٣٥ر٠٠٠) برميل يوميا الا ان من الممكن زيادة هذه الطاقة الى ثلاثة اضعافها ببناء محطات ضخ اضافية اذا ما امكن تأمين طلب لتصدير المنتجات التي ينتجها معمل تكرير حيفا من تكرير مثل هذه الكمية من النفط الخام . وقد تم انجاز هذا الخط باكمله في منتصف عام ١٩٦٠ . وذكر ان مجموع الاستثمارات في الخط بلغ (٢٤) مليون جنيه استرليني [٣] وقد ضمنت الحكومة الاسرائيلية لمولي المشروع ربحا مقداره ٨ ٪ . وفي اوائل عام ١٩٦٥ ذكر بأن الطاقة الفعلية لهذا الخط وصلت الى ٧٤ر٠٠٠ برميل يوميا او حوالي ٣ر٧ مليون طن سنويا [٤] . وقد وصلت طاقة الخط مؤخرا الى حوالي (٥ر٥) مليون طن سنويا . وقد تم ادخال تحسينات على مرافق الميناء في (ايلات) بحيث اصبحت تستطيع استقبال ناقلات حمولتها (٥٠) الف طن .

---

٣ — Longrigg, Stephen H., Loc. cit.

٤ — Barrows, op. cit., p. 35.

٣ — خط انابيب للمنتجات البترولية المكررة من حيفا الى تل ابيب

من اجل تسهيل نقل المنتجات البترولية المكررة من مصفاة حيفا الى منطقة تل ابيب بدأ في عام ١٩٥٥ انشاء خط للمنتجات بين حيفا وتل ابيب قطره (٨) بوصات وطوله (٥٨) ميلا . وقد تم تشغيل الخط عام ١٩٥٨ بطاقة مقدارها ١١ر٤٠٠ برميل يوميا .

٤ — خطوط انابيب الغاز

الى جانب خط انابيب النفط الخام الممتد من ايلات الى حيفا وخط انابيب المنتجات المكررة الواصل بين حيفا وتل ابيب ، قامت اسرائيل بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في حقل زوهار والحقول الصغيرة الاخرى المجاورة له ، على النحو الذي بيّناه في الفصل الثالث ، بمد خطي انابيب لنقل الغاز الى المراكز الصناعية لتتم الاستفادة منه : فتم في عام ١٩٦١ مد خط انابيب قطره (٦) بوصات وطوله (٢٠) ميلا لنقل الغاز الى معامل بوتاس البحر الميت في سدوم . وفي عام ١٩٦٣ تم مد خط غاز آخر طوله (٤٩) كيلومترا من حقول الغاز الى ديمونه — أورون وهي المنطقة الصناعية والتعدينية الهامة في صحراء النقب . ومن المشاريع الاخرى التي تجري دراستها بهذا الصدد مشروع مد خط انابيب لنقل الغاز من حقوله الى اسدود على البحر الابيض المتوسط مسافة (٧٥) ميلا بحيث يكون قطره (١٦) بوصة ، الا ان هذا المشروع لم يصل مرحلة التنفيذ .

وقد سلطت الاضواء في المدة الاخيرة على مشروع انشاء خط انابيب ضخم بين ايلات وشاطىء البحر المتوسط عند

عسقلان او اسدود ، ونظرا لاهمية هذا المشروع فسنفرد له فقرة مستقلة فيما بعد .

ناقلات البترول

لم تكتف اسرائيل بدخول عمليات نقل البترول عن طريق بناء خطوط الانابيب ولكنها حرصت كذلك على اقتناء اسطول من ناقلات البترول . وهي تفرض استخدام هذه الناقلات في نقل النفط الخام الذي تستورده وتستخدمها في نقل المنتجات البترولية التي تصدرها .

ومنذ الوقت الذي كانت اسرائيل تستورد فيه النفط الروسي ـ الذي انقطع وروده الى اسرائيل منذ عام ١٩٥٧ ـ كانت لديها ناقلات تقوم بنقل النفط الذي تشتريه من الموانىء الروسية على البحر الاسود الى حيفا . وتقوم بعض الناقلات الاسرائيلية بنقل جزء من شحنات البترول الايراني من موانىء ايران الى ايلات . وتشترط اسرائيل في بعض عقود تصدير المنتجات البترولية الفائضة عن احتياجاتها والتي ينتجها معمل تكرير حيفا ـ تشترط نقلها بناقلات تحمل علمها لضمان استمرار تشغيلها ، فعندما ابرمت اسرائيل في عام ١٩٦٠ عقدا لتصدير (٥٠٫٠٠٠) طن من الديزل (قيمتها ١ مليون دولار) الى البلدان الاسكندنافية كانت الناقلات التي تحمل العلم الاسرائيلي هي التي تتولى نقل هذه المنتجات . وقد عملت اسرائيل على تطوير وتحسين مرافق تحميل وتفريغ النفط الخام والمنتجات في ميناء حيفا كما بنت خطا للتحميل تحت البحر قطره ٣٢ بوصة وذلك ليتمكن من خدمة الناقلات التي تبلغ حمولتها (٨٠٫٠٠٠) طن . وسبق ان ذكرنا كيف ان اسرائيل عملت على تطوير مرافق ميناء ايلات لتتمكن من استقبال الناقلات التي حمولتها (٥٠٫٠٠٠) طن ثم طورت

هذه المرافق حتى اصبحت قادرة على استقبال ناقلات حمولتها (٨٠) الف طن .

وقد بلغ مجموع حمولة ناقلات البترول التي تملكها اسرائيل ، وعددها ثماني ناقلات ، ما يزيد عن (٢٠٠٫٠٠٠) طن (٥) وهي تعمل دائبة على زيادة عدد الناقلات التي تملكها. وقد ورد في الاخبار مؤخرا ان بنك الاستيراد والتصدير الياباني اعطى قرضا كبيرا لاسرائيل لبناء عدد من ناقلات البترول في احواض بناء السفن اليابانية .

ولعل من الامور المؤلمة ان نذكر بأن جميع البلدان العربية المنتجة الكبرى للبترول (باستثناء الكويت) لا تملك ناقلات بترول تصل حمولتها الى حمولة اسطول الناقلات الاسرائيلي.

مشروع خط انابيب ايلات ـ عسقلان (او اسدود)

بقيت اسرائيل منذ نشأتها مخلصة للاهداف التي انشئت من اجلها وهي ان تكون رأس جسر للعالم الغربي وقلعة تحمي مصالحه الاقتصادية والعسكرية في الشرق العربي ونقطة انطلاق لضرب اية محاولات للنهوض بالوطن العربي وتحقيق تحرره السياسي والاقتصادي ووحدته وتطوره . ومن الآمال التي عقدتها عليها المصالح الاستعمارية الغربية ولقيت تجاوبا مع المصالح السياسية والاقتصادية الذاتية لاسرائيل استغلال الموقع الجغرافي لفلسطين المحتلة لتبني مشاريع تهدف الى ايجاد وسائل فعالة لتخطي قناة السويس واضعاف اهميتها وايجاد منافس قوي لها والحاق الاذى بالاقتصاد العربي في الجمهورية العربية المتحدة بحرمانها من العائدات الهامة للقناة او انقاصها الى حد بعيد . وقد

٥ ـ Longrigg, Stephen H., op. cit., p. 451.

تكون هذه الوسيلة شق قناة بديلة لقناة السويس في الاراضي التي تسيطر عليها اسرائيل او انشاء خط انابيب ضخم لنقل البترول القادم من منطقة الخليج العربي الى البحر الابيض المتوسط يمر في اراضي دولة تعتبر جزءا من العالم الغربي ويمكن المصالح الغربية من الاستغناء عن وسائل النقل المارة بالارض العربية سواء منها قناة السويس او خطوط انابيب النفط الواصلة بين شمال العراق والخليج العربي من جهة وشاطىء البحر الابيض المتوسط من جهة اخرى ، والتي تقع تحت سيطرة الامة العربية وتجعل امدادات النفط للغرب تحت رحمة العالم العربي ، كما تجلى ذلك عند اقفال قناة السويس عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ ونسف خطوط انابيب شركة نفط العراق عام ١٩٥٦ . وتستطيع اسرائيل ان تجني لنفسها من وراء ذلك فوائد اقتصادية وسياسية كبيرة بايجاد مورد ثابت من رسوم المرور بالقناة او بخط الانابيب وتعمير المناطق التي تمر بها القناة واتساع تجارة اسرائيل التي يقف اقفال قناة السويس في وجهها عائقا نحو الانطلاق، ثم زيادة التحام المصالح بين اسرائيل والغرب بحيث تقوى مبررات الغرب للدفاع عن الكيان الصهيوني في فلسطين وتثبيت وجوده .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات اثير **موضوع انشاء قناة بديلة لقناة السويس** تصل بين اسدود او عسقلان على شاطىء البحر الابيض المتوسط وخليج العقبة . ولم يكن هذا المشروع جديدا بل اتجه التفكير الاستعماري اليه حتى قبل انشاء اسرائيل ، ولكن الجميع يذكر كيف ان الاضواء سلطت بشدة على هذا المشروع في النصف الثاني من عام ١٩٦٦ وجاء في صحيفة الصنداي تايمز اللندنية في ٧ آب (اغسطس) ١٩٦٦ ان المشروع قد دخل في طور الدراسة الجدية وان مجموعة دولية من الممولين يرأسها المليونير الصهيوني البارون

روتشيلد تمول دراسة علمية لمشروع القناة وذلك لتحديد اتجاه القناة المقترحة ودراسة طبيعة الارض وتحليل التربة ثم تقدير التكاليف اللازمة للمشروع بكل تفاصيله . وذكر حينذاك ان المرحلة الاولى من المشروع ، ويمكن ان يبدأ العمل بها في شهر نيسان (ابريل) ١٩٦٧ ، من شأنها ان تسمح بمرور الناقلات التي تزيد حمولتها على (٦٠) الف طن ، واما المرحلة الثانية من المشروع فتقضي بتوسيع القناة للسماح بمرور الناقلات التي تزيد حمولتها على (١٠٠) الف طن . وذكرت بعض المصادر الاسرائيلية في ذلك الوقت بأن تكاليف تنفيذ المشروع تقدر بحوالي (٣) بلايين دولار يمكن ان تجمع على الشكل التالي : ١٥ ٪ من يهود اسرائيل ، ٤٥ ٪ من المنظمات الصهيونية العالمية ، ٤٠ ٪ من الدول والهيئات التي ستستعمل القناة . وقد صرف النظر بعد ذلك عن المشروع ، ورغم ان بعض الاوساط العربية كانت ترى ، على ضوء الاعتبارات التجارية والاقتصادية البحتة ، ان المشروع غير قابل للتنفيذ لانه غير اقتصادي وتعترض تنفيذه صعوبات فنية ومادية وانه سيكلف مبالغ تزيد على بليون جنيه استرليني ، الا اننا نعتقد بأنه لم يكن يستحيل على اسرائيل ومن ورائها المنظمات الصهيونية الضخمة والمصالح الاستعمارية ان تحقق هذا المشروع وتضمن له التمويل اللازم وتعمل على انجاحه وذلك للاعتبارات والمبررات الكثيرة التي اشرنا اليها اعلاه والتي ليست كلها اعتبارات تجارية بحتة . واذا كان قد صرف عنه النظر لوقت ما فانه لم يكن من المستبعد ان يعود التفكير فيه في الظروف المناسبة . الا ان الذي يجعلنا الآن نعتقد بأن العودة الى هذا المشروع مستبعدة على الاقل في المستقبل المنظور هو ابراز مشروع آخر تسلط عليه في الوقت الحاضر كل الاضواء ويجري العمل الجدي لوضعه موضع التنفيذ وهو : مشروع خط الانابيب الضخم من ايلات

الى اسدود . وقد ابتدأت الصحافة العالمية لا سيما الصحافة البترولية تغطي اخباره منذ شهر تشرين الاول (اكتوبر) من العام الماضي وتذكر في عناوينها بأنه مشروع يرمي الى تخطي قناة السويس وذلك بنقل البترول من منطقة الخليج العربي بالناقلات الضخمة الى ايلات ثم ضخه من هناك في خط الانابيب المقترح الى عسقلان على شاطىء البحر الابيض المتوسط ليتم تحميله في الناقلات التي تنقله الى مناطق استهلاكه في اوروبه الغربية .

بعض المعلومات عن الخط المقترح :

مسار الخط : من المقرر ان يمتد الخط عبر اسرائيل مسافة ١٧٣ ميلا ويبدأ من ايلات على خليج العقبة وينتهي على شاطىء البحر الابيض المتوسط الى الجنوب من عسقلان حيث يشحن النفط بالناقلات الى اسواق اوروبه الغربية . وكان قد ذكر في البداية بان نهاية الخط على البحر المتوسط ستكون في اسدود الا انه تأكد اخيرا بأن هيئة التخطيط الاسرائيلية قررت بأن تكون نهاية الخط في نقطة تقع الى الجنوب من عسقلان (فايننشال تايمز ، ١٩٦٧/١٢/٢١) . وسيكون الخط المقترح في معظم اجزائه موازيا لخط الانابيب الحالي ايلات ـ حيفا في جزئه الممتد من ايلات الى اسدود وهو الخط الذي قطره (١٦) بوصة وتبلغ طاقته في الوقت الحاضر حوالي (٥ر٥) مليون طن سنويا يذهب نصفها الى مصفاة حيفا والنصف الثاني للتصدير كنفط خام ، كما صرح بذلك وزير مالية اسرائيل (٦) .

طاقة الخط : تقرر ان يكون قطر الخط (٤٢) بوصة

٦ ـ Platt's Oilgram, March 13, 1968.

(بينما قطر الخط الحالي هو ١٦ بوصة كما ذكرنا) ولذا فان طاقة الخط ستكون ضخمة . وستكون طاقته في المرحلة الاولى ـ المقدر انجازها في خلال ١٢ الى ١٨ شهرا ـ حوالي ١٥ مليون طن سنويا (اي ٣٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا) الى ٢٠ مليون طن . وتصل طاقته النهائية الى حوالي مليون برميل في اليوم (٥٠ مليون طن سنويا) اي حوالي ثلث الكمية التي كانت تنقل في قناة السويس قبل اغلاقها اثر عدوان حزيران (يونيو) .

مقدار الاستثمارات وعملية التمويل والادارة : تقدر الاستثمارات اللازمة (بما في ذلك مرافق الشحن والتخزين عند نهايتي الخط) بما يتراوح بين ٩٠ مليون الى ١٢٠ مليون جنيه استرليني . وقد اعتمدت الحكومة الاسرائيلية لتمويل المشروع مبلغ ٥ر١٧ مليون جنيه استرليني في ميزانيتها للسنة المالية ١٩٦٩/٦٨ على ان يتكفل المساهمون من الاثرياء اليهود في مختلف انحاء العالم بالجزء الاكبر من الاستثمارات. وكان قد ذكر بأن المليونير الصهيوني البارون ادموند دو روتشيلد سيكون احد كبار المساهمين في المشروع (ومن المعروف ان روتشيلد يرأس مجلس ادارة شركة خط انابيب ايلات ـ حيفا) الا انه ورد بعد ذلك في الانباء انه اعتذر عن المساهمة في هذا المشروع (٧) . وجاء في هذه الانباء ان روتشيلد يعتبر المشروع « غير اقتصادي » وهو يقترح ان تستخدم اسرائيل اموالها في مشاريع اكثر نفعا . ومن رأي روتشيلد انه من الارخص نقل البترول حول رأس الرجاء الصالح بالناقلات الضخمة بدلا من تفريغ النفط عند ايلات ثم ضخه في خط الانابيب ثم اعادة تحميله ثانية في عسقلان لا سيما وان ميناء عسقلان لا يستطيع استقبال الناقلات الضخمة . الا ان اسرائيل اصرت على مواصلة تنفيد المشروع

٧ ـ Ibid., Jan. 23, 1968.

ورصدت له كما بيّنا مبلغا مبدئيا في ميزانيتها معتمدة على المولين الكنديين والاميركيين لتقديم الجزء الاكبر من الاستثمارات اللازمة وكذلك على بيع سنداتها في الخارج(٨) .

وقد ورد في انباء اولية بأنه تم التعاقد بالفعل مع عدد من الشركات في المانيه الغربية – منها شركتا Mannesman, Thyssen لتزويد اسرائيل بكمية (٧٠٫٠٠٠) طن من الصلب اللازم للمشروع يبلغ ثمنها ٤٨ مليون مارك وهي تشكل حوالي ٧٥ ٪ من الصلب اللازم للمشروع . الا انه جاء في انباء لاحقة ان هاتين الشركتين لم توافقا على توريد الصلب لاسرائيل او انهما عادتا فتراجعتا عن صفقة الصلب مع اسرائيل تحسبا لاجراءات المقاطعة العربية .

وذكر ان اسرائيل قامت باجراء مفاوضات مع مؤسسة يابانية لانتاج الصلب هي : Japan's Hay Water لتوريد الصلب اللازم الى المصنع الاسرائيلي Joint Pipe Industries ليقوم بتصنيع الانابيب محليا ، على ان يتم تسديد قيمته بسلع اسرائيلية كالفوسفات والملح والبوتاس .

وذكرت نشرة بلاتس اويلغرام Platt's Oilgram (٩) بأن المدير العام للشركة الاسرائيلية Mekerot يقوم حاليا بزيارة الولايات المتحدة لشراء المعدات اللازمة لتمديد الخط ، وكان قد تم التعاقد مع هذه الشركة وشركة اسرائيلية اخرى هي Tahal Co. ، وكلاهما شركتان اسرائيليتان شبه حكوميتين، لتصميم الخط وانشائه .

وفي ٦٨/٣/١٢ تقدم بنحاس سابير وزير مالية اسرائيل

٨ – Ibid.

٩ – Ibid., Jan. 22, 1968.

الى البرلمان الاسرائيلي بمشروع قانون يجيز لشركة Ashkelon Pipeline Co. Holdings ، المسجلة في كنده ، ببناء خط الانابيب المذكور (١٠) . وذكر سابير بأن حكومته توالي اتصالاتها ببعض كبار المولين – الذين لم يكشف هويتهم – للمساهمة في المشروع الا ان الحكومة خلال ذلك ماضية قدما في تنفيذ المشروع .

وقد ابرمت حكومة اسرائيل مع الشركة الاميركية P &F Industries عقدا قيمته ١٫٥ مليون دولار وذلك لبناء وحدات اضافية في معامل صنع الانابيب التابعة للشركة الاسرائيلية Joint Pipe Industries في تل ابيب، كما صرحت بذلك مصادر الشركة (١١) . وعندما يتم انجاز هذه الوحدات يكون بامكان المعامل الاسرائيلية المذكورة صنع انابيب ذات قطر ٤٢ بوصة وهي الانابيب اللازمة لخط انابيب ايلات – عسقلان .

وتذكر المصادر الاسرائيلية بان من المتوقع ان يكون الخط جاهزا للعمل بطاقته المبدئية في منتصف عام ١٩٦٩ او في اواخر العام المذكور (١٢) .

من اين يأتي البترول الذي سيمر في الخط ؟

ذكرت المصادر الاسرائيلية الرسمية بأنه قد تم ابرام « ترتيبات » لنقل شحنات البترول الخام في الخط المقترح من مصادر انتاج النفط في ايران ومن حقول النفط المصرية الواقعة تحت الاحتلال في سيناء . وذكرت هذه المصادر نفسها بأن « الترتيبات » المشار اليها تعني عقودا لتوريد

١٠ – Ibid., March 13, 1968.

١١ – Ibid., Nov. 11, 1967.

١٢ – Financial Times, Dec. 21, 1967.

النفط لبعض المشترين الاوروبيين ولكنها لم تبين الكميات التي تنطوي عليها (١٢) . الا ان النشرة المذكورة تضيف بانه علم بأن هذه الكميات تبلغ مبدئيا حوالي ٢٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا (١٠ ملايين طن سنويا) .

واذا ما اهملنا مسألة الاعتماد على بترول الحقول المصرية المحتلة في سيناء لتشغيل الخط لان كلام اسرائيل عن هذه المسألة ليس الا من باب الدعاية والعجرفة والتبجح فالبترول المصري في سيناء لن يبقى طويلا بين يدي اسرائيل وسيعود قريبا الى اهله الشرعيين وكمياته على كل حال لا تكفي الا لتشغيل جزء ضئيل من طاقة الخط . واسرائيل نفسها ليست جادة حين تذكر بان احد المصادر التي تعتمد عليها لتشغيل الخط هو بترول سيناء .

وبالمثل فان البترول العربي من منطقة الخليج العربي لن يمر في هذا الخط الاسرائيلي المقترح لان الشعوب العربية وحكوماتها ترفض رفضا باتا نقل بترولها بواسطته .

ولا يبقى الا البترول الايراني ، واسرائيل عندما تعلن صراحة بأن البترول الايراني سيستخدم الخط تقول ذلك عن ثقة على ضوء التعاون الحالي بين ايران واسرائيل في ميدان البترول حيث تقوم ايران حاليا بامداد اسرائيل بكافة احتياجاتها من النفط وتضمن لها بذلك تشغيل خط انابيبها الحالي من ايلات الى حيفا . فليس من المستبعد ان يمتد التعاون فيشمل زيادة شحنات البترول الايراني بالقدر الذي يضمن تشغيل الخط الجديد كذلك . وتذكر مجلة الايكونوميست اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٦/٨ بأن الشركات الاوروبية تعتقد بان ايران ستستخدم الخط . والمجلة تعزو

١٣ — Platt's Oilgram, Jan. 23, 1968.

ذلك لاعتبارات سياسية قائمة على العداء المستحكم الذي يبديه الشاه نحو الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية المتحررة والذي يجعل من غير المستبعد تأييده لمشروع من شأنه ان يلحق الضرر باعدائه من العرب . بل ان هذه المجلة الرصينة تذهب الى حد القول بان « طهران وتل ابيب تعملان الآن جادتين لخلق محور خاص بهما » موجه بالطبع ضد الامة العربية وطلائعها المتحررة (١٤) .

ولا شك ان اسرائيل تأمل كذلك بأن لا يقتصر استعمال الخط على البترول الايراني اذ انها تأمل ان يأتي وقت في المستقبل تقبل فيه بعض البلاد العربية المنتجة للبترول لا سيما بعض امارات ومشيخات الخليج بأن تستخدم هذا الخط . ومن المؤكد في الوقت الحاضر ان ايا من الدول او الامارات العربية المنتجة للبترول لن تقبل التعاون مع مشروع الخط الاسرائيلي والشعب العربي لن يسمح بذلك . ولكن يجدر بنا في هذا المجال ان نراقب بكل حذر التخطيط الاستعماري المتشعب والاخطار التي تواجه استقلال وعروبة امارات الخليج العربي وكذلك محاولات الولايات المتحدة ملء ما اسمته فراغا . اذ يخشى ان تكون هنالك رابطة بين المشروع الاسرائيلي وبين هذه الاخطار التي تتمثل في اطماع ايران تجاه امارات الخليج العربي وثرواتها البترولية بتشجيع من القوى الاستعمارية وعلى راسها الولايات المتحدة وذلك بهدف ضرب تيار القومية العربية ووضع امارات الخليج تحت السيطرة والنفوذ الايراني والاستعماري وحينذاك يمكن ضمان جرها للتعاون مع المشاريع الاستعمارية والصهيونية

١٤ — The Economist, June 8, 1968.

من امثال مشروع خط الانابيب الاسرائيلي (١٥) .

اهداف المشروع

من اجل ضمان كسب التأييد والعون المالي لمشروع الخط من الدول المستوردة الكبرى للبترول ـ التي تعتمد في تأمين احتياجاتها منه بشكل اساسي على بترول الشرق الاوسط ـ فان اسرائيل تحاول ان تبرز مبررات واهداف المشروع كما يلي :

١ ـ انه يضمن اتاحة طريق سهل مفتوح دائما امام نفط الخليج العربي الى اسواق البحر الابيض المتوسط واوروبه الغربية ، وتمكين الدول التي تساند اسرائيل من مواجهة الآثار المباشرة وغير المباشرة لتعطل شرايين البترول كتلك التي واجهتها اثناء تعطل الملاحة في قناة السويس عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ ونسف خطوط انابيب نفط العراق عام ١٩٥٦ .

٢ ـ صرحتبعض المصادر الاسرائيلية بأنهرغم ان اقفال قناة السويس هو الذي حفز اسرائيل على السير قدما في انشاء الخط ، الا ان خط الانابيب هذا لا يهدف الى منافسة قناة السويس بقدر ما يهدف الى ان يكون بديلا لخط رأس الرجاء الصالح بالنسبة للناقلات الضخمة التي لا تستطيع عبور قناة السويس . وبينما تبلغ المساحة ذهابا وايابا من الشرق الاوسط الى مرسيليه مرورا برأس الرجاء الصالح

١٥ ـ انظر مقال « مشروع اسرائيل لمد خط انابيب ايلات ـ اسدود » ، **مجلة البترول** ، المؤسسة المصرية العامة للبترول ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، ١٩٦٧ ، ص ٦٤ .

حوالي (٢٢ر٠٠٠) ميل فان الخط المقترح يختصرها الى (٩٥٠٠) ميل . وبينما تبلغ المسافة ذهابا وايابا من الخليج العربي الى بحر الشمال عن طريق رأس الرجاء الصالح حوالي (٢٣ر٠٠٠) ميل فان الخط المقترح يختصرها الى (١٣ر٠٠٠) ميل (١٦) .

وفي الوقت نفسه فان المصادر الاسرائيلية تذكر بأن الطريق المائي الموصل الى ايلات يصلح لمرور اكبر الناقلات ويساير الاتجاه العالمي في صناعة بناء الناقلات وهو الاتجاه الذي يميل نحو بناء الناقلات الضخمة .

٣ ـ ان تشغيل الناقلات الضخمة في هذا الخط الملاحي يتيح للناقلات الاصغر حرية اختيار الخط الملاحي الذي يناسب التشغيل الاقتصادي لها ، اي العمل في البحر الابيض المتوسط بين عسقلان واسواق اوروبه الغربية بدلا من المرور حول افريقيه في حالة اغلاق قناة السويس .

وفي حالة فتح قناة السويس فان نقل البترول في الناقلات الضخمة (التي لا تستطيع عبور قناةالسويس) الى ايلات وضخه من هناك في خط الانابيب ثم اعادة شحنه من عسقلان بالناقلات الضخمة يكون ارخص واسرع من شحنه بعدد من الناقلات الصغيرة التي تجتاز قناة السويس (١٧) .

٤ ـ امكان توفير الرسوم والضرائب المفروضة من قبل سلطات قناة السويس ، وتلافي اية معوقات ملاحية فيها .

٥ ـ اتاحة وسيلة اقتصادية عملية تناسب احتياجات حركة البترول العالمية .

١٦ ـ **The London Times**, Jan. 15, 1968.

١٧ ـ **Ibid.**, Oct. 10, 1968.

هذه هي الاهداف المعلنة لاسرائيل من وراء هذا المشروع .

الاهداف الحقيقية

اما الاهداف الحقيقية فانها مستمدة من الاهداف التي انشئت اسرائيل من اجلها ومن الاعتبارات والمبررات التي اشرنا اليها في مطلع كلامنا عن مشروع خط الانابيب الاسرائيلي والتي دفعت اسرائيل والقوى الاستعمارية الغربية للتفكير تارة في شق قناة بديلة لقناة السويس وتارة في مد خط انابيب اسرائيلي . وقد لخصت مجلة « البترول » (في عددها الذي سبق ان اشرنا اليه) الاهداف الحقيقية لاسرائيل من وراء انشاء هذا الخط على الشكل الآتي :

١ ـ الاضرار بالمصالح القومية العربية عن طريق محاولة ربط مصالح الدول المنتجة للبترول في الشرق الاوسط بالوجود والكيان الاسرائيلي ، وفي الوقت ذاته سيطرة اسرائيل على وسائل نقل هذا البترول .

٢ ـ العمل على التقليل من اهمية قناة السويس كشريان عالمي حيوي لتجارة البترول العالمية .

٣ ـ الايعاز للعالم بأن يعوّد نفسه على العيش بدون القناة ، وتقديم طريق بديل منافس وذلك لاشعار دول غرب اوروبه بمدى اهمية وجود اسرائيل وكيانها وبهدف ربط مصالح هذه الدول بالكيان الاسرائيلي .

٤ ـ المشاركة في ارباح مرحلة هامة من مراحل الصناعة البترولية وذلك على حساب الدول العربية ولا سيما الجمهورية العربية المتحدة صاحبة قناة السويس .

٥ ـ استخدام البترول في ضرب اية دولة عربية تفكر

في التحرر من سيطرة الاستعمار .

هل يتحقق المشروع وما مدى امكانات نجاحه ؟

اذا ما تذكرنا بأن اهداف اسرائيل الحقيقية من وراء هذا الخط ليست اهدافا اقتصادية او تجارية بحتة فقط وانما هنالك ، وفي الدرجة الاولى ، اعتبارات سياسية اشرنا اليها امكننا القول بان اسرائيل ستحقق تنفيذ هذا المشروع حتى ولو لم يكن اقتصاديا ، وهذا ما صرحت به بالفعل بعض المصادر الاسرائيلية . فبمناسبة ما ذكر من ان المليونير الصهيوني البارون دو روتشيلد غير متحمس للمشروع ويعتقد انه غير اقتصادي صرحت بعض المصادر الحكومية الاسرائيلية بأن « اسرائيل ماضية قدما في تنفيذ المشروع حتى وان كان يظهر في البداية غير مربح اقتصاديا » وان اسرائيل « تريد انشاء مرفق للاستخدام الدولي وليس فقط لاستخدام ايران واسرائيل » (١٨) . فاسرائيل تهدف اذن الى جانب الاضرار بالمصالح العربية اقتصاديا وسياسيا رفع مقامها الدولي وتحسين سمعتها الدولية وتمتين الارتباط بينها وبين الدول الغربية المستهلكة الكبرى للبترول . وهذه الاعتبارات ستجعل اسرائيل تمضي في تنفيذ مشروعها دون ان تثنيها عن ذلك الاعتبارات الاقتصادية البحتة .

اما اذا نظرنا للمشروع من الزاوية الاقتصادية البحتة فان من المشكوك فيه ان يكون المشروع مربحا ، وهذا ما احس به المليونير الصهيوني روتشيلد اذ رغم تعصبه الصهيوني فقد تغلب عليه التفكير الاقتصادي حين صرح بان المشروع في نظره « غير اقتصادي » . وهذه شهادة لها قيمتها من صهيوني كبير ـ « وشهد شاهد من اهله » . فالمشروع يحتاج الى

---

١٨ ـ Platt's Oilgram, Loc. cit.

استثمارات ضخمة ذكر بأنها قد تصل الى (١٢٠) مليون دولار دون ان يكون هنالك اي سند مقنع لتوقع ارباح تبرر هذه الاستثمارات لا سيما في المراحل الاولى عندما يعمل الخط بجزء ضئيل من طاقته الكاملة . فالخط قطره كما ذكرنا (٤٢) بوصة وهو ما يجعل طاقته الكاملة تصل الى ١ مليون برميل يوميا بينما ذكرت المصادر المقربة من اسرائيل بأن كميات النفط التي تعتقد بانها مضمونة للخط لن تزيد عن معدل ٢٠٠ر٠٠٠ – ٣٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا اي ان الخط سيعمل بطاقة جزئية تعادل ٢٠ ٪ الى ٣٠ ٪ فقط من طاقته الكاملة ومعنى ذلك انه لا يمكن بمثل هذه الطاقة ان يحقق اية ارباح بل قد يؤدي تشغيله الى خسارة . وبالاضافة الى ما تقدم فان هنالك ضرورة لاجراء عمليات تفريغ وشحن وتخزين على نهايتي الخط مما من شأنه ان يرفع نفقات النقل كما ان هذه العمليات لا بد ان تؤدي الى اطالة الوقت الذي يستغرقه وصول النفط الى اسواقه . وكل ذلك لن يشجع كثيرا على الاقبال على استعمال الخط . وقد ذكرت اسرائيل في تبريرها للمشروع انه سيمكن الناقلات الضخمة التي لا تستطيع المرور من قناة السويس بأن تفرغ حمولتها في ايلات لضخها في الخط الى عسقلان ثم اعادة تحميلها هناك . ولكننا نعلم أن مرافق الميناء الحالية في ايلات لا تستطيع استقبال ناقلات تزيد حمولتها عن (٨٠) الف طن والناقلات ذات هذه الحمولة سيكون بامكانها المرور في قناة السويس عندما يتم تنفيذ برنامج توسيع وتعميق القناة الذي كانت تخطط له سلطة قناة السويس وتعطل السير فيه على اثر عدوان حزيران (يونيو) ونحن متأكدون ان سلطة القناة ستعود بعد فتح القناة الى تنفيذ مشروع التعميق المذكور . (وقد كان من المقرر بموجب مشروع التعميق هذا ان تستطيع الناقلات التي غاطسها ٤٠ قدما وحمولتها (٨٠) الف طن من عبور

القناة في اوائل عام ١٩٦٨ ، على ان تواصل سلطات القناة مشروع التعميق بحيث يسمح في مرحلة ثالثة بعبور الناقلات التي غاطسها ٤٨ قدما ثم يسمح بمرور الناقلات التي غاطسها ٥٨ قدما في مرحلة رابعة ، كما كان قد صرح بذلك رئيس هيئة قناة السويس . وكانت المرحلة الثالثة من هذا المشروع ستسمح في بادىء الامر لسفن حمولتها ١١٠ آلاف طن بالعبور بكامل حمولتها . وحينذاك يتوجب على اسرائيل ان تعود لتوسيع وتحسين مرافق ميناء ايلات ليستطيع استقبال ناقلات تزيد حمولتها عن (٨٠) الف طن ثم عن (١١٠) آلاف طن ولا تستطيع اجتياز قناة السويس . وهذا سيقتضي مزيدا من الاستثمارات ورفع كلفة النقل في الخط وتخفيض امكانية تحقيق الارباح .

ان الافتراض الوحيد الذي يمكن فيه تصور تشغيل الخط بشكل لا يحقق خسارة من الناحية الاقتصادية (دون توقع تحقيق ارباح تستحق الذكر) هو تشغيل الخط بطاقته الكاملة وهو امر لم تستطع اسرائيل الى الآن التوصل اليه وهي لن تستطيع التوصل اليه في اعتقادنا طالما ان العالم العربي لن يسمح بمرور قطرة بترول عربية واحدة في هذا الخط الاسرائيلي . وحتى لو افترضنا ان كافة كميات البترول الايراني التي كانت تمر في قناة السويس ستتحول للخط الاسرائيلي فان هذه الكميات لم تكن قبل اغلاق القناة تزيد عن (٣٦) مليون طن سنويا وهي لا تزيد عن ١/٣ طاقة الخط المقترح .

فاذا ما انشىء هذا الخط وعمل بهذه الطاقة الجزئية المنخفضة فكيف يكون تأثيره على قناة السويس ؟ من المؤكد ان هذا الخط بالحدود المذكورة لا يمكن ان يكون بديلا عن قناة السويس ، وقد تنبهت الى ذلك المصادر الصهيونية

نفسها التي تراجعت عن تبجحها السابق بان الخط سيمكن الغرب من الاستغناء عن قناة السويس وذكرت في وقت لاحق بأن « الخط لا يهدف الى منافسة قناة السويس بقدر ما يهدف الى ان يكون بديلا لخط رأس الرجاء الصالح بالنسبة للناقلات الضخمة التي لا تستطيع عبور قناة السويس (١٩) . وحتى هذا الهدف ـ جعل الخط بديلا للمرور براس الرجاء الصالح ـ لن يتحقق طالما ان الكميات التي ستمر في الخط ستكون ضمن النطاق الضيق الذي ذكرناه نظرا للاعتبارات السياسية واستحالة مرور النفط العربي فيه . وحتى الكميات المحدودة التي كانت اسرائيل تؤمل مرورها فيخطها المقترح على اساس ان تحملها الناقلات الضخمة التي لا تستطيع اجتياز قناة السويس ـ حتى هذه الكميات ستجد منافسا قويا لها من خط الانابيب العربي الذي تقرر بناؤه من خليج السويس الى الاسكندرية والذي ستفضل استخدامه كافة الشركات النفطية التي لها مصالح في العالم العربي وتخشى على هذه المصالح ، كما سنبين ادناه.

كيف تتم مواجهة هذا المشروع من قبل العالم العربي ؟

انا ونحن نتابع الاعمال البطولية المتصاعدة لفدائيينا الابطال في طول الارض المحتلة وعرضها تتجه آمالنا بشكل طبيعي الى قيام الفدائيين بغارات مفاجئة متواصلة تجعل عملية بناء الخط عملا شبه مستحيل ، وحتى عندما يتم بناؤه فان من الممكن ان تجعل عمليات الفدائيين المتواصلة ومحاولاتهم المتكررة لنسف الخط وتخريبه ـ ان تجعل عملية استخدام الخط بشكل هادىء ومنتظم عملا غير ممكن وتقلل من فرص لجوء الشركات البترولية الى استخدامه .

١٩ ـ The London Times, Loc. cit.

وفيما عدا ذلك فان الاجراء الاساسي الفعال الذي يجب ان يلجأ اليه العالم العربي بأكمله هو العمل بكافة الوسائل على تقليل فرص استخدام الخط الى ادنى حد ممكن بحيث لا يكون تشغيله اقتصاديا وتنعدم او تخف كثيرا آثاره الضارة على المصالح العربية ، ويكون ذلك باتخاذ الاجراءات التالية ، التي اشارت اليها مجلة « البترول » القاهرية في عددها الذي سبقت الاشارة اليه :

١ ـ على الدول والامارات والمشيخات العربية ان تتشدد في تطبيق اجراءات مقاطعة اسرائيل وان تتأكد من فعاليتها بما يكفل الحيلولة دون وصول البترول العربي الى اسرائيل سواء بطريق مباشر او غير مباشر . ومما لا شك فيه ان على الدول العربية ان توحد جهودها وتنسقها في هذا المجال لضمان الفعالية القصوى .

٢ ـ على الدول العربية ان تعمل ما في وسعها بكافة وسائل الاقناع والضغط والاساليب الدبلوماسية لمنع وصول البترول الى اسرائيل من مختلف الدول الاخرى ، وخاصة تلك الدول التي تربطها بالبلاد العربية مصالح بترولية مشتركة . وعلى البلاد العربية الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (الاوبيك) واجب هام في هذا المجال لحمل بلد عضو مثل ايران على الامتناع عن استخدام الخط .

٣ ـ اتخاذ التدابير الفعالة التي تكفل حق البلاد العربية المصدرة للبترول في الرقابة على تسويق بترولها ونقله بما يكفل الامن والسلامة للاقتصاد العربي . ومن جهة اخرى يجب على الشركات النفطية العاملة في العالم العربي وذات المصالح النفطية فيه ان تتجاوب مع الدول العربية تجاوبا تاما في هذا الشأن بما يحقق تأمين مصالح هذه الدول وعدم

الاضرار بها وذلك اذا شاءت الشركات ان تحافظ على مصالحها في البلاد العربية ، على ان تنتهج البلاد العربية طريقا حازما موحدا في معاملة الشركات التي لا تتفق مع الاماني العربية .

٤ – والاهم من ذلك كله هو الاشتراك الفعلي للبلاد العربية في استغلال وادارة ثرواتها البترولية في مختلف مراحلها ، بل ان ذلك هو السبيل العملي الوحيد لتأمين حقوق ومصالح الشعوب العربية . وفي هذا المجال تجدر الاشارة الى اهمية تنفيذ المشروعات البترولية العربية الخاصة بنقل البترول ، كمشروعات خطوط الانابيب العربية واسطول الناقلات العربي والى اهمية نقلها من حيز المناقشات والدراسات الى حيز التنفيذ . فذلك يضمن ليس امكانية مواجهة اساليب العدوان والاستعمار فحسب بل انه يتيح ايضا زيادة عائدات البلاد العربية من ثرواتها البترولية واستفادتها منها على خير وجه .

وقد كانت الجمهورية العربية المتحدة على مستوى المسؤولية وبادرت الى رد فعل سريع وحاسم لمواجهة مشروع الخط الاسرائيلي وذلك حين قررت انشاء خط انابيب يصل بين خليج السويس وشاطىء البحر الابيض المتوسط عند الاسكندرية ويكون طوله ١٥٠ ميلا وقطره (٤٢) بوصة وطاقته الاولية مليون برميل يوميا (٥٠ مليون طن سنويا) . وقد تم التوقيع في ٦٨/٦/١٠ على عقد مع شركة استشارية هندسية بريطانية مشهورة هي شركة International Management & Engineering Group (IMEG) لدراسة امكانية بناء الخط . وقد التزمت الشركة بأن تقوم خلال ثلاثة اشهر باجراء دراسة فنية واقتصادية للمشروع. وبعد ذلك تكلف الشركة بتشكيل مجموعة دولية لتمويل المشروع الذي تقدر تكاليف المرحلة الاولى منه بحوالي (١٣٨) مليون دولار. ومن المقدر ان تنتهي

هذه المرحلة الاولى في نهاية عام ١٩٧٠ وتكون طاقة الخط المبدئية مليون برميل يوميا . وفي مرحلة ثانية ستبنى ثلاثة خطوط اضافية لرفع طاقة الخط الى (٤) ملايين برميل يوميا (٢٠) .

ومن المؤكد ، كما ذكر الدكتور عزيز صدقي وزير الصناعة ، بأن خط الانابيب المصري سيكون اقل تكلفة من الخط الاسرائيلي لانه اقصر من خط الانابيب الاسرائيلي وطاقته ستكون اكبر ، وسيكون من الممكن تشغيله بطاقة كاملة نظرا لان بترول العالم العربي سيمر منه على عكس خط الانابيب الاسرائيلي الذي ليس من المتوقع ان يعمل الا بطاقة لا تتجاوز ٣٠ ٪ ، كما بيّنا . ونحن واثقون من ان الدول العربية المنتجة للبترول ستتضامن جميعها مع الجمهورية العربية المتحدة لانجاح الخط العربي بالضغط الحازم على الشركات البترولية العاملة فيها لاستخدام الخط العربي والامتناع الكلي عن استخدام الخط الاسرائيلي حتى لا تتعرض مصالحها في العالم العربي للخطر . وبذلك نقلل من فرص النجاح للخط الاسرائيلي ونفوت على اسرائيل الاهداف التي رمت الى تحقيقها من وراء انشاء هذا الخط .

---

٢٠ – Platt's Oilgram, June 11, 1968.

الفصل الخامس

احتياجات الاستهلاك المحلي - الواردات البترولية ومصادر الاستيراد

كان تأمين احتياجات الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية في فلسطين قبل الاحتلال الصهيوني يجري عن طريق شحنات النفط الخام العراقي الذي ينقله خط انابيب شركة نفط العراق ويتم تكريره في معمل تكرير حيفا . وفي شهر نيسان (ابريل) من عام ١٩٤٨ منعت الحكومة العراقية ضخ البترول في خط انابيب شركة نفط العراق وتعطل الخط ثم اهمل نهائيا . ومنذ عام ١٩٤٨ لم تصل اية كمية من البترول العربي الى اسرائيل .

وكان من بين اهم المشاكل الصناعية والمالية التي واجهت اسرائيل في بداية وجودها مشكلة تأمين احتياجاتها البترولية التي بلغت حينذاك حوالي مليون طن سنويا وكانت صناعاتها ووسائل النقل فيها تعتمد اعتمادا كليا عليها . واضطرت اسرائيل الى صرف جزء كبير من الرصيد المحدود من العملات الصعبة المتوافرة لديها حينذاك على استيراد النفط والمنتجات النفطية من مصادر بعيدة . وفي السنة الاولى التي تلت اعلان قيامها قامت باستخدام كميات النفط التي كانت مخزونة في البلاد واستوردت كميات صغيرة من المنتجات البترولية المكررة عن طريق شركات التسويق من جزر الهند الغربية الهولندية

ومن بعض المصادر الاخرى . وفي عام ١٩٤٩ استوردت شحنات صغيرة من النفط الخام الفنزويلي وقامت بتكريرها في مصفاة حيفا عن طريق تشغيل احدى الوحدات فيها فقط . وكانت اسرائيل مضطرة حينذاك الى استيراد النفط من نصف الكرة الغربي مع ما في ذلك من تكاليف باهظة عليها، نظرا لان البترول العربي منع من الوصول اليها ولم تكن حينذاك تستطيع استيراد البترول الايراني اذ ان السلطات المصرية كانت تمنع الناقلات المتوجهة الى اسرائيل من المرور في قناة السويس كما لم تكن اسرائيل تستطيع ايصال هذه الشحنات الى ايلات ولم يكن خط انابيب النفط الواصل من ايلات الى حيفا قد تم انشاؤه بعد . وكان استيراد النفط يكلف اسرائيل حينذاك ما لا يقل عن (١٥) مليون جنيه استرليني من العملات الصعبة رغم محاولاتها للاقتصاد في استهلاك النفط، حيث كان من بين الاجراءات التي قررتها بهذا الصدد عدم بيع البنزين للسيارات خلال بعض الايام في الاسبوع . وكانت عمليات استيراد البترول تتم في البداية عن طريق شركتي شل وسوكوني الا انه ابتداء من عام ١٩٥٢ دخلت ميدان الاستيراد شركة اسرائيلية شبه حكومية هي Israel Fuel Corporation (وكانت الحكومة تساهم بثلث راسمالها ويساهم الجمهور بالثلث الثاني اما الثلث الاخير فقد ساهمت به الهستدروت) . وبدأت تتولى القيام بجزء متزايد من عمليات الاستيراد . وكانت ترسل البترول الذي تتولى استيراده الى مصفاة حيفا لتكريره هناك لحسابها مقابل دفع رسم تكرير للشركة مالكة المصفاة .

ثم جاءت **التعويضات الالمانية** لتساعد اسرائيل على تخطي ازمة البترول فيها بتزويدها بجزء من العملات الصعبة اللازمة للاستيراد . فبموجب اتفاق التعويضات المبرم بين اسرائيل

والمانيه الغربية في اواخر عام ١٩٥٢ تقرر ان تدفع المانيه (٨٠٠ر٠٠٠) جنيه استرليني سنويا كثمن لشحنات من النفط الفنزويلي تتولى استيرادها لاسرائيل شركة شل من النفط الناتج من امتيازها في فنزويله .

ولقد استعرضنا في الفصل الثالث النشاط الكبير الذي بذلته اسرائيل في التنقيب عن النفط لاكتشاف مصادر محلية منه تخفف عنها جزءا من عبء الاستيراد . وقد اكتشفت البترول في حقل حلتس عام ١٩٥٥ كما ذكرنا ثم اكتشفت بعض الحقول الصغيرة المجاورة على النحو الذي فصلناه الا ان مجموع انتاجها المحلي من البترول لم يزد في احسن الاحوال عن ١/١٠ احتياجات الاستهلاك المحلي وكان في معدله لا يتجاوز ١/١٥ (٦ر٦ ٪) من احتياجات الاستهلاك .

ويبيّن الجدول رقم (٢) كميات الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية في الفترة ما بين عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٧ مقارنا بكميات الانتاج المحلي من البترول الخام .

ويتبين من ذلك ان الحاجة الى استيراد الجزء الاكبر من الاحتياجات البترولية من مصادر خارجية بقيت قائمة . الا ان مشكلة تزويد مصفاة حيفا بالنفط الخام قد خفت عما كانت عليه في الفترة العصيبة التي تلت بداية قيام الكيان الصهيوني . فقد ابرمت اسرائيل اتفاقيات لاستيراد النفط الخام من فنزويله وكذلك من روسيه ورومانيه . وفي عام ١٩٥٧ عندما قطعت روسيه ورومانيه النفط عن اسرائيل استنكارا منهما لاشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر بادرت اسرائيل في ذلك العام (١٩٥٧) بانشاء خط الانابيب الواصل بين ايلات وبئر السبع ثم بعد ذلك الى اسدود فحيفا وقامت باستيراد النفط الخام الى ايلات من **اندونيسيه** اولا ثم بكميات كبيرة من **ايران** التي اصبحت بعد ذلك المصدر الرئيسي

للنفط القادم لاسرائيل ! وسنعود للكلام فيما بعد عن قضية البترول الايراني واسرائيل .

جدول رقم ٢

استهلاك اسرائيل من المنتجات البترولية مقارنا بكميات الانتاج المحلي من النفط الخام ١٩٥٥ – ١٩٦٧

السنة	استهلاك المنتجات النفطية بآلاف الاطنان سنويا	انتاج النفط الخام بآلاف الاطنان سنويا
١٩٥٥	١٫٢٣٥	٨٫٣
١٩٥٦	١٫٣٢٨	٢١٫٩
١٩٥٧	١٫٣٨٢	٥٤٫٨
١٩٥٨	١٫٥٢٤	٧٣٫١
١٩٥٩	١٫٦٨٣	١٢٧٫٥
١٩٦٠	١٫٧٦١	١٢٨٫٩
١٩٦١	١٫٩٧٨	١٣٥٫١
١٩٦٢	٢٫١٦٥	١٣٣٫٨
١٩٦٣	٢٫٣٦٩	١٥٠٫٣
١٩٦٤	٢٫٦٥١	١٩٦٫٠
١٩٦٥	٢٫٩٠٠	٢٠١٫٠
١٩٦٦	٣٫٠٠٠	١٨٧٫٠
١٩٦٧	٣٫٣٠٠	١٣٥٫٤

المصادر : Barrows, International Petroleum Industry.
Longrigg, Oil in the Middle East.
Petroleum Press Service.

واستهلاك اسرائيل من المنتجات النفطية في تزايد مستمر ، كما يبيّن ذلك الجدول رقم ٢ السالف ذكره . وبينما كان استهلاك اسرائيل عام ١٩٥٣ لا يتعدى مليون طن سنويا وعام ١٩٥٥ : ١٫٢٣٤٫٠٠٠ طن سنويا اذا به في عام ١٩٥٩ يصل الى ١٫٧٠٠٫٠٠٠ طن تقريبا في السنة ، وهو يمثل اعلى استهلاك للفرد من المنتجات البترولية بين بلدان الشرق الاوسط . وفي عام ١٩٦٢ ارتفع استهلاك المنتجات النفطية الى اكثر من مليونين من الاطنان سنويا ، ووصل في عام ١٩٦٧ الى حوالي (٣٫٣) مليون طن في السنة .

ويبيّن الجدول رقم (٣) نموذجا للطلب المحلي على المنتجات البترولية في بعض السنوات المختارة وكمية الاستهلاك المحلي من كل نوع من انواع المنتجات البترولية .

واسرائيل تحرص على استيراد النفط الخام وتكريره محليا في مصفاة حيفا ثم توزيعه للاستهلاك المحلي بل انها تصدر كميات من المنتجات النفطية للخارج وقد بلغت الارباح التي حققتها من تصدير المنتجات النفطية عام ١٩٦٦ حوالي ١٦٫٥ مليون دولار كما بيّنا . وهي لا تستورد من المنتجات المكررة الا بعض الانواع التي لا تنتجها مصفاة حيفا مثل بعض انواع زيوت التشحيم . ومن اجل تسهيل عمليات توزيع المنتجات التي تكررها مصفاة حيفا فقد انشأت اسرائيل كما سبق ان ذكرنا خط انابيب لنقل المنتجات المكررة من حيفا الى تل ابيب .

وتمثل قيمة ما تستورده اسرائيل من البترول عنصرا مهما ضمن وارداتها الكلية . وفيما يلي بيان بقيمة واردات البترول (بالدولار) ونسبتها الى مجموع الواردات في بعض السنوات (١) :

١ — See : Barrows, Loc. cit. and Petroleum Press Service, March 1967, and March 1968.

السنة	دولار	النسبة المئوية لمجموع الواردات
١٩٥٢	٤٠ر٣١٨ر٠٠٠	١٢ر٥ ٪
١٩٥٦	٤١ر٦٣٤ر٠٠٠	١١ ٪
١٩٦٠	٣٤ر٨٩١ر٠٠٠	٦ر٩ ٪
١٩٦١	٣٤ر٢٣٢ر٠٠٠	٥ر٨ ٪
١٩٦٢	٤٠ر٠٠٤	٦ر٤ ٪

وفيما يلي قيمة الواردات البترولية في الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٦٦ (٢) :

السنة	دولارات
١٩٦٣	٤٤ر٧١٨ر٠٠٠
١٩٦٤	٤٦ر٦٥١ر٠٠٠
١٩٦٥	٥٣ر٥١١ر٠٠٠
١٩٦٦	٦٠ر٠٠٠ر٠٠٠

الجدول رقم ٣

الاستهلاك المحلي من كل نوع من انواع المنتجات البترولية في بعض السنوات (بالاطنان المترية)

نوع المنتجات	١٩٥١	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
الفاز المسال (للاستخدام الصناعي)	–	٩ر٩٠٥	١٠ر٩٢٤	١٢ر٣٦٧
الفاز المسال (للاستعمال المنزلي)	٢ر١٠٥	٣٥ر٤٩٤	٤٠ر١٨٨	٤٤ر٤٨٢

٢ — Ibid.

(تابع) جدول رقم ٣

نوع المنتجات	١٩٥١	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
بنزين	١٦٢ر٨٥٣	٢١٢ر٨٧١	٢٢٣ر٨٤٠	٢٤٢ر٦١٢
كيروسين	١١١ر٥٤٤	١٩١ر٨٥٤	٢٠٨ر٥٣٧	٢٠٠ر٩٥٥
ديزل اويل	١٢٦ر٨٠٢	٣٢٩ر٩٥٦	٣٦٩ر٣٢٠	٤١٢ر٦٢٨
فيول اويل ثقيل	٤٢٢ر٨٧٥	١ر١٤٩ر٨٢٢	١ر٢٦٠ر٧٥٠	١ر٣٨٩ر٨٧٣
بنزين طائرات	١٠ر٠٠٠	٦ر٧٧١	٦ر١١٦	٧ر٩٤٩
اسفلت	٢٢ر٧٦٣	٤١ر٤١٣	٤٦ر١٦٧	٥٨ر٢٢٧
المجموع	٨٥٨ر٩٤٢	١ر٩٧٨ر٠٨٦	٢ر١٥٦ر٤٨٢	٢ر٣٦٩ر٠٩٣

المصدر : Barrows, International Petroleum Industry : Middle East — Israel, P. 35.1.

استهلاك اسرائيل من المنتجات البترولية الرئيسية في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٦ (بالاطنان المترية)

نوع المنتجات	١٩٦٧	١٩٦٦
بنزين	٣٣٤ر٤١٥	٣٣٠ر٠٠٠
كيروسين	٢٧١ر٧٨٠	٢٢٤ر٩٧٠
زيوت الفاز والديزل	٥٠٤ر٤٨٠	٤٤٥ر٠٠٠
زيوت الوقود	١ر٧٦٤ر٦٠٠	١ر٨٠٥ر٩٠٠

المصدر : Petroleum Press Service, March, 1968.

عمليات التوزيع المحلي للمنتجات البترولية

عند قيام اسرائيل كانت تتولى عمليات التوزيع المحلي للمنتجات البترولية بعض الشركات البترولية العالمية مثل شل ، وشركة البترول البريطانية ، وموبيل واسّو . وقد باشرت الحكومة مختلف انواع الضغوط على هذه الشركات وفرضت عليها قيودا كثيرة جعلت عملياتها غير مربحة لتحملها على الانسحاب من البلاد ونقل عمليات التوزيع الى الشركات المحلية الاسرائيلية . وفي الوقت نفسه كانت الحكومات العربية تفرض الضغط على الشركات البترولية ذات المصالح في البلدان العربية المنتجة للبترول والتي لها عمليات في اسرائيل لتصفية عملياتها هناك . وكنتيجة لمختلف هذه الضغوط بدأت شركات التسويق الاجنبية بالانسحاب من اسرائيل : فانسحبت اسّو في شهر آذار (مارس) ١٩٥٥ ثم تلتها شركة موبيل في اواخر عام ١٩٥٦ بعد ان باعتا مصالحهما لشركات اسرائيلية . وفي عام ١٩٥٧ انسحبت آخر شركتين كبيرتين للتسويق وهما شركة البترول البريطانية بريتيش بتروليوم (British Petroleum — BP) وشركة شل وقد باعتا مرافق التوزيع التابعة لهما الى شركة باز (Paz) الاسرائيلية شبه الحكومية . وتتولى جميع عمليات التوزيع في الوقت الحاضر ثلاث شركات اسرائيلية بحتة هي باز (Paz) ، دليك (Delek) ، وسونول (Sonol) وهي تملك اكثر من (٢٥٠) محطة بنزين .

البترول الايراني واسرائيل

منذ نشوء اسرائيل وانقطاع البترول العراقي عن الوصول اليها من خط انابيب شركة نفط العراق وحظر تصدير البترول العربي اليها حظرا كاملا ـ واجهت اسرائيل ، كما

بيّنا في مطلع هذا الفصل من الدراسة ، صعوبة كبيرة في تأمين احتياجاتها من النفط الخام وتحملت عبئا كبيرا باضطرارها الى استيراد هذه الكميات من مصادر بعيدة اسعارها مرتفعة يضاف اليها أجور شحن كبيرة . وقد رأينا كيف ان اسرائيل كانت مضطرة لاستيراد نفطها من فنزويله ومنطقة البحر الكاريبي ونحن نعلم ان اسعار النفط هناك اعلى منها في الشرق الاوسط بشكل ملموس كما ان اجور النقل باهظة من فنزويله الى اسرائيل . وقد استوردت اسرائيل جزءا من احتياجاتها النفطية خلال فترة قصيرة سبقت عام ١٩٥٧ من روسيه ورومانيه الا ان هذين المصدرين الاخيرين انقطعا عن اسرائيل عام ١٩٥٧ على اثر عدوانها على السويس فكانت اسرائيل مضطرة اذن الى استيراد كافة احتياجاتها من ذلك المصدر البعيد الباهظ التكاليف ـ فنزويله .

وهنا دخلت ايران في الصورة وجاءت كالملاك الرحيم لاسرائيل لتخفف عنها من عبء استيراد نفطها من ذلك المصدر البعيد الباهظ التكاليف وتهيىء لها مصدرا قريبا رخيصا وبتكاليف شحن بسيطة ـ هذا المصدر هو البترول الايراني . فقد وافقت ايران منذ عام ١٩٥٧ على ان تصدر البترول لاسرائيل ، وهذه حقيقة اصبحت ثابتة وتؤيدها كافة المراجع البترولية الموثوقة :

١ ـ لونغرغ ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣ .

٢ ـ باروز ، صناعة البترول العالمية ـ الشرق الاوسط ، الفصل الخاص باسرائيل ، ص ٣٥ .

٣ ـ الموسوعة البترولية ، ١٩٦٧ ، ص ٧٠ .

وبذلك تكون ايران قد قدمت لاسرائيل خدمة لا تقدر بثمن وفي الوقت نفسه ارتكبت في حق العرب والمسلمين

والقضية الفلسطينية خطأ لا يغتفر .

وفي البداية عندما فوتحت ايران بالموضوع وطلب منها العودة عن هذا الاجراء الذي يعتبر طعنة في ظهر العرب وخروجا على التضامن الاسلامي بالنسبة لقضية فلسطين ادّعت بأن البترول الايراني لا يذهب الى اسرائيل او انه لا علم لها بوصوله . وعندما جوبهت بالوقائع الدامغة قالت بأن البترول الايراني يصدّر لاسرائيل عن طريق الشركات البترولية الاجنبية العاملة في ايران وان ايران لا دخل لها بالجهة التي يذهب اليها البترول الايراني بعد مغادرته موانىء ايران ولا حق او سلطة لها في الرقابة على الجهة التي يصدّر اليها .

ولم يكن كل ذلك صحيحا وانما كان تنصلا من ايران لمسؤولياتها وانحيازا واضحا صريحا للجانب الصهيوني ، ولو رغبت ايران في منع وصول البترول الايراني لاسرائيل لما عجزت عن ذلك فلو انها طلبت صراحة من الشركات البترولية العاملة فيها عدم تصدير البترول الايراني لاسرائيل لامتثلت هذه الشركات لرغبة الحكومة الايرانية محافظة على مصالحها ورغبة في ابقاء علاقات الود معها . وابلغ دليل على كل ذلك امتثال الشركات الاجنبية العاملة في البلاد العربية المنتجة للبترول لرغبة هذه الدول في عدم تصدير البترول لاسرائيل . ومن المعروف ان الاتفاقيات البترولية التي تربط الشركات البترولية الكبرى بايران والبلاد العربية متماثلة واسس العلاقات القانونية بين الشركات والبلاد التي تعمل فيها متشابهة في كل من ايران والبلاد العربية المنتجة للبترول . ولم تكن ايران لتعجز عن الوصول مع الشركات الى ما وصلت اليه البلاد العربية لو حسنت نيات الحكومة الايرانية ورغبت في ذلك رغبة صادقة.

ولكن الحكومة الايرانية كانت قد انحازت نحو اسرائيل وتجلى ذلك في سلسلة متصلة الحلقات من العلاقات الاقتصادية

والتجارية والسياسية بين ايران واسرائيل مما ليس هنا مجال البحث فيه ولم تكن العلاقات البترولية الا جزءا من هذه الروابط الحميمة المتزايدة بين البلدين .

وقد اتضح فيما بعد زيف الادعاء الايراني بان لا دخل لايران ولا رقابة على الشركات المصدرة لاسرائيل وعلى البترول الواصل لاسرائيل وافتضحت النية السيئة للحكومة الايرانية بشكل قاطع لا يقبل الجدل واصبحت المسألة اشد خطورة عندما تبين بأن شركة النفط الوطنية الايرانية National Iranian Oil Co. (N.I.O.C.) التي تملكها الحكومة الايرانية ملكية مطلقة هي المصدّر الرئيسي للبترول الايراني الى اسرائيل . وقد اكدت ذلك مراجع بترولية موثوقة ولا يمكن ان تتهم بالتحيز للعرب او التحيز ضد ايران . (منها لونغرغ Longrigg ، المرجع السالف ، ص ٣٣٣ ، الذي يقر صراحة بأن شركة النفط الوطنية الايرانية هي المصدر الرئيسي لتصدير البترول لاسرائيل، وكذلك باروز Barrows المرجع السالف ، القسم الخاص باسرائيل ، ص ٣٥) .

ومن الملاحظ ان المصادر الايرانية تتكتم في ذلك وتجاملها المصادر الاسرائيلية فتخفي مصادر استيرادها حتى لا تسبب للحكومة الايرانية ، صاحبة شركة النفط الوطنية الايرانية ، احراجا ليس فحسب امام الرأي العام العربي وانما امام الرأي العام الايراني الذي نعتقد بأنه لو علم بأن شركته الوطنية نفسها هي التي تصدر البترول الايراني لاسرائيل لما سكت عن ذلك . ومن الملاحظ ان المجلات البترولية الاميركية تتضامن مع اسرائيل وايران في هذا الصدد فلا تشير الى شركة النفط الايرانية الوطنية كمصدر للنفط الذاهب الى اسرائيل وانما تقول « مصدر لم يكشف النقاب عن هويته » «Unidentified Source» (انظر على سبيل المثال قول مجلة

اويل اند غاز جورنال الاميركية Oil and Gas Journal في عددها الصادر بتاريخ ١٨/٩/١٩٦١ ، ص ٨٤ ، بمناسبة حديثها عن مشروع معمل تكرير ايلات بأن « النفط سيأتي للمصفاة الجديدة من المصادر نفسها التي لم تكشف هويتها the same «unidentified» sources والتي تزود بالنفط خط الانابيب بين ايلات وحيفا» . وكل ذلك يكشف عن روح التآمر والخبث وسوء النية . الا ان مرجعين بتروليين مشهورين ويعتبران عالميا من المصادر الموثوقة، احدهما بريطاني وهو (لونغرغ Longrigg) والآخر اميركي وهو (باروز Barrows) قد كشفا عن حقيقة كون شركة النفط الوطنية الايرانية الحكومية هي التي تتولى بشكل رئيسي تصدير البترول الايراني لاسرائيل .

لقد وافقت ايران اذن منذ عام ١٩٥٧ على تزويد اسرائيل بالبترول فبدأ البترول الايراني منذ ذلك العام يرد الى اسرائيل عندما تم تشغيل ذلك الجزء من خط الانابيب الاسرائيلي الواقع بين ايلات وبئر السبع اذ انه كان يستخدم البترول الايراني في الدرجة الاولى . ومنذ منتصف عام ١٩٦٠ ، عندما انتهى انشاء خط الانابيب من ايلات الى حيفا بأكمله صار النفط الايراني يتدفق على اسرائيل بكميات كبيرة واصبح يمثل المصدر شبه الوحيد لوارداتها من البترول وكافة احتياجاتها منه سواء لاستهلاكها المحلي او لاعادة التصدير كنفط خام او كمنتجات مكررة مع تحقيق ارباح اضافية من وراء ذلك . والحقيقة ان اسرائيل قررت بناء خط الانابيب الواصل بين ايلات وحيفا اعتمادا منها على النفط الايراني الذي ينقل الآن في خط الانابيب الى حيفا ، فتعيد اسرائيل تصدير جزء منه على شكل نفط خام محققة من وراء ذلك الارباح نتيجة فروقات الاسعار بين النفط واصلا ايلات وبين سعره المرتفع على شاطىء البحر الابيض

المتوسط (وقد علمنا كيف ان طاقة الخط عام ١٩٦٧ كانت حوالي ٥ر٥ مليون طن سنويا يصدر نصفها تقريبا على شكل نفط خام لان احتياجات اسرائيل المحلية هي في حدود ٣ ملايين طن سنويا) . واما الجزء الآخر من هذا النفط فانه يذهب لمصفاة حيفا لتكريره ويخصص الجزء الاكبر من المنتجات المكررة للاستهلاك المحلي الا ان جزءا من المنتجات يتم تصديره كذلك فقد سبق ان ذكرنا بأن اسرائيل جنت ارباحا مقدارها ٥ر١٦ مليون دولار عام ١٩٦٦ من تصدير المنتجات المكررة . ولا تزال ايران منذ عام ١٩٦٠ الى الآن هي المصدر شبه الوحيد للبترول الوارد الى اسرائيل .

فما هي الفوائد التي جنتها اسرائيل من استيراد البترول الايراني بدلا من استيراده من المصادر البديلة السابقة التي كان اهمها فنزويله ؟

١ ـ تحقيق وفر مالي كبير نتيجة الفرق في الاسعار بين النفط الايراني والنفط الفنزويلي والفرق الكبير في اجور الشحن نظرا لان ايران اقرب بكثير الى اسرائيل من فنزويله. وللتدليل على ذلك نذكر بأن السعر المعلن للبترول الفنزويلي من درجة ٣١° اي.بي.آي في موانىء فنزويله هو : (٥٢ر٢) دولار للبرميل او حوالي (٩ر١٨) دولارا للطن ، بينما السعر المعلن للبترول الايراني من نفس درجة الكثافة (اي ٣١° اي.بي.آي) في الموانىء الايرانية هو : (٦٣ر١) دولار للبرميل او حوالي (٢ر١٢) دولارا للطن . **ومعنى ذلك ان اسرائيل توفر في كل طن بترول تأخذه من ايران بدلا من فنزويله : ٩ر١٨ ـ ٢ر١٢ = ٧ر٦ دولار كفروقات اسعار .** (والحقيقة ان ذلك ليس التوفير الوحيد فهنالك التوفير في اجور الشحن نظرا لقصر المسافة من ايران لاسرائيل بالمقارنة مع المسافة بين اسرائيل وفنزويله مما يجعل اجور الشحن من

ايران الى ميناء ايلات لا تزيد في تقديرنا عن نصف اجور الشحن من فنزويله الى حيفا . الا ان من الملاحظ ان النفط الايراني لا بد من ايصاله الى حيفا ولـذا فان نقله بخطوط الانابيب من ايلات الى حيفا سيتكلف مصاريف اخرى تضاف الى تكلفة شحنه بحرا من ايران الى ايلات . ومع ذلك فان تكاليف شحن ونقل النفط الايراني واصلا حيفا تبقى على ما نعتقد اقل من تكلفة شحن البترول الفنزويلي الى حيفـا . وبالاضافة الى ذلك فان جزءا من عملية نقل البترول الايراني الى حيفا يتم داخـل اسرائيـل وبواسطـة خط الانابيب الاسرائيلي الذي يساهم تشغيله في تطوير الاقتصاد الاسرائيلي ويفيد البلاد من نواحي شتى) .

وهكذا فاننا ، حتى لو تغاضينا عن التوفير الذي تحققه اسرائيل في اجور الشحن نتيجة استيراد النفط الايراني بدلا من الفنزويلي ، لتبيّن لنا انما يوفره العدو في كل طن بترول يأخذه من ايران بدلا من فنزويله ، وذلك كفروقات اسعار ، هو **(٦ر٧)** دولار. فاذا اخذنا عام ١٩٦٧ مثلا، الذي استهلكت فيه اسرائيل (٣ر٣) مليون طن من النفط ، فان مجموع الوفر الذي حققته من استيراد هذه الكمية من ايران بدل فنزويله هو : ٠٠٠ر٣٠٠ر٣ طن × ٦ر٧ دولار = **١ر٢٢** مليون دولار. وهو مبلغ ضخم توفره اسرائيل في عام واحد باستيرادهـا النفط الايراني بدل النفط الفنزويلي .

ولو اننا اخذنا مجموع ما استوردته اسرائيل من نفط من اول عام ١٩٦٠ حين بدأ النفط الايراني يتدفق بكميات كبيرة الى نهاية عام ١٩٦٧ واحتسبنا الوفر الذي حققته باستيراد هذه الكميات من ايران بدل فنزويله لتبيّن لنا ان مجموع ما استهلكته اسرائيل في هذه الفترة يبلغ حوالي (٢٠) مليون طن . (انظر الجدول رقم ٢ الـذي يبيّن

استهلاك اسرائيل وانتاجها المحلي) فاذا طرحنا من هـذه الكميات مقادير الانتاج المحلي من النفط وهي تبلغ حوالـي (٥ر١) مليون طن فيكون مجموع ما استوردته اسرائيل في هذه الفترة حوالي (٥ر١٨) مليون طن . وقد احتسبنا الوفر الذي تحققه اسرائيل عن كل طن نفط تستورده من ايران بدلا من فنزويله بحوالي ٦ر٧ دولار ، وبذلك يكـون مجموع ما وفرته اسرائيل خلال الفترة ١٩٦٠–١٩٦٧ من جراء استيراد البترول الايراني بدل الفنزويلي : **٥ر١٨** مليون طن × ٦ر٧ دولار = **١٢٤** مليون دولار . وهو مبلغ ضخم هيئته ايران لاسرائيل بتزويدها بالبترول الايراني بدلا من اضطرارهـا لاستيراد البترول الفنزويلي .

٢ ـ على ان هذا الوفر المالي الضخـم الذي تحقـق لاسرائيل بتمكينها من استيراد البترول الايراني لا يمثل كل الفوائد التي تحققت لاسرائيل وللاقتصاد الاسرائيلي. فضمان استيراد البترول الايراني هو الذي مكّن اسرائيل من بناء خط انابيب ايلات ـ حيفا وتشغيله مـع ما يعود على الاقتصـاد الاسرائيلي من آثار كبيرة من وراء ذلك ومع ما استتبعه هذا الخط من تعمير ميناء ايلات وتوسيعه والمساهمة في تعمير المناطق التي يمر بها . والبترول الايراني الرخيص الذي يحمله الخط هو الذي مكّن اسرائيل من ان تعيد تصدير جزء منه من حيفا وشواطىء البحر الابيض المتوسط وجني الارباح من وراء ذلك .

٣ ـ والبترول الايراني هو الذي مكّن اسرائيل من بناء طاقة تكريرية كبيرة تتزايد باستمرار وتتجه في جزء منهـا نحو التصدير . وهذه الطاقة تتمثل حاليا في مصفاة حيفا التي كانت منذ انشاء اسرائيل وحتى عام ١٩٥٩ لا تعمل باكثر من ١/٤ طاقتها (التي كانت منذ نهاية الانتداب تبلغ ٤ ملايين

طن) ، فلما تدفق البترول الايراني الرخيص زادت المصفاة طاقتها حتى بلغت في عام ١٩٦٨ حوالي (٢ر٥) مليون طن سنويا . واذا ما علمنا ان استهلاك اسرائيل من المنتجات البترولية عام ١٩٦٧ لم يكن يزيد عن ٣ر٣ مليون طن تبيّن لنا ان جزءا هاما من انتاج المصفاة يذهب للتصدير وتجني اسرائيل من وراء ذلك الارباح (التي بلغت عام ١٩٦٦ حوالي ١٦ر٥ مليون دولار كما سبق ان ذكرنا) . ولولا البترول الايراني الرخيص لما استطاعت اسرائيل ان تصدّر المنتجات المكررة للخارج باسعار منافسة ، وعلى الاخص فلو انها بقيت تستورد البترول الفنزويلي الباهظ التكاليف لما استطاعت بكل تأكيد ان تصدّر للخارج منتجات مكررة لانها ستكون غالية الثمن بشكل لا يسمح لها بدخول الاسواق . على ان اسرائيل لا تكتفي بمصفاة حيفا فهنالك مشروع لاقامة معمل تكرير في ايلات صرف عنه النظر في الوقت الحاضر وكان سيتغذى بالبترول الايراني . وهناك كذلك مشروع لانشاء معمل تكرير آخر في اسدود . واتساع نشاط مصفاة حيفا التي تتغذى بالبترول الايراني الرخيص هو الذي شجع على اقامة صناعة بتروكيميائية هامة سبق ان اشرنا اليها .

٤ ـ والبترول الايراني بالكميات الكبيرة التي تستوردها منه اسرائيل والتي كما بيّنا تزيد عن حاجة اسرائيل ويذهب قسم منها للتصدير اما كنفط خام او كمنتجات مكررة ـ هذا البترول هيأ العمل لاسطول الناقلات الاسرائيلي . فنحن نعلم ان لدى اسرائيل اسطول ناقلات يبلغ مجموع حمولته (٢٠٠ر٠٠٠) طن وهي تنوي زيادته ومن المؤكد ان هذه الناقلات الاسرائيلية تعمل في نقل البترول الايراني الى ايلات وفي نقل كميات النفط والمنتجات المكررة المصدرة لخارج اسرائيل .

٥ ـ واخيرا فان البترول الايراني الذي تثق اسرائيل في ضمان استمرار وروده لها هو الذي شجعها وحفزها على الاقدام على مشروع خط الانابيب الضخم الذي تعمل لانشائه بين ايلات وعسقلان والذي تكلمنا عنه بالتفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة والذي تأمل اسرائيل من ورائه تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وتجارية والحاق الاذى الكبير بالمصالح العربية . ولولا السماح للبترول الايراني بالورود الى اسرائيل لما امكن لاسرائيل اطلاقا ان تفكر في مثل هذا المشروع اذ بدون البترول الايراني ـ طالما ان قطرة واحدة من البترول العربي لن تصل الى ايلات ـ فان التفكير في انجاز مثل هذا المشروع امر مستحيل .

هذه الفوائد الضخمة التي حققتها اسرائيل وما تزال تحققها من وراء استيراد البترول الايراني تبين خطورة الموضوع وتدعو العالم العربي لان يوليه ما يستحقه من اهتمام وان يبذل كافة الجهود ويمارس مختلف انواع الضغوط ووسائل الترغيب والترهيب لكي يثني ايران عن غيها ويحملها على ايقاف صادرات البترول الايراني لاسرائيل فتتلقى اسرائيل لو تحقق ذلك ضربة قوية تسبب لها اضرارا فادحة وتلحق الاذى بمختلف جوانب اقتصادها وتثير الارتباك في مخططاتها ومشاريعها الطموحة ويكون لها صدى سياسي عالمي بالغ .

بترول سيناء بعد عدوان حزيران (يونيو) :

من الآثار المؤسفة لحرب حزيران (يونيو) وقوع آبار البترول المصرية الكائنة على الضفة الشرقية لقناة السويس تحت الاحتلال الصهيوني . ونحن على ثقة تامة وايمان اكيد بان هذه الآبار ستعود تحت السيادة العربية باقرب مما تظن اسرائيل . وسنكتفي بان نقول هنا بضع كلمات حول الموضوع لنبيّن مبالغة الدعاية الصهيونية في اهمية احتلال اسرائيل

المؤقت لهذه الآبار ، سواء بالنسبة للفائدة التي تدّعي انها تحققت لها من هذا الاحتلال او للاضرار التي لحقت بالجمهورية العربية المتحدة من جراء ذلك .

لقد كانت هذه الآبار تنتج حوالي (١٠٠) الف برميل يوميا الا ان بترولها من الثقيل والنوعية الرديئة نظرا لكثرة الاملاح والكبريت فيه مما يستدعي تكاليف مرتفعة نسبيا لتكريره والاستفادة منه . ويبدو انه من المشكوك فيه كثيرا ان تكون اسرائيل قد استفادت عمليا من هذا البترول بتكريره بكميات كبيرة داخل البلاد نظرا لان مصفاة حيفا كانت قد صممت على اساس استخدام البترول العراقي ثم استخدام البترول الايراني المشابه له في النوعية وكلاهما من النوع المتوسط الكثافة والنوعية الحسنة نسبيا . ولذا فانه لن يكون من السهل تكرير بترول سيناء في مصفاة حيفا دون اضافة اجهزة جديدة للمصفاة تجعل تكريره ممكنا . ولذا فيجب ان يحمل على محمل الدعاية فقط ما اعلنته ادارة البترول الاسرائيلية من ان اسرائيل خفضت استيرادها من البترول بمقدار الثلث ووفرت (٥) ملايين دولار بعد حرب حزيران (يونيو) — في الفترة ما بين شهر تموز (يوليو) ونهاية شهر ايلول (سبتمبر) — نتيجة ضخ كميات كبيرة من البترول من الحقول المصرية في سيناء بحيث أن قيمة البترول المستورد كانت في فترة الثلاثة اشهر المذكورة (١٢) مليون دولار بينما بلغت قيمة الكميات التي استوردت في الفترة نفسها من العام الماضي (١٧) مليون دولار ، اذ يبدو من شبه المستحيل ان تكون اسرائيل قد استطاعت بهذه السرعة ومنذ شهر تموز (يوليو) — اي بعد شهر من العدوان — ان تكيّف مصفاة حيفا وتضيف لها الاجهزة اللازمة لكي تستطيع تكرير بترول سيناء بهذه الكميات . فالمسألة اذن لا تخلو من

مبالغة دعائية ومن الرغبة في التشهير بالمتحدة .

ومن قبيل المبالغة الدعائية ايضا قول اسرائيل بأنها ستعتمد في تشغيل خط الانابيب الذي ستبنيه من ايلات الى عسقلان على البترول الايراني وبترول سيناء . فكميات البترول في سيناء اقل بكثير مما يمكن الاعتماد عليه في تشغيل خط بمثل هذه الضخامة . ثم ان اسرائيل مهما بلغت بها العجرفة فانها لا يمكن ان تبني مشروعا بهذه الضخامة لتعتمد في تشغيله على بترول سيناء الذي تعلم بأنه سيعود حتما وفي وقت قريب لاهله الشرعيين .

اما فيما يتعلق بتأثير الاحتلال الصهيوني لهذه الآبار على الجمهورية العربية المتحدة فان من المعروف ان معدل انتاجها في الفترة السابقة للعدوان كان حوالي (١٣٥ر٠٠٠) برميل يوميا . وعلى اثر احتلال آبار سيناء زادت المتحدة من انتاج حقولها الاخرى لا سيما حقل مرجان الواقع على الناحية الغربية من خليج السويس بحيث وصل معدل الانتاج الحالي في الجمهورية العربية المتحدة الى حوالي (١٦٧ر٠٠٠) برميل يوميا اي اكثر بشكل واضح مما كان عليه قبل العدوان. وبذا تكون المتحدة قد عوّضت ما فقد منها مؤقتا وزادت انتاجها السابق ، بل ان المتحدة بعد الاكتشافات البترولية الهامة في الصحراء الغربية تخطو بخطى حثيثة لكي تصبح في وقت قريب من الدول المصدرة للبترول .

خاتمة

في ختام هذا العرض لمشكلة البترول في اسرائيل ومختلف جوانب النشاط البترولي فيها لعله يكون من المناسب ان نورد بعض الملاحظات التي اوحت بها الينا هذه الدراسة والتي ربما تكون هنالك فائدة من لفت النظر اليها والتأمل فيها ، وان نذكر بعض العبر التي يمكن ان نستخلصها من تجربة العدو في هذا المجال ، وان نركز على احد اساليب الضغط الهامة التي يمكن – بل ويجب – ممارستها ضد اسرائيل بهذا الصدد :

١ – بذلت اسرائيل جهودا ضخمة للتنقيب عن البترول في فلسطين المحتلة وقد دعمتها في ذلك الصهيونية العالمية ورؤوس الاموال اليهودية في العالم والشركات والمؤسسات الغربية لا سيما الاميركية منها . الا ان احتياطي البترول الذي تم اكتشافه نتيجة هذه العمليات كان محدودا للغاية بحيث ان الانتاج المحلي لاسرائيل لم يزد في احسن حالاته عن ١٠ ٪ من احتياجات الاستهلاك المحلي وكان في معدله لا يتجاوز ٧ر٥ ٪ من هذه الاحتياجات المحلية . وتواصل اسرائيل عمليات التنقيب في عدة مناطق من البلاد بما في ذلك المناطق المغمورة ، ومن المحتمل ان يؤدي ذلك الى اكتشاف رواسب بترولية جديدة الا انه ليس من المتوقع ان تكون هذه الاكتشافات بكميات كبيرة وهي قد لا تزيد في الغالب عن

ضعف الاحتياطي الحالي في الوقت الذي يتزايد فيه استهلاك اسرائيل من المنتجات البترولية سنة بعد سنة بنسب كبيرة نظرا لحركة التصنيع الدائبة فيها وارتفاع مستوى المعيشة. وقد بلغ استهلاك اسرائيل من المنتجات البترولية عام ١٩٦٧ حوالي (٣ر٣) مليون طن ، وتعتبر نسبة استهلاك الفرد في اسرائيل من المنتجات البترولية اعلى نسبة استهلاك في بلدان الشرق الاوسط .

يخلص من ذلك ان اسرائيل ستبقى بلدا مستوردا للبترول وبكميات كبيرة نسبيا وان استيراد البترول بكمياته المتزايدة سيبقى عبئا مهما على كاهل اسرائيل (وقد بلغت قيمة واردات اسرائيل من البترول عام ١٩٦٧ وحده اكثر من ٦٠ مليون دولار) . ومن اجل تخفيف هذا العبء فان من الواضح ان اسرائيل ستحرص على ان تستورد احتياجاتها البترولية من اقرب المصادر وارخصها . ومن هنا يستطيع العمل العربي الجاد ان ينفذ الى احدى نقاط الضعف في مركز اسرائيل البترولي اذا استطاع ان يحرم اسرائيل من الحصول على بترولها من المصادر القريبة والرخيصة (مثل المصدر الايراني) وان يضطرها الى استيراد بترولها من مصادر بعيدة وباهظة التكاليف (مثل فنزويله) فيزيد بذلك من اعبائها المالية بشكل كبير ويؤثر على أمنها القومي .

٢ ـ على ان اسرائيل ، رغم الكميات المحدودة من الرواسب البترولية التي تمكنت من اكتشافها وانتاجها المحدود من البترول ، استطاعت ان تدخل ميدان الصناعة البترولية من بابها الواسع فتقيم صناعة تكرير كبيرة تزيد عن احتياجات الاستهلاك المحلي وتذهب جزء من انتاجها للتصدير وانشأت صناعات بتروكيميائية واسعة وشبكة من خطوط انابيب النفط الخام والمنتجات المكررة واسطولا من

ناقلات البترول . ولعله من المؤلم حقا ان نلاحظ هنا بأن معظم البلاد العربية المنتجة الكبرى للبترول لم تحقق في بعض مجالات هذا النشاط البترولي ـ مثل الصناعات البتروكيميائية واسطول الناقلات مثلا ـ ما حققته اسرائيل البلد الصغير المستورد للنفط الخام . ويرجع ذلك اساسا الى تدخل الحكومة الاسرائيلية تدخلا مباشرا في كافة هذه العمليات والنشاطات البترولية ومساهمتها مساهمة فعلية في رأسمالها وما يستتبعه ذلك من رقابة الحكومة وتوجيهها لنشاط الشركات ضمن اطار تخطيط شامل يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الاقتصاد الوطني لا المصالح الخاصة للشركات فحسب . فمن الملاحظ ان كافة الشركات الكبيرة العاملة في جميع مجالات الصناعة البترولية هي شركات مختلطة يساهم فيها رأس المال الحكومي الى جانب رأس المال الخاص ، سواء كان اسرائيليا ام اجنبيا . وحتى عندما تكون رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في مشروع ما يهودية ـ كما هو الامر في الغالب ـ فان الحكومة الاسرائيلية قد حرصت على ان تساهم برأسمال حكومي ورأسمال اسرائيلي محلي في هذه المشاريع حتى تكون لديها على الدوام الرقابة والاشراف والتوجيه . وتبعا لذلك امكن افادة الاقتصاد الاسرائيلي افادة كبيرة من كافة هذه النشاطات البترولية .

بينما نلاحظ على العكس من ذلك ان النشاط البترولي في البلاد العربية المنتجة الكبرى للبترول هو في جزئه الاكبر من اختصاص الشركات الاجنبية الاحتكارية وحدها والحكومات هناك لا تساهم في هذه الشركات ولا تمارس عليها رقابة حقيقية ولا توجيها من اي نوع . ولذا فان هذه الشركات التي لا تنظر الا لمصالحها الخاصة ومصالح البلاد التي تنتمي اليها لم تحاول المساهمة بأي شكل ملموس في

تصنيع البلاد العربية المنتجة للبترول باقامة الصناعات المرتبطة بانتاج البترول بل اعتبرت هذه البلاد مجرد منابع لاستخراج النفط الخام وتصديره منها ليساهم في تصنيع بلاد اخرى ـ هي البلاد المستهلكة الكبرى التي تنتمي اليها الشركات ـ وتطوير مجتمعات اخرى هي المجتمعات التي انبثقت منها تلك الشركات .

٣ ـ منذ العام ١٩٥٧ بدأ البترول الايراني يرد الى اسرائيل وقد تزايدت كمياته بعد العام ١٩٦٠ حتى أصبح الآن المصدر شبه الوحيد لوارداتها من البترول ، وكان المصدر الرئيسي لواردات اسرائيل من البترول قبل تدفق البترول الايراني هو البترول الفنزويلي . ولقد بينا في خلال الدراسة الملايين الكثيرة التي توفرها اسرائيل كل عام بشرائها البترول الايراني بدلا من البترول الفنزويلي وذلك كنتيجة لرخص اسعار البترول الايراني بالنسبة للفنزويلي ولانخفاض تكلفة شحنه نظرا لقربه ، على النحو الذي بيّناه في الدراسة بالتفصيل . ولقد بلغ مقدار هذا الوفر في العام ١٩٦٧ وحده اكثر من عشرين مليون دولار . هذه الملايين من الدولارات توفرها ايران لاسرائيل لتشتري بها مزيدا من اسلحة الدمار توجهها الى صدور العرب والمسلمين وتمكن لها من مواصلة العدوان وتشديد قبضتها على فلسطين ، ومن ضمنها بيت المقدس ، اولى القبلتين وثالث الحرمين ، الذي تتجه اليه افئدة ملايين المسلمين في العالم بما فيهم مسلمو ايران . ومما يزيد من بشاعة هذا الموقف الايراني المحابي لاسرائيل ان شركة النفط الوطنية الايرانية ، التي تملكها الحكومة الايرانية ملكية تامة ، هي التي تصدر النفط الى اسرائيل ، كما اثبتنا في الدراسة .

والبترول الايراني لا يقدم لاسرائيل هذا التوفير المالي

فحسب وانما هو الذي هيأ اسباب الازدهار لصناعة التكرير والبتروكيميائيات فيها ومكنها من اقامة خط للانابيب من ايلات الى حيفا وتشغيله وامتلاك اسطول من ناقلات البترول والاقدام على مشروع خط الانابيب الضخم الجديد الذي تنوي اقامته من ايلات الى عسقلان لاغراض التصدير والذي يعتمد اعتمادا كاملا على البترول الايراني وتقصد من ورائه اسرائيل الى دعم مركزها الدولي ، والحاق الضرر بالمصالح العربية الوطنية .

هذه الفوائد الضخمة التي تتحقق لاسرائيل من وراء تمكينها من استيراد النفط الايراني يجب ان تحفز العرب على ان يولوا الموضوع اهمية كبيرة وان لا يدخروا اي جهد ولا يوفروا اية وسيلة من وسائل الضغط والترغيب والترهيب لحمل ايران على ايقاف شحنات بترولها الى اسرائيل. وينبغي ان ننتهز فرصة الانفراج الحالي في العلاقات الايرانية ـ العربية وما اعلن عنه مؤخرا من قرب استئناف العلاقات الدبلوماسية بين ايران والمتحدة لبذل محاولات جديدة لاقناع ايران بالعدول عن تزويد اسرائيل بالنفط . وينبغي ان نتوجه كذلك للشعب الايراني لنطلعه على الحقائق . فنحن نعتقد ان الشعب الايراني المسلم ، لو علم بحقيقة هذا الوضع وابعاده وكون شركته الوطنية نفسها هي التي تقدم البترول للعدو الاسرائيلي وتقدم له معه كافة هذه المنافع الضخمة ، فانه لن يسكت عن استمرار تدفق بتروله الى اسرائيل .

واذا ما تحقق لنا قطع البترول الايراني عن اسرائيل فان ذلك سيكون ضربة سياسية واقتصادية قاسية لاسرائيل ، تشيع الارتباك في كثير من جوانب اقتصادها فتفرض الضمور والانكماش على صناعتها التكريرية وتؤثر على استخدام ناقلاتها وتعطل لها خطوط انابيبها القائمة والمخطط لها

وتفوّت عليها فرصة اقامة وتشغيل مشروع خط الانابيب الجديد الذي ليس سوى تحد آخر من تحدياتها الكثيرة للامة العربية وتلقي على كاهلها عبئا ماليا اضافيا كبيرا باجبارها على استيراد البترول من مصدر بعيد باهظ التكاليف (فنزويله) وتوجه صفعة قاسية لغرورها وصلفها وعجرفتها التي لا تعرف الحدود .

مصادر البحث

اهم مراجع البحث :

Ball, M. and Ball, D., 1953, Oil Prospects of Israel, Bull-Amer. Assoc. Pet. Geol., Vol. 36, No. 10.

Picard, L., 1959, Geology and Oil Exploration of Israel, Proc. 5th World Petroleum Congress, Sect. 1, No. 16.

Longrigg, Stephen Hemsley, Oil in the Middle East : Its Discovery and Development, Third Edition, Oxford University Press, London 1968.

Shwadran, Benjamin, The Middle East, Oil and The Great Powers, Second Edition, Council For Middle Eastern Affairs Press, New York, 1959.

Barrows, Gordon, International Petroleum Industry, V. Middle East, Section «Israel», International Petroleum Industries Inc., New York, 1965.

International Petroleum Encyclopedia, 1967 Petroleum Publishing Co., Tulsa, Oklahoma.

والمجلات البترولية :

— Petroleum Press Service
— Oil and Gas Journal
— Oil and Gas International
— Platt's Oilgram News Service
— World Petroleum Report
— Petroleum Intelligence Weekly
— Petroleum Times.

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الابحاث
٦٠٦ شارع السادات - بيروت

صدر من

سلسلة « دراسات فلسطينية » :

	السعر ل.ل.
١ — « الاستعمار الصهيوني في فلسطين »، للدكتور فايز صايغ (بالعربية والانجليزية والفرنسية)	١
٢ — « الهدنة في القانون الدولي » ، للدكتور عابدين جبارة (بالانجليزية)	٢
٣ — « المطامع الصهيونية التوسعية » ، للاستاذ عبد الوهاب كيالي (بالعربية)	٢
٤ — « الكيبوتز : المزارع الجماعية في اسرائيل »، للاستاذ عبد الوهاب كيالي (بالعربية)	٢
٥ — «الجذور الارهابية لحزب حيروت الاسرائيلي»، للاستاذ بسام ابو غزالة (بالعربية)	٢

	السعر ل.ل.
٦ ــ « المقاطعة العربية لاسرائيل » ، للاستاذ مروان اسكندر (بالانجليزية)	٢
٧ ــ « الماباي : الحزب الحاكم في اسرائيل » ، للاستاذ ابراهيم العابد (بالعربية)	٢
٨ ــ « نظرة في احزاب اسرائيل » ، للدكتور اسعد رزوق (بالعربية)	٢
٩ ــ « الهستدروت » ، للآنسة ليلى سليم القاضي (بالعربية)	٢
١٠ــ « العنف والسلام » ، للاستاذ ابراهيم العابد (بالعربية)	٢
١١ــ «التسلل الاسرائيلي في آسيه»، للاستاذ اسعد عبد الرحمن (بالعربية)	٢
١٢ــ « ميزان القوى العسكرية » ، للدكتور انيس صايغ (بالعربية)	٢
١٣ــ «الدبلوماسية الصهيونية»، للدكتور فايز صايغ بالعربية (ويترجم حاليا الى الانجليزية)	٢
١٤ــ « العرب في اسرائيل ــ ج ١ »، للاستاذ صبري جريس (بالعربية)	٢
١٥ــ « المنظمة الصهيونية العالمية » ، للاستاذ اسعد عبد الرحمن (بالعربية)	٢
١٦ــ «عوامل تكوين اسرائيل» ، للآنسة انجلينا الحلو (بالعربية)	٢
١٧ــ «اخطار التقدم العلمي في اسرائيل» ، للاستاذ يوسف مروّه (بالعربية)	٢
١٨ــ « التخطيط في اسرائيل » ، للاستاذ بسام ابو غزالة (بالعربية)	٢

	السعر ل.ل.
١٩ــ «اسرائيل قبيل العدوان»، للاستاذ رفيق مطلق (بالعربية)	٢
٢٠ــ « البترول العربي سلاح في المعركة » ، للشيخ عبد الله الطريقي (بالعربية)	٢
٢١ــ «العرب في اسرائيل ــ ج ٢ »، للاستاذ صبري جريس (بالعربية)	٢
٢٢ــ « في الادب الصهيوني » للاستاذ غسان كنفاني بالعربية (وتجري ترجمته الى الفرنسية)	٢
٢٣ــ « اسرائيل في اوروبه الغربية » ، للاستاذين عقيل هاشم وسعيد العظم (بالعربية)	٢
٢٤ــ « المياه الاقليمية في القانون الدولي »، للاستاذ احمد الشقيري (بالانجليزية)	٢
٢٥ــ « التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للامم المتحدة » ، للاستاذ مصطفى عبد العزيز (بالعربية)	٢
٢٦ــ « الموشاف : القرى التعاونية في اسرائيل » ، للاستاذ ابراهيم العابد (بالعربية)	٢
٢٧ــ « سكان اسرائيل : تحليل وتنبؤات » ، للاستاذ احمد حجاج (بالعربية)	٢
٢٨ــ «المقاطعة العربية في القانون الدولي» ، للاستاذ جوزف مغيزل (بالعربية)	٢
٢٩ــ «المراة اليهودية في فلسطين المحتلة» ، للاستاذ اديب قعوار (بالعربية)	٣
٣٠ــ « الاتحاد السوفييتي وقضية فلسطين » ، للدكتور صلاح دباغ (بالعربية)	٢

السعر
ل.ل.

٣١- « اضواء على الاعلام الاسرائيلي » ، للدكتور منذر عنبتاوي (بالعربية) — ٢

٣٢- « اسرائيل والسياحة » ، للاستاذ الياس سعد (بالعربية) — ٢

٣٣- « سياسة اسرائيل الخارجية » ، للاستاذ ابراهيم العابد (بالعربية) — ٢

٣٤- « العدوان الاسرائيلي في الامم المتحدة » ، للدكتور جورج ديب (بالعربية) — ٢

٣٥- «الاقلية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية»، للاستاذ مصطفى عبد العزيز (بالعربية) — ٢

٣٦- «السياسة المالية في اسرائيل» للاستاذ يوسف شبل (بالعربية) — ٢

صدر حديثا

سلسلة « دراسات فلسطينية » :

٣٧- « الدولة والدين في اسرائيل » للدكتور اسعد رزوق (بالعربية) — ٢

٣٨- « اسرائيل والنفط » للدكتور عاطف سليمان (بالعربية) — ٢

٣٩- « اسرائيل والبطالة » ، للاستاذ الياس سعد (بالعربية) — ٢

٤٠- «اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة» للآنسة انجلينا الحلو (بالعربية) — ٢

٤١- « المابام » للآنسة لمياء جميل مجاعص (بالعربية) — ٢

سلسلة « كتب فلسطينية » :

السعر
ل.ل.

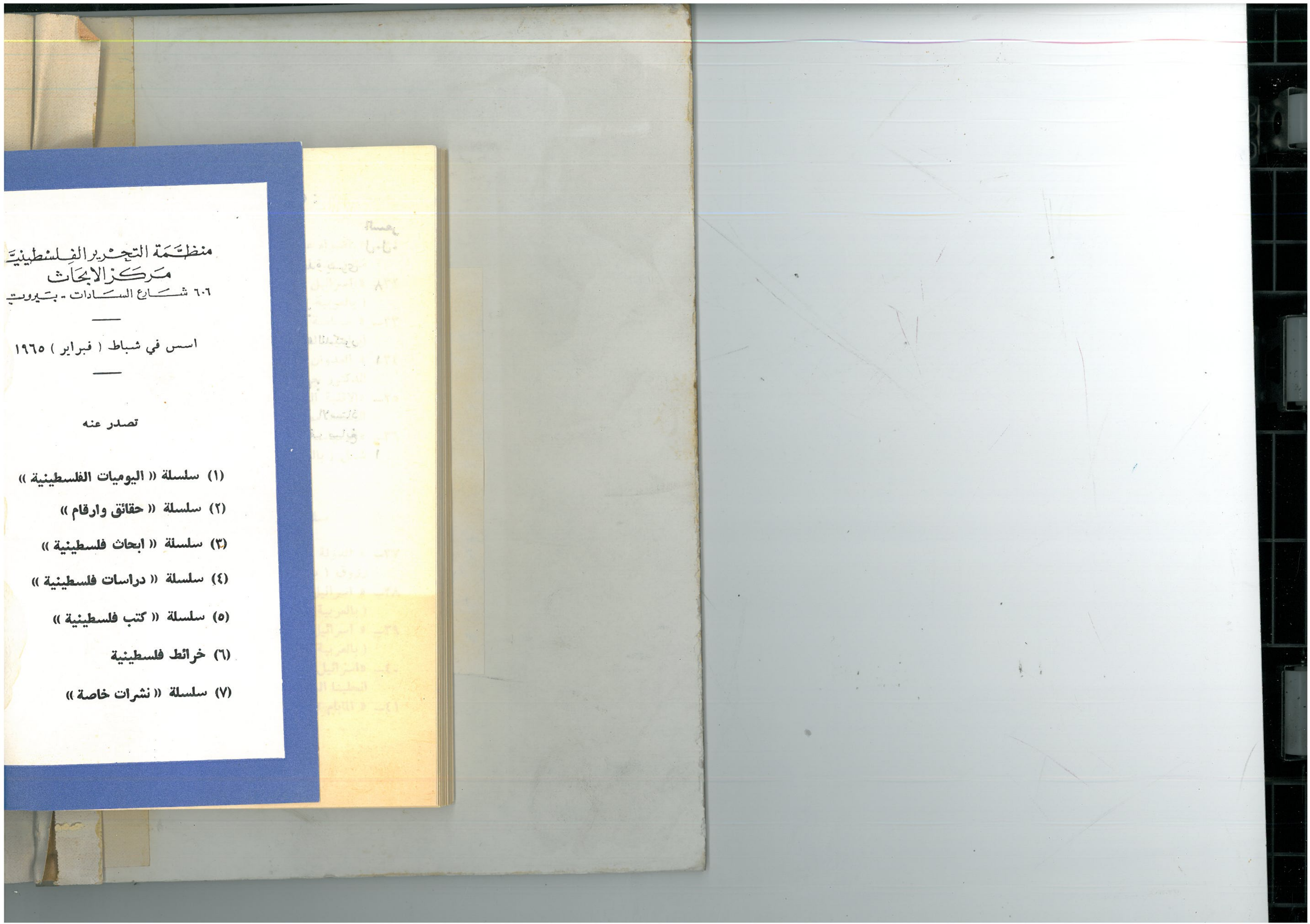
١٤- « الفنون الشعبية في فلسطين» للسيدة يسرى عرنيطة (بالعربية) — ٨

سلسلة « حقائق وارقام » :

١٥- « حقوق الانسان في فلسطين المحتلة » للدكتور يعقوب خوري (بالعربية) — ١

سلسلة « ابحاث فلسطينية » :

٧ - « ملف القضية الفلسطينية » اعداد : الاستاذ سامي هداوي ، تحرير : الدكتور يوسف صايغ (بالفرنسية) — ١



منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الابحاث
٦٠٦ شارع السادات - بيروت
اسس في شباط (فبراير) ١٩٦٥
تصدر عنه
(١) سلسلة ((اليوميات الفلسطينية))
(٢) سلسلة ((حقائق وارقام))
(٣) سلسلة ((ابحاث فلسطينية))
(٤) سلسلة ((دراسات فلسطينية))
(٥) سلسلة ((كتب فلسطينية))
(٦) خرائط فلسطينية
(٧) سلسلة ((نشرات خاصة))